

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن

دراسة قياسية (1969-1993)

مقدمة من الطالب

يوسف فالح «أحمد وادي» الحنيطي

بإشراف

د. رياض عبدالله المومني

تموز 1996

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

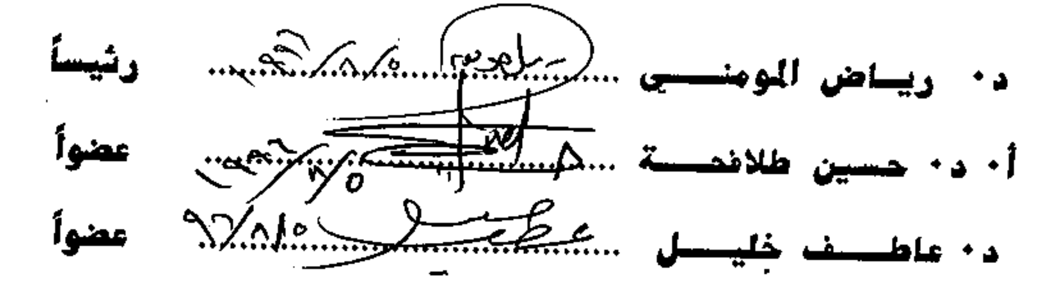
أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن

إعداد الطالب

يوسف فالح الحنيطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في الإقتصاد في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة



د. رياض المومني .... رئيساً
أ. د. حسين طلافحة .... عضواً
د. عاطف خليل .... عضواً

١٩٩٦م

١٤١٧هـ

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن

إعداد الطالب

يوسف فالح الحنيطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في الإقتصاد في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

د. رياض المومني .... رئيساً
أ. د. حسين طلافحة .... عضواً
د. عاطف خليل .... عضواً

١٩٩٦م

١٤١٧هـ

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى أستاذي الدكتور رياض المومني على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وإبداء توجيهاته المستمرة والقيمة لإغناء هذا البحث وإثرائه.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والدكتور عاطف خليل على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملهما لأعباء قراءتها وتدقيقها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي في قسم الإقتصاد، وبخاصة، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني، والدكتور وليد حميدات، والدكتور حسن النادر، والدكتور إبراهيم العزى، وذلك لمساعدتهم القيمة لي خلال فترة الدراسة.

وأتقدم بوافر الإمتنان والشكر إلى الأصدقاء: دوخي الحنيطي، سعد الحنيطي، أحمد الواكد، فراس الخصاونة، جهاد هناندة، خالد الهزايمة، أسامة سويدان، هيثم عبد اللطيف، حسن هويدي، وذلك لما بذلوه من جهد في مساعدتي بتوفير المعلومات لاستكمال هذه الرسالة.

وأخيرا وليس بآخر أتقدم بالشكر والعرفان إلى أهلي وعشيرتي على مساعدتهم المستمرة، وتشجيعهم لي طيلة فترة الدراسة.

الإهداء

إلى نبع المحبة والعطاء

لمن علمني حب العلم والتعلم

من اضاء درب النجاح في طريقي

من زرع في نفسي الصبر والإجتهاد

إلى أحق الناس بمحبتي

والدي و والدتي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

التضخم المستورد وأثره على الإقتصاد الأردني

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

فهرس الجداول

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التضخم المستورد وتحليل معدلاته ومؤشراته وأثاره على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في حالة الإقتصاد الأردني للفترة (1969-1993)، وتستخدم هذه الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي والقياسي لتحقيق أغراضها.

وقد أظهرت الدراسة أن الإقتصاد الأردني قد شهد ثلاث مراحل من التضخم هي مرحلة الطفرة المالية وارتفاع معدلات التضخم إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حوالي (10.84%)، في حين كانت المرحلة الثانية فترة إستقرار إقتصادي وانخفاض لمعدلات التضخم، وبلغ متوسط النمو السنوي للرقم القياسي لتكاليف المعيشة ما مقداره (4.7%)، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إمتازت بدايتها بإرتفاع حاد في مستويات الأسعار ومعدلات نموها، وبلغ متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (10.9%).

ولدى حساب الفجوة التضخمية وفق معيار فائض الطلب ووفق معيار المعروض النقدي، تم التوصل إلى نفس النتائج التي حصلنا عليها عند حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني ومعيار معامل الإستقرار النقدي، وذلك من حيث إتجاه التضخم نحو الإرتفاع أو الإنخفاض في سنوات الدراسة، ومن حيث إرتفاع قيمة الطلب المحلي. وقد أظهر معيار معامل الإستقرار النقدي أن عرض النقود قد نما بمقدار أكبر من النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مما يدل على وجود إختلال حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وبالتالي الضغط على الأسعار نحو الإرتفاع.

هذا وقد تبين أن النمو في المستوردات لم يواكب الزيادة التي حدثت في إجمالي فائض الطلب، فقد إتسع الفرق بين إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية، وبلغ معدل عجز العمليات الجارية السنوي بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي حوالي (41.6%) للفترة (1969-1993)، كما تبين أن المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية قد بلغ (65%)، مما يعني أن قوى الطلب الكلي في الإقتصاد الأردني كانت تزيد سنويا بمقدار (65%) عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي أنتجها جهاز الإنتاج المحلي بالإضافة إلى ما تم إستيراده.

وأظهرت النتائج إرتفاع درجة الإنكشاف الإقتصادي للخارج، إذ بلغ المتوسط السنوي حوالي (70%)، مما يدل على صعوبة تنفيذ السياسات الإقتصادية، المالية منها والنقدية بسبب انخفاض قيمة المضاعف النقدي والمالي الناتج عن إرتفاع الميل الحدي للإستيراد.

وتبين أيضا أن الزيادة في قيمة الواردات لا تنحصر في زيادة الكميات المستوردة فقط، بل كذلك إلى إرتفاع الأسعار في بلد المنشأ، فقد كانت نسبة التغير في أسعار المستوردات أكبر من نسبة التغير في كميتها، مما يؤكد أن إرتفاع أسعار المستوردات قد شكل أحد أهم الضغوط التضخمية في الأردن.

كما تبين أن معدل التضخم المستورد قد بلغ في بعض السنوات نسبة أكبر من معدل التضخم المحلي، إذ كانت نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي أكثر من (100%)، مما يعني أن معدلات التضخم الرسمية لا تعكس الصورة الفعلية للتضخم في الأردن، والسبب في ذلك هو السياسة الحكومية الموجهة نحو دعم السلع الضرورية وتثبيت ومراقبة بعض السلع الأخرى، وعليه فإن الجزء الأكبر من الإرتفاع في أسعار المستوردات سيتحول إلى إرتفاع في مصروفات الدعم الحكومي

بدلاً من إرتفاع في الأسعار المحلية.

وتم التوصل أيضا إلى أن التضخم المحلي هو محصلة لتفاعل عوامل خارجية وأخرى داخلية تعمل معا على نحو مترابط، أي أن مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية بحتة ناجمة عن نمو مفرط في كمية النقود، بل إن هناك عوامل أخرى تعمل على إرتفاع معدلات التضخم.

كما أظهرت نتائج التحليل أن زيادة الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار وحدة واحدة ستعمل على زيادة المستوردات الحقيقية بمقدار (0.064) مليون دينار، والسبب في كون العلاقة طردية بين المستوردات وأسعارها هو انخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية للمستوردات التي تؤكد أهمية المستوردات بالنسبة للأردن.

أما عن أثر أسعار المستوردات على الصادرات، فقد تبين أن إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار وحدة واحدة سيعمل على زيادة الصادرات بمقدار (0.02) مليون دينار، والسبب في كون العلاقة طردية بين أسعار المستوردات والصادرات هو أن الصادرات الأردنية لا تعتمد على مستوى الأسعار المحلية أو الدولية بل تعتمد على الإتفاقيات التجارية الثنائية.

وفي ضوء ما سبق فقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أبرزها: الحد من حجم وقيمة المستوردات، والتوجه نحو سياسة إحلال المستوردات، وضرورة إيجاد طريقة أفضل لحساب التضخم المحلي بحيث تشمل أسعار المستوردات، وتوجيه حوالات العاملين نحو المشاريع الإنمائية، وعدم اعتماد سعر الصرف لتحسين وضع الإقتصاد الأردني، وضرورة تشجيع الصادرات ودعمها.



الفصل الأول

المقدمة

1 - تمهيد:

شهد الأردن كغيره من بلدان العالم كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية منها والخارجية، والتي كان لها أثراً سلبياً على الهيكل العام للاقتصاد الأردني، وأدت كذلك إلى إرتفاع مستوى الأسعار المحلية، فعلى الصعيد الداخلي تعرض الأردن – ولأكثر من مرة – لعدد من التغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كانخفاض سعر صرف الدينار الأردني وفك الإرتباط مع الضفة الغربية، وبروز مشكلة الإستهلاك التفاخري، والتي ساهمت جميعها في زيادة مستوى الأسعار على فترات مختلفة تبعاً للظروف التي أحاطت بكل فترة.

أما على الصعيد الخارجي فقد شهد الأردن التضخم الإقتصادي العالمي، والذي تزامن مع مشكلة الركود الاقتصادي، مما كان له أثر في إرتفاع مستوى الأسعار المحلية، كما كان للهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن، وما أسفرت عنه الحروب مع الكيان الصهيوني، أثرٌ في إرتفاع مستوى الأسعار العام. وبما أن الأردن جزءٌ لا يتجزأ من السوق العالمي يتأثر بما يحدث على الساحة الدولية، فالأردن كما هو معروف بلد صغير محدود الموارد، بحاجة لكثير من السلع والخدمات الضرورية لتسيير عجلة الاقتصاد، والتي يتم استيراد أغلبها من الخارج إما بسبب عدم توفرها محلياً، أو لعدم كفاية الموجود منها محلياً، وهذا بدوره جعل من الأردن عرضة للتأثر بتغيرات أسعار هذه السلع والخدمات التي تحدث في بلد المنشأ أو في السوق العالمية، لذا فقد رأينا هنا أن ندرس التضخم المستورد وأثره على مستويات الأسعار وعلى التجارة الخارجية، بمعنى دراسة أثر إرتفاع الأسعار العالمية والتغيرات

الدولية على مستوى الأسعار والتجارة الخارجية للأردن.

2 - أهمية الدراسة:

إن الواقع الفعلي يؤكد أن العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة تعمل على نحو مترابط بحيث يؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به، ومن هذه العوامل التي تعتبر مصدراً للتضخم ما هو ذو طابع محلي محض يتصل بالظروف الداخلية للإقتصاد وما يتبعه من سياسات إقتصادية، ومنها ما هو ذو طابع خارجي يتصل بظروف التجارة الدولية، وبصفة عامة فإن التغير في المستوى العام للأسعار قد يرجع إلى سببين أولهما هو التغيرات في السياسات الإقتصادية المتبعة ومدى تجاوب وحدات الإنتاج المحلية في الوفاء باحتياجات الطلب، وثانيهما هو تغيرات الأسعار الخارجية التي تحدث في الأسواق الدولية للسلع والخدمات(1).

وفي الدول النامية كالأردن تلعب الأسعار بصفة عامة والأسعار الخارجية بصفة خاصة دوراً بارزاً في الكثير من مشاكلها، فكلما زاد مستوى الأسعار فيها كانت هناك إشارة واضحة للتضخم المستورد (Imported Inflation)، والذي يقصد به إرتفاع مستوى الأسعار المحلية الناشيء عن إرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم إستيرادها من السوق الدولية، سواء كانت سلعاً وسيطة أو مواداً أولية، أو سلعاً نهائية التصنيع.

وفي ضوء ذلك فقد رأينا أهمية دراسة التضخم المستورد وأثره على التضخم المحلي والتجارة الخارجية، وتبرز هذه الأهمية في كون هذا البحث يعالج بصورة علمية تطبيقية أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي وعلى التجارة الخارجية، ويُسلط الضوء على مدى تأثر الأردن بأسعار السلع المستوردة من الخارج، ومدى تأثر قدرة السلع المنتجة محلياً في منافسة السلع الأجنبية المستوردة المناظرة لها على

المستوى المحلي والدولي.

كما لا بد من الإشارة هنا إلى أن البحث يسهم في تسليط الضوء على هيكل التجارة الخارجية في الأردن، ومدى تأثرها بإرتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، فنظراً لأهمية التجارة الخارجية كونها تعكس الواقع الإنتاجي في أي اقتصاد، ولكونها تحتل مكانة مميزة في هيكل الاقتصاد القومي وفي النشاط الاقتصادي بشكل عام، إضافة إلى دور قطاع التجارة في تأمين الحاجات الإستهلاكية والإنتاجية وتكوينات رأس المال للقطاعين العام والخاص، ولأن هذا القطاع ينفرد بمكانة متميزة في الدول النامية كالأردن، نظراً لعوامل تتعلق بواقع التخلف والتبعية التي تعاني منها هذه الدول من جهة، ولقدرة قطاع التجارة في المساهمة بتغيير هذا الواقع في إطار عملية التنمية من جهة أخرى، فقد رأينا أهمية ربط التضخم المستورد بالتجارة الخارجية، من أجل المساهمة في حل مشكلة التبعية الإقتصادية للدول الأخرى، والمساهمة في حل مشكلة العجز في الميزان التجاري.

وأخيراً وليس آخراً فقد قمنا بهذه الدراسة من أجل معرفة مدى تأثر الأردن بإرتفاع الأسعار الأجنبية، وما مدى أثره على التجارة الخارجية، ومن أجل إيجاد بعض الحلول المناسبة لكيفية الوقاية من هذه المشكلة والسبل الكفيلة بعلاجها.

3 - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:-

أولاً:- بيان مدى تأثر الاقتصاد الأردني بإرتفاع الأسعار العالمية، وتوضيح أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للأردن، وبيان أثر إرتفاع الأسعار الخارجية على القدرة الإنتاجية والتصديرية والتنافسية للسلع المنتجة محلياً والمقدرة الإستيرادية.

ثانياً:- دراسة موضوع التضخم المستورد وأثره على التجارة الخارجية من ناحيتين، ناحية نظرية وحسابية من جهة، وناحية تطبيقية قياسية من جهة أخرى.

ثالثاً:- بيان أهم العوامل التي تساهم في تغذية العملية التضخمية في الأردن، وإلقاء الضوء على مشكلة التضخم المستورد التي تشكل أحد المصادر المهمة من مصادر التضخم.

رابعاً:- إبراز أهمية مشكلة التضخم المستورد ودراسة أبعاده.

4 - فروض الدراسة:

في سياق هذا البحث تمَّ اختبار الفروض التالية:-

أ- يوجد علاقة إيجابية بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات والرقم القياسي لتكاليف المعيشة، أي أن لإرتفاع أسعار المستوردات دورٌ في ارتفاع تكاليف المعيشة.

ب- إن تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد من أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

جـ- هناك علاقة إيجابية بين سعر السلع المستوردة وقيمة وحدة المستوردات بالسوق العالمية.

د- لسعر المستوردات الأثر الأكبر في رفع مستويات الأسعار المحلية مقارنة مع سعر الصرف والأجور وعرض النقود.

هـ- إن إرتفاع الأسعار العالمية يؤثر سلباً على الميزان التجاري الأردني.

و- تعد السياسة النقدية الأسلوب الأكثر نجاحاً في تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالسياسة المالية.

ز- تؤثر أسعار المستوردات طردياً على كل من الصادرات والمستوردات، وعلى

الأسعار المحلية.

5 - الدراسات السابقة:

لقد تباينت وجهات نظر المدارس والنظريات المختلفة التي تصدت لتفسير ظاهرة التضخم، فمنهم من رأى أن سبب التضخم هو إرتفاع التكاليف، وآخرون قالوا بأن السبب في التضخم هو زيادة الطلب على العرض، وهناك من يعتبر أن التضخم يعود إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود بما لا يتناسب مع حجم السلع والخدمات المتاحة، وهناك من يرى أن السبب في التضخم يعود إلى التضخم المستورد، أي إرتفاع تكاليف الواردات، وعلى ضوء ذلك فقد ظهرت بعض الدراسات الإقتصادية التي إهتمت بتحليل وقياس التضخم المستورد[2].

ففي دراسة جوي[3] (Jongmoo Choi) عن أثر التغير في أسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على سعر السلع المستوردة في السوق المحلية بالعملة الوطنية في اليابان، تم التوصل إلى أن الزيادة في الأسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى زيادة الأسعار المحلية لهذه السلع، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار السلع المنافسة لها. وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى، ووجد أيضاً أن دخول السلع الإستهلاكية المستوردة المباشر في حساب مؤشر الأسعار يسبب إرتفاع في المستوى العام للأسعار، كما أن سعر السلع التجارية سيزداد بسبب زيادة الطلب عليها، أي أن سعر السلع المستوردة وغير المستوردة (المحلية) سيزداد نظراً لزيادة سعر الأولى لأسباب في بلد المنشأ، ويزداد سعر الثانية نظراً لتحول الطلب نحو السلع المحلية. ووجد جوي أيضاً إلى أن تخفيض العملة المحلية سيزيد من أسعار السلع المستوردة، وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم المحلي.

وتوصل جوي أيضاً إلى أن المستوى العام للأسعار المحلية سيتأثر بالإرتفاع في الأسعار الدولية بالطرق التالية:-

أولا: إيجابياً، كنتيجة مباشرة للزيادة في السعر المحلي للسلع المستوردة.

ثانياً: إيجابياً، كنتيجة لإنتقال الضغوط التضخمية من السلع المستوردة التجارية (Tradable goods) إلى السلع غير التجارية (Nontradable goods)، والعائد لعملية الإحلال بين الإستهلاك والإنتاج.

ثالثاً: إيجابياً أو سلبياً، بالإعتماد على كون الطلب على المستوردات مرناً أو غير مرن، فكلما كانت مرونة الطلب على المستوردات مرتفعة كلما قل تأثير أسعار المستوردات على التضخم المحلي.

وفي دراسة لعدنان الشذُود[4] عن التضخم النقدي في العراق وجد أن سبب الزيادة في قيمة الإستيرادات لا ينحصر في زيادة الكميات المستوردة من السلع والخدمات، بل كذلك إلى إرتفاع الأسعار في بلد المنشأ نتيجة للتضخم الذي عمَّ أقطار العالم كافة وبخاصة بعد عام 1971، إذ إنعكس التضخم المستورد على الأسعار المحلية من خلال مجموعة من القنوات أولها إنعكاس التضخم في أسعار السلع الإستهلاكية المستوردة على أسعار السلع الإستهلاكية البديلة والمشابهة، أما القناة الثانية فتتمثل في إرتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بأسعار السلع الإستثمارية والوسيطة المستوردة.

كما وجد الشذُود بأن لسعر الصرف أثر في زيادة التضخم المستورد، حيث أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يؤدي إلى إرتفاع أسعار الكثير من مدخلات الإنتاج المستوردة، وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع كلفة الإنتاج وبالتالي إرتفاع الأسعار المحلية، وقام الشذُود أيضاً باختبار العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار

المستوردات والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتوصل إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتأثر بنسبة عالية إيجابياً نتيجة للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

وفي دراسة للشرع[5] عن التجارة ومشكلة ميزان المدفوعات في الأردن، تم التوصل إلى أن إنخفاض معامل المرونة السعرية للمستوردات يعكس حقيقة أن الأردن بلد صغير، وأن الكمية المستوردة من قبل الأردن لن تؤثر على الأسعار العالمية.

وقام الباحث خضر عقل[6] بإحتساب قيمة التضخم المستورد في الأردن للفترة (1970-1979)، ووجد أن معدل نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي كان حوالي (31%) خلال الفترة من عام 1970 إلى 1973، وتوصل أيضاً إلى أن معدل التضخم المستورد يتأثر بإرتفاع معدل التضخم العالمي، وإرتفاع نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي، إلا أن الجزء الأكبر من الزيادة في التضخم المستورد كان يعود إلى إرتفاع معدل التضخم العالمي.

وتوصل خضر عقل إلى أن تأثير أسعار المستوردات على المستوى العام للأسعار داخل البلد المستورد يتوقف على نقطتين أساسيتين هما: نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومرونة الطلب على المستوردات.

وقد أجرى حماد ومشعل[7] دراسة عن إنكشاف الإقتصادات العربية، تبين منها أن الميل الحدي للإستيراد في الأردن كان مرتفعاً، مما يعني إرتفاع درجة الإنكشاف الإقتصادي وبالتالي إنخفاض قيمة المضاعف النقدي والمالي، وتقليص تأثير السياسة المالية على الدخل القومي.

وفي دراسة أجراها حسين طلافحة[8] بعنوان الميزان التجاري الأردني، تم

التوصل إلى أنه لا يوجد تأثير لسعر الصرف على المستوردات الأردنية، مما يدل على أهمية المستوردات بالنسبة للإقتصاد الأردني، وانعكست هذه الأهمية بإنخفاض مرونة كمية المستوردات بالنسبة للأسعار الدولية، واستنتج أنه قد يصعب على الأردن تخفيض مستورداته، مما يعني أن تخفيض العجز في الميزان التجاري لا بد وأن يكون عن طريق زيادة الصادرات.

أما أجاي كوبرا[9] (AJAI CHOPRA) فقد إعتبر أسعار المستوردات مصدراً منفصلاً للتضخم في الدول النامية ذات الإقتصاد المفتوح، ففي ظل سعر صرف ثابت فإن التضخم الخارجي سيكون له دوراً رئيسياً في إحداث التضخم المحلي، ولذا فقد تم الإستعاضة عن التغير في جانب العرض (Supply Shock) بالتغيرات التي تحدث في أسعار المستوردات، أي أنه تم إختيار أسعار المستوردات لتمثل التغير في جانب العرض.

كما قام كل من هولدر و وورل[10] (Holder and Worrell) بدراسة نموذج عن ألية الأسعار وتكوينها في الإقتصاديات الصغيرة، وكان حقل دراستهم هو إقتصاد الجزر الكاريبية، ووجدوا بأن الأسعار الأجنبية الدولية تلعب دوراً كبيراً ومباشراً في تكوين الأسعار المحلية، إذ تبين أن الرقم القياسي للسعر الدولي (الأجنبي) قد ساهم بما نسبته ثلث عملية تكوين الأسعار المحلية في الجزر الكاريبية، كما كان لتكلفة المواد الخام المستوردة دوراً هاماً في تحديد تكاليف الإنتاج.

وقام هانسون[11] (Hanson) بدراسة التضخم وإستيراد التضخم في المدخلات في بعض إقتصاديات بلاد أميركا اللاتينية وذلك حسب نموذج هاربرجر للتضخم (Harberger Model)، وهذا النموذج مبني على إقتران الطلب على النقود، ويفترض أن الإنتاج متغير خارجي (Exogenous)، وكانت نتيجة الدراسة الجوهرية

هي أن التغيرات في التكاليف المحلية للمستوردات تلعب دوراً هاماً في تحديد معدلات التضخم.

ومن الدراسات السابقة نلاحظ أنه لم يتم التطرق لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية، كما اتسمت الدراسات السابقة بدراسة التضخم المستورد كعامل من العوامل التي تؤثر على التضخم المحلي فقط، ولم يتم التطرق لأثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية والتضخم بشكل مفصل، كما أن التضخم المستورد لم يكن الموضوع الرئيسي لهذه الدراسات، بل تم التطرق إليه بصورة جزئية لا تبين أهمية هذا الموضوع. ونحن في هذه الدراسة سنقوم ببيان وتحليل التضخم المستورد وقياسه، وأثره على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن وذلك للأهمية التي يحتلها هذا الموضوع في الإقتصاد الأردني، ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء على تغيرات أسعار المستوردات وآثارها الإقتصادية.

6 - إطار الدراسة:

في ضوء تحقيق الأهداف السابقة الذكر، ولاختبار فروض هذه الدراسة، فقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، حيث خصص الفصل الأول كمقدمة للموضوع، ولبيان هدف البحث وأهميته، وفروض الدراسة والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، ومصادر المعلومات.

وخصص الفصل الثاني للتحدث عن طبيعة التضخم الاقتصادي في الأردن طيلة الفترة (1969-1993)، وتم ذلك من خلال التعريف بالتضخم والمؤشرات التي تظهر حركة الأسعار، وفي هذا السياق تم تحليل وبيان أهم التغيرات التي أدت لإرتفاع الأسعار المحلية وانخفاضها طيلة فترة الدراسة، ثم تطرق إلى مؤشرات التضخم الاقتصادي، إذ تناول النقاش معيار معامل الاستقرار النقدي، الذي يستند في

حسابه على أساس نظرية كمية النقود، كما تم دراسة مؤشر الفجوة التضخمية وقياسها، بطريقة معيار فائض العرض النقدي وبطريقة فائض الطلب الكلي.

أما الفصل الثالث فقد تناول التضخم المستورد وأثره على الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال التعريف بماهية التضخم المستورد وبيان أهميته، كما تم بيان أهمية التجارة الخارجية في هيكل الاقتصاد الأردني، ثم تطرق الفصل إلى مؤشرات إنتقال التضخم المستورد إلى الإقتصاد الأردني، فقد تم التعرض إلى حساب درجة الانكشاف الاقتصادي، ونوقشت أهمية المستوردات النسبية، وتم حساب الميل الحدي والمتوسط للاستيراد خلال فترة الدراسة (1993-1969)، كما تم التطرق لطبيعة هيكل المستوردات في الأردن وأثر الكمية والسعر في إحداث التغير في قيمة المستوردات، ثم نوقشت مرونة الطلب السعرية والدخلية على المستوردات، وتم حسابهما من خلال معادلة قياسية، وبعد ذلك تم التطرق إلى طبيعة التوجه الجغرافي للمستوردات، وأثر التغير في سعر الصرف وتحويلات العاملين، والسيولة النقدية على مستوى الأسعار المحلية، وأختتم هذا الفصل بحساب معدل التضخم المستورد، وكيفية قياسه، ونسبة مساهمته في التضخم المحلي.

وخصص الفصل الرابع لبحث منظومة المعادلات الآنية، والعلاقات التي تربط العلاقة بين الأسعار المحلية وأسعار المستوردات، وأسعار المستوردات مع المستوردات والصادرات الحقيقية، وتم ذلك من خلال تقسيم الفصل لدراسة أثر التضخم المستورد، الممثل بالرقم القياسي لأسعار المستوردات على الأسعار المحلية من ناحية، وأثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والمستوردات من ناحية أخرى. ثم استعرضت النتائج التي تم الحصول عليها من التقدير وتحليلها.

وأخيراً خصص الفصل الخامس لتلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة، والتوصيات المنبثقة عنها.

7 - منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها:

يتخذ هذا البحث مزيجاً من الطريقتين، الوصفية والقياسية لدراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، حيث يستخدم الطريقة الأولى، في حساب ودراسة التضخم المحلي والتضخم المستورد. ويستخدم الطريقة الثانية، القياسية لدراسة العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، والتضخم المستورد والتجارة الخارجية، ولحساب مرونة الطلب السعرية والدخلية للمستوردات، ويستخدم البحث في ذلك بيانات سلسلة زمنية للفترة (1969-1993)، وكما أنه يستخدم تحليل الإنحدار (Regression) لتحليل العلاقات الموجودة في معادلات الإنحدار المتعدد، والموجودة في منظومة المعادلات الآنية بواسطة طريقة المربعات الصغرى من مرحلتين (2SLS).

يعتمد البحث على مصادر البيانات التالية: نشرات البنك المركزي المختلفة، التقارير السنوية للبنك المركزي، وعلى البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما يعتمد على مجموعة من المقالات والكتب الإنكليزية والعربية بمعالجة الجانب النظري للدراسة، وهي مذكورة في قائمة المراجع.

هوامش الفصل الأول

(1) أحمد محمد زهري، «أثر التضخم الخارجي على مستوى الأسعار في ليبيا»، أطروحة ماجستير غير منشورة، قدمت لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد من جامعة قاريونس، 1984.

(2) زكي، رمزي: «مشكلة التضخم في مصر – أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980. ص 20.

(3) - Jongmoo Jay Choi: "International Trade and Transmission of Inflation".
University Press of America, 1985.

(4) الشدُود، عدنان محمد: «التضخم النقدي في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.
رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة البصرة، 1988.

(5) - Share, Monther, "Jordan's Trade and Balance of Payments Problems", In Rodney Wilson: Trade and Investment in the Middle East, London, Macmillan Press, 1987.

(6) عقل، خضر عبد المجيد: «التضخم في الأردن ودور وزارة التموين في الحد منه». أطروحة قدمت لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد من الجامعة الأردنية، 1981.

(7) خليل حماد وزكية مشعل: «تاثير إنكشاف الإقتصادات العربية للخارج على السياسات الإقتصادية الداخلية».
مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 2، عدد 2، 1986.

(8) طلافحة، حسين: «الميزان التجاري الأردني».

مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد الثاني، 1989،

ص ص (40-7).

(9) - CHOPRA, AJAI: "The Speed of Adjustment of the Inflation Rate in Developing Countries", Staff Papers, International Monetary Fund (Washington), Vol. 32 (4), 1985, P 717.

(10) - Carlos Holder and Delisle Worrell: " A model of Price Formation for Small Economies".
Journal of Development Economics 18 (1985), P 411 - 428.

(11) - James A. Hanson: "Inflation and Imported input price in Some Inflationary Latin American economies".
Journal of Development Economics 18 (1985), P 395 - 410.

الفصل الثاني

التضخم الإقتصادي في الأردن

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة جديدة، تشكل في الوقت الحاضر تحدياً كبيراً، إذ نالت هذه الظاهرة اهتماماً متزايداً منذ بداية عقد السبعينيات، وعلى وجه الخصوص في سنة 1974، حيث أصبح التضخم أكثر حدة وانتشاراً، ورافقه معدلات مرتفعة للبطالة[1] أدى وجودهما معاً إلى بروز مشكلة إقتصادية جديدة سميت بالكساد التضخمي (Stagflation)، تميزت بانتشارها العالمي مما حدا بالبعض إلى القول أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية لصيقة بالحياة الإقتصادية وتظهر بنسب متفاوتة في مختلف دول العالم مهما اختلف نظامها الإقتصادي[2].

2-1- ماهية التضخم:

لقد تعددت تعريفات التضخم في الأدب الإقتصادي، إلا أن معظم التعريفات وأكثرها شيوعاً انطلق من أساس النظرية الكمية للنقود. (Quantity theory of Money) التي تعتبر أول نظرية في تراث الفكر الإقتصادي لتفسير التضخم، حيث حاولت تفسيرالعوامل المحددة لمستوى الأسعار العام والتقلبات التي تحدث له[3]، وهي كذلك النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيكيين في المجال النقدي[4].

تقوم النظرية الكمية للنقود على أساس أنه إذا كانت سرعة تداول النقود ($\overline{V}$) ثابتة، وكان الناتج القومي ($\overline{Y}$) ثابتاً أيضاً، فإن المستوى العام للأسعار (P)

سيرتفع إذا زادت كمية النقود (M) في المجتمع، وينخفض بإنخفاضها، وذلك وفق المعادلة التالية التي صاغها (أرفنج فيشر)[5]:

$$M.\overline{V} = P.\overline{Y}$$

Or

$$P = \frac{M.\overline{V}}{\overline{Y}}$$

ونظراً لكون هذه النظرية تبدو أبسط النظريات في تفسير التضخم، فإن التعريفات التي اعتمدت عليها كانت أكثر رواجاً، فقد عُرِّف التضخم بأنه نقودٌ كثيرة تطارد سلعاً قليلة[6]، وأنه ارتفاع في كتلة النقود أو الدخل النقدي الكلي أو الفردي [7]، وأنه الزيادة في كمية النقود، التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[8]، وبذلك تم ربط التضخم بزيادة كمية النقود، ومردُّ ذلك أن زيادة كمية النقود كانت ذات علاقة وثيقة بحالات التضخم التي حدثت في الماضي[9].

ومن التعريفات الأخرى للتضخم أنه « اتجاه مستوى الأسعار الدائم نحو الإرتفاع »[10]، ويُعرَّف أيضاً على أنه زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فإرتفاع أسعار السلع الناجم عن تحسن نوعيتها أو تذبذب أسعارها خلال السنة نتيجة لعوامل موسمية لا يعتبر تضخماً، فالتضخم يعني إرتفاعاً عاماً في تكاليف المعيشة نتيجة لعوامل محلية أو خارجية مقاساً بوحدة النقد المحلية[11].

تركز الاتجاهات الحديثة في تعريفها للتضخم على أنه الإرتفاع العام في مستوى الأسعار، مما يعني أن التضخم وارتفاع الأسعار يعنيان نفس الشيء؛ إلا أن (Emile James) عرف التضخم على أنه « حركة صعودية للأسعار تتصف

بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض »[12].

نخلص مما سبق أنه لا يوجد إجماع على تعريف واحد للتضخم، فهناك تعاريف كثيرة، منها ما حاول أن يعطي أسباب الظاهرة التضخمية، والآخريعطي آثارها، وبعضها الآخر يعطي بعض خصائصها المميزة، إلا أننا سنعتمد التعريف الرائج لدى الإقتصاديين الذي ينص على أن التضخم هو إرتفاع مستمر في مستوى الأسعار العام.

2- 2- مقاييس التضخم:

بالرغم من تشابك وتعدد مظاهر التضخم فقد وقع إختيارنا على المؤشرات والمقاييس التالية لبيان حركة التغير في الأسعار:-

2-2-1- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (Implicit GDP Deflator):

يقصد بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ذلك الرقم الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة) لنفس السنة[13].

ونستطيع القول هنا أنه كلما كان النمو في الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني) للناتج المحلي الإجمالي موجباً أو سالباً وأقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على وجود الإستقرار الإقتصادي، أما إذا إبتعدت قيمة النمو الموجبة عن الصفر فإن ذلك يدل على الإرتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة.

2-2-2 الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك):

يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، إذ أنه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء كانت مكتسبات سلعية أو خدمية. ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، كما يُعدُّ التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار الطعام والشراب، من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك بسبب الأهمية الخاصة التي يحتلها الإنفاق على الطعام والشراب في نمط الإنفاق الإستهلاكي لغالبية السكان في الريف والحضر، ولهذا كان للتغير الذي يطرأ على أسعار هذه السلع دلالة خاصة لأنه يتصل بأهم مقومات الحياة، وهي إشباع الحاجات الأساسية للفرد[14].

يتم الإستدلال على وجود الإستقرار الإقتصادي أو عدمه عن طريق حساب معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، فإذا كان النمو فيه موجباً أو سالباً وأقرب إلى الصفر، فإن هذا مؤشر واضح على وجود الإستقرار، أما إذا كان معدل النمو موجباً وأكثر بعداً عن الصفر فإن ذلك يدل على إرتفاع مستوى الأسعار العام، وعكس ذلك تماماً ينطبق على القيم السالبة.

2-2-3- تحليل لمعدلات التضخم خلال الفترة (1969-1993):

من مقاييس التضخم السابقة، ولدى حسابنا للرقم القياسي الضمني ومعدلات النمو فيه، والرقم القياسي لتكاليف المعيشة ومعدلات النمو فيه أيضاً، كما هو واضح في الجدول رقم (1-2)، تبين لنا أن الأردن قد شهد تذبذباً واضحاً في معدلات النمو للرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لتكاليف المعيشة طيلة فترة

الدراسة والبالغة (25) سنة، والممتدة من 1969 إلى 1993.

لقد كان الإنخفاض والإرتفاع في معدلات التضخم نتيجةً للظروف والأحوال الإقتصادية والسياسية التي شهدها الأردن، ففي عام 1973 تعرض الأردن لموجة حادة من الجفاف كانت من أشد الموجات التي تعرض لها منذ عام 1925، وذلك نتيجة الإنحباس المبكر للأمطار، كما حفل هذا العام بالتطورات الإقتصادية المثيرة على الصعيد العالمي والتي كان أبرزها موجة التضخم العالمي وتطورات أزمة النقد الدولية، وإذا ما أضفنا هذه التطورات الخارجية إلى ظروف الإنتاج الزراعي غير المواتية على الصعيد المحلي، أدركنا أنه لا مفرٌ من تزايد الطلب المحلي على السلع الضرورية، مما أدى إلى تعزيز الضغوط التضخمية ورفع الأسعار وتكاليف المعيشة بشكل عام، وقد تجلى هذا الإرتفاع بالقفزة التي سجلها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عندما إزداد معدل النمو فيه من (7.9%) عام 1972 إلى (11.5%) عام 1973، وكذلك القفزة التي سجلها الرقم القياسي الضمني عندما إزداد معدل النمو فيه من (7%) إلى (11.6%) لنفس الأعوام.

ومما يجدر ذكره أيضاً أن من أسباب إرتفاع معدلات التضخم بالإضافة إلى رداءة الموسم الزراعي عام 1973، وحدوث أزمة النقد الدولية، أن الأردن قد إعتمد في هذا العام أكثر من الأعوام السابقة على إستيراد حاجاته الغذائية من الدول الأخرى، كما كان لحرب رمضان أثر في رفع أسعار بعض السلع وخصوصاً الصناعية منها نتيجة لأزمة الطاقة العالمية[15].

هذا وقد عملت الضغوط التضخمية عام (1974) على الحد من التوسع الذي شهده الإقتصاد الأردني في السنوات الماضية، إذ إرتفع مستوى الأسعار على مستوى المملكة، وبلغ معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ما مقداره (19.2%)،

وبلغ معدل النمو في الرقم القياسي الضمني (19.2%) أيضاً في عام 1974، بإعتبار عام 1990 سنة الأساس كما هو واضح في الجدول رقم (1-2).

وعلى الرغم من إنحسار حدة الإرتفاع العالمي في الأسعار عام 1977، وإنعكاس ذلك على الرقم القياسي لأسعار المستوردات الأردنية، إلا أن المستوى العام للأسعار واصل إرتفاعه خلال هذا العام، فقد بلغ الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (36.5) بإعتبار عام (1990) سنة الأساس، أي بمعدل نمو مقداره (14.8%)، وكذلك بالنسبة للرقم القياسي الضمني فقد بلغ معدل النمو (14.9%) لنفس العام، وقد ساهم الإرتفاع في الرقم القياسي لكل من المواد الغذائية والسلع الأخرى والخدمات بالنصيب الأكبر في رفع مستوى الأسعار خلال عام (1977)، وذلك لكبر الأهمية النسبية التي تتمتعان بها بين مكونات الرقم القياسي[16].

أما في عام (1978)، فقد ظهرت تطورات إيجابية على صعيد الإقتصاد الأردني فعلى الرغم من أن هذا العام شهد إرتفاعاً في المستوى العام للأسعار، إلا أن النسبة كانت أقل بكثير من العام السابق فقد بلغ الرقم القياسي الضمني ما مقداره (43.8)، أي بمعدل نمو مقداره (6.8%)، مقابل (41.8) ومعدل نمو مقداره (14.9%) عام (1977)، وكان من أهم العوامل التي أدت لإنخفاض نسبة الإرتفاع في الأسعار، السياسات الإنضباطية المختلفة التي مارستها السلطات المختصة في الحقلين المالي والنقدي على السواء[17]، وهذا الكلام ينطبق أيضاً على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

لم يستمر إنخفاض نسبة الأسعار طويلاً، إذ شهد الأردن إرتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الرقم القياسي الضمني عام (1979)، حيث بلغت نسبة النمو آنذاك (14.4%) و (14.2%) على التوالي، وكان

لزيادة الضغوط التضخمية - التي نجمت عن مزيج من العوامل الخارجية الممثلة بإرتفاع أسعار المستوردات والعوامل المحلية الناجمة عن زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات الذي رافق النمو المتواصل في حجم السيولة الداخلية - أثر كبير في الحد من الإنجاز الحقيقي للإقتصاد الأردني[18].

وعلى صعيد مكافحة التضخم، فقد تحقق تطور إيجابي ملموس خلال الأعوام (1987 - 1980)، حيث ساهمت عدة عوامل في الحد من التضخم خلال هذه الفترة، ومن هذه العوامل ما حدث عام (1980)، فقد إنخفضت أسعار المساكن ومستلزماتها التي كان سببها إنحسار أزمة السكن والتوسع في حركة البناء وإنشاء المساكن الجديدة، وقد إنخفض معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة إلى (11%) عام (1980) مقارنة بـ (14.4%) عام (1979)، بينما كان هناك إنخفاض ملموس في نمو الرقم القياسي الضمني، وبلغ معدل النمو فيه (7%) عام (1980) مقارنة بـ (14.2%) عام (1979)، وهذا واضح من الجدول رقم (1-2) [19].

لقد كان للتراجع في حدة الطلب المحلي وإنحسار معدلات التضخم العالمية المرتبطة بإستمرار حالة الكساد الإقتصادي العالمي أثر في إنخفاض معدلات التضخم في عام (1984 - 1982)، وإستمر الإستقرار في الأسعار عام 1985، نتيجة لإستقرار أسعار المستوردات في المملكة الناشيء عن إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وإنخفاض الطلب وتراجع معدل نمو السيولة، وإستقرار أسعار المواد الغذائية[20]، وبلغ معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (2.9%) مقارنة بـ (3.8%) عام (1984).

أما عام (1986) فقد شهدت المملكة هذا العام ولأول مرة منذ أكثر من ربع قرن إستقراراً تاماً في الأسعار، إذ لم تطرأ أية زيادة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وإنخفضت نسبة التضخم من (3%) تقريباً عام (1985) إلى (صفر %) عام

(1986)، وجاء هذا الإستقرار نتيجة لتضافر العديد من العوامل الداخلية منها والخارجية، فمن جهة عكست مستويات الأسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة إنخفاضاً واضحاً، نظراً لظروف الكساد العالمي وما رافقها من إنخفاض ملموس في الأسعار العالمية لمعظم السلع والخدمات، ومن جهة أخرى كان لتراجع الطلب المحلي ولتخفيض تكاليف الإنتاج نتيجة لتخفيض الحكومة لأسعار الطاقة للأغراض الصناعية والإنتاجية، وأسعار المياه لقطاع الزراعة أثر واضح في إستقرار الأسعار[21].

وبالنسبة لعام 1987، فقد شهد الإقتصاد الأردني وللمرة الأولى منذ بداية السبعينات تراجعاً في المستوى العام للاسعار، حيث تراجع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة (0.2%) عن مستواه عام (1986) وكان هذا التراجع نيتجة لإنخفاض الطلب المحلي من جهة وزيادة عرض بعض السلع من جهة أخرى[22].

أما في عام (1988) فقد أظهر المستوى العام للأسعار إرتفاعاً ملحوظاً بعد أن كان ثابتاً تقريباً خلال الأعوام الثلاثة السابقة، فقد إرتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من (64.2) إلى (68.5)، بمعدل مقداره (6.7%) على إعتبار 1990 سنة الأساس.

تعود أسباب الإرتفاع في مستويات الأسعار في عام (1988) إلى عدة عوامل أهمها إرتفاع أسعار المستوردات بنسبة (5.8%) عام 1988 مقارنة مع العام الماضي، وتأثير إنخفاض سعر صرف الدينار الأردني من خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام (1988)، إلا أن هذه العوامل لم تظهر آثارها كثيراً في هذا العام، وذلك لأن سعر الصرف لم ينخفض إلا في الأشهر الثلاثة الأخيرة، ولأن الحكومة قامت بدعم السلع الأساسية، وتثبيت أسعار بعض السلع الأخرى المهمة، علاوةً على تباطؤ معدلات نمو

الطلب الكلي في ظل ظروف الركود الإقتصادي[23].

كان للظروف التي حدثت عام (1988)، أثر على الأسعار عام (1989)، إذ إرتفعت الأسعار إرتفاعاً حاداً لم يسبق له مثيل، فارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من (68.5) عام (1988) إلى (86.1) في عام 1989، أي بمعدل نمو مقداره (25.7%) [24]، وهي أعلى نسبة نمو حدثت في الأردن خلال فترة الدراسة (1969-1993).

إستطاع الأردن خلال عام 1989 وحتى نشوب أزمة الخليج في آب (1990) من إستعادة مقومات الإستقرار وإستئناف وتيرة النمو الإقتصادي بعد الأزمة الإقتصادية الحادة التي تعرض لها الإقتصاد الأردني في أواخر عام (1988) وبداية عام 1989، وأظهر المستوى العام للأسعار في المملكة تراجعاً في معدل نموه في عام 1990 مقارنة مع العام السابق، حيث بلغ معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (16.2%)، ويعزي هذا التراجع إلى السياسات والإجراءات النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي، والتي ركزت في مجملها على ضبط معدل نمو السيولة المحلية وإعادة الإستقرار لسعر صرف الدينار الأردني، بالإضافة إلى السياسة المالية التي إتبعتها الحكومة والتي أسفرت عن ضبط زيادة عجز الموازنة العامة خلال عام 1990 [25].

هذا وقد تابع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني نموهما بصورة بطيئة خلال عامي (1991) و (1992) ، وإستمر الإرتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة عند معدل (4%) عام (1992)، مقابل (16.2%) و (8.2%) عامي (1990) و (1991) على التوالي. ويعود هذا التراجع في معدل النمو إلى تبني إجراءات وسياسات تهدف إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، إضافة إلى

الإجراءات والسياسات المالية التي أبرزها تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع الإستهلاكية في عام (1991). أما عام (1992) فقد جاء التراجع في معدل نمو الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بالرغم من الضغوط التضخمية الناجمة عن التزايد الملحوظ في نمو الطلب المحلي، مما يشير إلى أن سياسات إدارة الطلب الكلي التي تم تبنيها آنذاك تمكنت من تحقيق قدر ملموس من التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد، ومنعت بالتالي من حدوث ضغوط تضخمية ذات شأن كبير، فقد كان لسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي ولسياسة تقييد الإئتمان الممنوح للقطاع العام والخاص أثرٌ ملموس في تحقيق الإستقرار السعري عام (1992)، كما كان لإستقرار سعر صرف الدينار الأردني وإنخفاض أسعار المستوردات إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع أثر جوهري في إحتواء معدل التضخم وكبح جماح نموه[26]، كما هو واضح في الجدول رقم (1-2).

تشير تحركات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني لعام 1993 إلى نموهما بنسبة (4.7%) و (5.1%) على التوالي بالمقارنة مع (4.0%) و (4.9%) عام 1992، ويعزي هذا الإستقرار في معدل التضخم المسجل لعام 1993 إلى سياسات إدارة الطلب الحذرة التي إستمرت السلطات الحكومية في إنتهاجها، فقد كان لتضافر جهود كل من السياستين النقدية والمالية في ضبط نمو السيولة المحلية والإنفاق الحكومي، دور رئيسي في إحتواء معدل زيادة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني ضمن الحدود المقبولة، إضافة إلى ذلك فقد كان لإستقرار سعر صرف الدينار الأردني وأسعار المستوردات، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من المدخلات الصناعية، أثرٌ إيجابي في كبح الضغوط التضخمية لهذا العام[27].

جدول رقم (2-1)

الرقم القياسي الضمني، والرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الأردن

للفترة (1969-1993)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة 1990 (2)	الرقم القياسي الضمني * (3) =[(1)+ (2)]*100	معدل النمو في الرقم القياسي الضمني% (4)	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة * (5)	معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (6)
1969	222.8	1237.1	18.0	–	16.1	–
1970	211.8	1111.2	19.1	06.1	17.0	5.6
1971	226.2	1127.3	20.1	05.2	17.8	4.7
1972	251.7	1170.2	21.5	7.0	19.2	7.9
1973	265.2	1107.0	24.0	11.6	21.4	11.5
1974	300.4	1049.5	28.6	19.2	25.5	19.2
1975	379.1	1182.2	32.1	12.2	28.6	12.2
1976	512.1	1433.1	35.7	11.2	31.8	11.2
1977	624.6	1524.9	41.0	14.9	36.5	14.8
1978	767.9	1751.2	43.8	06.8	39.0	6.9
1979	914.6	1829.7	50.0	14.2	44.6	14.4
1980	1151.2	2152.2	53.5	07.0	49.5	11.0
1981	1426.7	2364.1	60.3	12.7	53.3	7.7
1982	1638.1	2496.1	65.6	08.9	57.3	7.5
1983	1765.8	2558.5	69.0	05.2	60.2	5.1
1984	1891.4	2594.8	72.9	05.7	62.5	3.8
1985	1969.8	2700.2	72.9	0.0	64.3	2.9
1986	2114.6	2909.1	72.7	–0.3	64.3	0.0
1987	2162.7	2983.7	72.5	–0.3	64.2	–0.2
1988	2218.4	2969.7	74.7	3.0	68.5	6.7
1989	2329.9	2567.8	90.7	21.4	86.1	25.7
1990	2612.5	2612.5	100.0	10.3	100.0	16.2
1991	2779.4	2658.7	104.5	4.5	108.2	8.2
1992	3234.2	2957.4	109.4	4.6	112.5	4.0
1993	3595.7	3127.9	115.0	5.1	117.8	4.7
المتوسط				% 8.2		%8.8

* سنة الاساس (١٩٩٠ = ١٠٠).

- Source: International Financial Statics Yearbook, IMF, 1994. Page 459 - 455.

من تحليلنا السابق نستطيع أن نخلص إلى مجموعة من الإستنتاجات نجملها في النقاط التالية:

١- هناك توافق تام بين إتجاه الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني، مما يعني صلاحية كلا المقياسين لمعرفة معدلات التضخم في الأردن.

٢- بلغ متوسط النمو في الرقم القياسي الضمني للفترة (1969-1993) ما مقداره (8.2%) سنوياً.

٣- بلغ متوسط النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للفترة (1969-1993) ما مقداره (8.8%) سنوياً.

٤- نستطيع تقسيم فترة الدراسة والتي تتكون من ربع قرن إلى ثلاث مراحل هي:

أ- الفترة (1970-1979): وهي مرحلة نستطيع تسميتها بمرحلة الطفرة المالية وإرتفاع معدلات التضخم، وذلك لأن إتجاه معدلات نمو التضخم كان نحو الإرتفاع طيلة هذه السنوات بإستثناء عام (1976)، (1978).

هذا وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي الضمني لهذه المرحلة ما مقداره (10.84%) وهي نسبة أعلى من متوسط النمو السنوي لفترة الدراسة (1970-1993) والبالغة (8.2%).

أما بالنسبة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة فقد بلغ متوسط النمو فيه (10.84%) للمرحلة (1970-1979) وهو معدل

يتوافق تماماً مع متوسط النمو في الرقم القياسي الضمني، كما أنه أعلى من متوسط النمو السنوي لفترة الدراسة (1969-1993) والتي بلغت (8.8%) وهذا كله واضح في الجدول رقم (2-2).

ب- الفترة (1980-1987): وهي مرحلة إنخفاض معدلات نمو التضخم والإستقرار الإقتصادي، فقد شهدت هذه المرحلة إنخفاضاً في مستويات الأسعار، من خلال إستخدامنا لمقياس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني، فقد بلغ متوسط النمو في الأول خلال هذه المرحلة ما مقداره (4.73%) وهي نسبة أقل بكثير من متوسط النمو السنوي لكامل الفترة (1969-1993) والبالغة (8.8%).

أما بالنسبة لمتوسط النمو في الثاني - الرقم القياسي الضمني - فقد بلغ خلال هذه المرحلة (1980-1987) ما مقداره (4.9%)، وهو قريب جداً من متوسط النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وأقل بكثيرمن متوسط النمو السنوي لكل فترة الدراسة (1969-1993) والبالغ (8.2%).

جـ- الفترة (1988-1993): وقد إمتازت بداية هذه المرحلة بإرتفاع حاد في مستويات الأسعار ومعدلات نموها، وخاصة عامي 1988 و 1989، وذلك بسبب الظروف والأحوال التي سبق ذكرها عند تحليلنا لمعدلات التضخم للفترة (1969-1993)، إلا أننا نلحظ في هذه المرحلة أن الأسعار عادت للإنخفاض والإستقرار مرة أخرى بفعل عدة عوامل إتخذتها الحكومة والبنك المركزي سبق ذكرها.

هذا وقد بلغ متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي الضمني للفترة (1988-1993) حوالي (8.1%) بينما بلغ متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (10.92%) لنفس الفترة والسبب في إرتفاع هذه النسبة هو إرتفاع معدل التضخم عام (1988) لكلا المقياسين، ونستطيع ملاحظة ذلك من الجدول رقم (2-1) والجدول رقم (2-2).

جدول رقم (2-2)

تطور معدلات التضخم للفترة (1970-1993).

الفترة	متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي الضمني %	متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة %
1979-1970	10.84	10.84
1987-1980	4.9	4.73
1993-1988	8.1	10.92
1993-1970	%8.2	%8.8

2-3- مؤشرات التضخم:

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تعتمد على محورين رئيسين، الأول هو قياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، وهذا ما قمنا به في البنود السابقة، والمحور الثاني هو تطبيق أنسب الصيغ والمعايير التي توصل لها الفكر الإقتصادي لقياس التضخم، والتي توضح لنا سرعة الحركة لظاهرة التضخم ومصادرها، من أجل تشخيص حالة التضخم(28).

تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو إرتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي لهذا الإرتفاع في الأسعار[29]، وفي هذا الخصوص فقد حاول الفكر النقدي أن يحدد بعض المقاييس والمعايير التي يمكن الإهتداء بها لتحديد مصدر إرتفاع الأسعار، وقد قمنا بإختيار المعايير الآتية والتي سنتناولها بالتحليل:-

2-3-1- معيار معامل الإستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي):

يستند هذا المعيار على أساس نظرية كمية النقود التي تنص على: أن الزيادة في كمية النقود، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي، هي المناخ الملائم لوجود التضخم. والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلائم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي، فإن هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب، أي وجود إختلاف حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الإرتفاع[30].

ولغاية إستخلاص الصيغة الرياضية لهذا المعيار، يتم الإستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار نسبي وليس مطلق، حيث يجري مقارنة تطور حجم السيولة بتطور الطلب على السيولة، ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية[31]:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث أن (V)ثابتة وتمثل سرعة دوران النقود، و (M) تمثل عرض النقود، و(P) تمثل الأسعار، و(Y) تمثل الناتج القومي الإجمالي.

وعند أخذ اللوغاريتم لهذه المعادلة تصبح كما يلي:

$$\text{Log } M + \text{Log } V = \text{Log } P + \text{Log } Y$$

وعند تحويل المعادلة لمعدلات النمو تصبح

$$\dot{P} = \Delta M/M - \Delta Y/Y$$

حيث أن ($\dot{P}$) تمثل معامل الإستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي، و($\Delta M/M$) تمثل معدل النمو في عرض النقود، ويمثل ($\Delta Y/Y$) معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي.

يشير معامل الإستقرار النقدي إلى أنه إذا تساوى معدل النمو في عرض النقود مع معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، أي إذا كانت قيمة ($\dot{P}$) تساوي صفراً، فإن هذا يدل على وجود إستقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد معدل النمو في عرض النقود عن معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي، مما يعني أن $\dot{P}$) (موجبة، فإن ذلك يدل على أن هناك حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الصفر. أما إذا كانت قيمة ($\dot{P}$) أقل من الصفر – سالبة – فإن ذلك يدل على أن هناك حالة إنكماش (Deflation) خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الصفر أيضاً.

فإذا كانت قيمة ($\dot{P}$) موجبة وبعيدة عن الصفر، فإن ذلك يدل على وجود تضخم حاد، أما إذا كانت قيمة ($\dot{P}$) سالبة وبعيدة عن الصفر، فإن هذا يعني وجود إنكماش إقتصادي حاد.

لا بد من إختيار المفهوم المناسب لكمية النقود* عند إيجاد معامل الإستقرار النقدي، فهناك ثلاثة مفاهيم أساسية تتباين فيما بينها من حيث دلالتها في تحديد عرض النقود في الإقتصاد القومي[32]، وهي كما يلي:

- **المفهوم الأول**: ويعرف بمصطلح «مجموع وسائل الدفع»، ويرمز له عادة بالرمز (M1)، وهو مفهوم ضيق يحدد عرض النقود في صافي البنكنوت المتداول + العملة المساعدة المتداولة** + الودائع الجارية الخاصة (تحت الطلب).
- **أما المفهوم الثاني**: فيُعرف بمصطلح «السيولة المحلية الخاصة»، ويعطى له الرمز (M2)، وهو مفهوم أوسع نسبياً من المفهوم الأول، وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود على أساس مجموع وسائل الدفع (M1) + شبه النقود.

---

* كمية النقود: يقصد بكمية النقود في أي لحظة: مجموع كمية النقود في تلك اللحظة والتي تتضمن النقود المادية (الورقية والمعدنية) والنقود المصرفية (الودائع)، ويستثنى من ذلك الجزء من النقود الورقية والمعدنية الذي تحتفظ به البنوك التجارية في خزائنها، وكذلك الكمية الموجودة من هذه النقود بقسم العمليات المصرفية في البنك المركزي.

– انظر في ذلك:– الروبي، نبيل: نظرية التضخم، ص١٥٥.

** وتشمل النقود المعدنية والعملات المساعدة مثل أوراق النقد الحكومية التي تصدرها الخزانة العامة للدولة.

- **أما المفهوم الثالث**: فينصرف إلى ما يُعرف بمصطلح «إجمالي السيولة المحلية»، ويرمز له عادة بالرمز (M3)، وهذا المفهوم يُعرِّف عرض النقود في الإقتصاد القومي، على أساس السيولة المحلية الخاصة (M2) + الودائع الحكومية لدى البنوك، وهذا المفهوم أوسع نسبياً من المفهوم الثاني.

لقد قمنا بحساب كمية النقود حسب المفهومين الأول والثاني، وكانت النتائج كما هو في الجدول رقم (3-2) والجدول (5-2)، ونستطيع من الجداول ملاحظة ما يلي:

أ- إن النقد المتداول كان يفوق في قيمته الودائع تحت الطلب طيلة فترة الدراسة (1969-1993).

ب- نظراً لإرتباط عرض النقود بالتضخم، فإننا نستطيع معرفة فيما إذا كان هناك تضخمٌ حادٌ أو خفيفٌ أو وجود إستقرار نقدي، وذلك من خلال معدل التغير السنوي في عرض النقد. فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في عام (1985) كان معدل التغير في عرض النقد بالمفهوم الضيق ما يقرب من (3.4-%)، مما يدل على وجود تطور إيجابي ملموس في الحد من نسبة التضخم في تلك السنة، ومن الجدير بالذكر أن عام (1985) قد تميز بالإستقرار في مستوى الأسعار، وكان السبب في ذلك هو إستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني، وكذلك إنخفاض الطلب وتراجع معدل نمو السيولة المحلية (M2)، وإستقرار أسعار المواد الغذائية[33].

جـ- كان هناك إرتفاع في عرض النقد طيلة الفترة (1969-1993) حسب المفهومين الضيق والواسع، بإستثناء عام (1985)، فقد كان هناك إنخفاض في عرض النقود حسب المفهوم الضيق لعرض النقود.

د- يشكل النقد المتداول النسبة الأكبر في عرض النقود (M2).

هـ- بالرغم من إرتفاع عرض النقد في الأردن طيلة فترة الدراسة، إلا أنه قد نما بنسب مختلفة من سنة لأخرى، ففي بعض السنوات نما عرض النقود بنسبة مرتفعة، مما يدل على وجود التضخم في تلك السنة، وفي سنوات أخرى نما عرض النقود بنسب منخفضة، مما دل على إنخفاض حدة التضخم، وإتجاه المستوى العام للأسعار نحو الإستقرار.

ومن أجل حساب معامل الإستقرار النقدي، فإنه لابد من النظر للنمو الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، فإذا كانت كمية النقود تعكس قوى الطلب الكلي، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو المصدر الرئيسي لقوى العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وإذا لم يكن هناك تناسباً معقولاً بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإن إختلافاً واضحاً بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي الكلي لابد وأن يجد تعبيره في شكل ضغط تضخمي، يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، ونشير هنا أيضاً إلى أن بعض الإقتصاديين يستندون في تقدير الضغط التضخمي على حساب الفرق بين المعدّلين السابقين[34].

جدول رقم (3-2)

تطور مجموع وسائل الدفع M2,M1 في الاقتصاد الأردني (1969-1993)

الف دينار

نهاية الفترة	النقد المتداول (1)	ودائع تحت الطلب (2)	عرض النقد المفهوم الضيق (M1) (3)=(1)+(2)	شبه النقد (4)	السيولة المحلية * (عرض النقد بالمفهوم الواسع M2) (5)=(3)+(4)	التغير في عرض النقد M1
1968	63546	24431	87977	20837	108814	----
1969	71292	24929	96221	22616	118814	8244
1970	82430	23032	105462	23667	129129	9241
1971	83008	24989	107997	27114	135111	2535
1972	81470	33554	115024	31450	146474	7027
1973	97481	41767	139248	36814	176062	24224
1974	115450	56514	171964	47831	219795	32716
1975	138953	85651	224604	63747	288351	52640
1976	161355	115514	276869	101443	378312	52265
1977	187989	142998	330987	136656	467643	54118
1978	219457	155913	375370	231322	606692	44383
1979	275390	197262	472652	300448	773100	97282
1980	351628	243143	594771	389996	984767	122119
1981	412309	289347	701656	478224	1179880	106885
1982	469980	317523	787503	615844	1403347	85847
1983	516048	353369	869417	745740	1615157	81914
1984	530523	347868	878391	879271	1757662	8974
1985	531793	316429	848222	1026621	1874843	-30169
1986	583866	313231	897097	1175326	2072423	48875
1987	655779	324024	979803	1392353	2372156	82706
1988	811160	355598	1166758	1459685	2626443	186955
1989	871100	455400	1326500	1644600	2971100	159742
1990	1006200	426600	1432800	1689800	3122600	106300
1991	992400	608000	1600400	2117100	3717500	167600
1992	1003900	712200	1716100	2476900	4193000	115700
1993	1047900	789600	1837500	2743700	4581200	121400

· المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-1989)، ص 7.

– البيانات ما بعد عام 1989 من النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد 30 – العدد 7 تموز 1994 البنك المركزي ص 10.

* السيولة المحلية= عرض النقد بمفهومه الواسع الذي يشمل كل من عرض النقد بمفهومه الضيق بالإضافة إلى شبه النقد.

في الجدول رقم (5-2)، نرى صورة معبرة للنمو الذي حدث في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفترة (1993-1969)، كما نرى صورة مقابلة معبرة عن النمو الذي حدث في كمية النقود طبقاً لتعريف (M1) وتعريف (M2) خلال نفس الفترة السابقة، وبالنظر المتمعن لهاتين الصورتين يتبين لنا مدى الإختلاف الحاد الذي حدث بين كمية النقود والناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

ومن خلال الجدول ر قم (5-2) نستطيع إستخلاص ما يلي:

١- لقد تغير مقياس معامل الإستقرار النقدي أو معدل الضغط التضخمي، الذي يبين لنا درجة الإستقرار في مستويات الأسعار خلال الفترة (1993-1969) وكان التغير حسب الظروف والأحوال التي شهدها الأردن، وحسب تعريف كمية النقود.

٢- بالرغم من إختلاف الأرقام بين حساب معدل الضغط التضخمي بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع لعرض النقود، إلا أن إتجاه الأسعار قد أخذ نفس الإتجاه، فنلاحظ إنخفاض معدل الضغط التضخمي في السنوات 1992، 1971،1975،1976،1978،1980،1984،1985،1986،1991 وذلك بمقارنة كل سنة بالسنة التي سبقتها.

٣- نلاحظ أن هناك إنخفاضاً ملموساً في معدل الضغط التضخمي في عام 1984،1985،1986، مما يدل على أن الإقتصاد الأردني قد شهد إستقراراً في هذه السنوات، فقد بلغ معدل معامل الإستقرار النقدي عام 1985حوالي (1.2-%)، وهذه النسبة قريبة من الصفر الذي يعني الإستقرار التام. كما حقق الإقتصاد الأردني في السنوات الأربع الأخيرة إستقراراً في مستويات الأسعار، فقد بلغ معدل النمو السنوي للفترة (1993-1990)، حوالي (%2.8) حسب المفهوم الضيق لعرض النقود، و (%5.9) حسب المفهوم الواسع لعرض النقود

جدول رقم (4-2)

الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

مليون دينار

السنة	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	الرقم القياسي الضمني بأسعار 1990 (2)	الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (3) = [(1) + (2)] x 100
1969	198.2	18.0	1101
1970	187.7	19.1	983
1971	200.2	20.1	996
1973	242.4	24.0	1010
1974	280.4	28.6	981
1975	377.5	32.1	1176
1976	564.6	35.7	1582
1977	662.7	41.0	1616
1978	784.0	43.8	1789
1979	924.9	50.0	1849
1980	1183.6	53.5	2212
1981	1484.2	60.3	2462
1982	1702.5	65.6	2595
1983	1815.0	69.0	2631
1984	1905.0	72.9	2613
1985	1965.1	72.9	2696
1986	2097.3	72.7	2885
1987	2112.5	72.5	2914
1988	2129.9	74.7	2851
1989	2206.4	90.7	2433
1990	2375.9	100.0	2376
1991	2559.1	104.5	2449
1992	3135.8	109.4	2866
1993	3459.2	115.0	3008

- Source: International Financial Statistics Yearbook, 1994. PP554-555.

جدول رقم (2-5)

معدلات الضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي) في الاقتصاد الاردني

للفترة (1969-1993)

البيان السنة	معدل التغير السنوي في إجمالي الناتج القومي الحقيقي % (1)	معدل التغير السنوي في عرض النقد بالمفهوم الضيق% (2)	معدل التغير السنوي في عرض النقد بالمفهوم الواسع% (3)	معدل الضغط التضخمي بإستخدام المفهوم الضيق لعرض النقود % (4) = (2) - (1)	معدل الضغط التضخمي بإستخدام المفهوم الواسع لعرض النقود % (5) = (3) - (1)
1969	_	_	_	-	-
1970	-10.7	9.6	8.7	20.3	19.4
1971	1.3	2.4	4.6	1.1	3.3
1972	3.6	6.5	8.4	2.9	4.8
1973	-2.1	21.1	20.2	23.2	22.3
1974	-2.9	23.5	24.8	26.4	27.7
1975	19.9	30.6	31.2	10.7	11.3
1976	34.5	23.3	31.2	-11.2	-3.3
1977	2.2	19.6	23.6	17.4	21.4
1978	10.7	13.4	29.7	2.7	19.0
1979	3.6	25.9	27.4	22.3	23.8
1980	19.6	25.8	27.4	6.2	7.8
1981	11.3	18.0	19.8	6.7	8.5
1982	5.4	12.2	18.9	6.8	13.5
1983	1.4	10.4	15.1	9.0	13.7
1984	-0.7	1.0	8.8	1.7	9.5
1985	3.2	-3.4	6.6	-6.6	3.4
1986	7.0	5.8	10.5	-1.2	3.5
1987	1.0	9.2	14.5	8.2	13.5
1988	-2.2	19.1	10.7	21.3	12.9
1989	-14.7	13.7	13.1	28.4	27.8
1990	-2.4	8.0	5.1	10.4	7.5
1991	3.1	11.7	19.1	8.6	16.0
1992	17.0	7.2	12.8	-9.8	-4.2
1993	5.0	7.1	9.2	2.1	4.2
المتوسط	4.5	13.4	16.7		

المصدر: - العمود (1) من الجدول رقم (2-4).

- الأعمدة (2)، (3) من الجدول رقم (2-3).

٤- يعكس الجدول (5-2)، مقدار الفرق بين عرض النقد الذي يمثل جانب الطلب، وبين الناتج القومي الحقيقي الذي يمثل تيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات. فإذا كانت إشارة معامل الإستقرار النقدي موجبة، فإن ذلك يدل على أن الطلب على السلع والخدمات قد فاق العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يعني أن هناك ضغطاً على الأسعار للإرتفاع، والعكس صحيح.

٥- بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في كمية النقود (M1) خلال الفترة (1969-1993) حوالي (13.4%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في كمية النقود (M2) حوالي (16.7%) لنفس الفترة، في حين أن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قد نما خلال نفس الفترة بمعدل سنوي متوسط قدره (4.5%)، وهذا يعني أن كمية النقود المتداولة (M1) و (M2) قد زادت بمعدل أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعلى ذلك يكون متوسط معدل الضغط التضخمي السنوي للفترة كلها يساوي (13.4 - 4.5 = 8.9%) حسب المفهوم الضيق لعرض النقود، و (16.7 - 4.5 = 12.2%) حسب المفهوم الواسع لعرض النقود، وهذه المعدلات تدل على أن هناك ضغطاً على الأسعار نحو الإرتفاع.

٦- نلاحظ من النتائج التي حصلنا عليها في الجدول (5-2)، أنها متطابقة مع إتجاه معدلات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني التي حصلنا عليها في البنود السابقة، وهذا يؤكد صلاحية مؤشر معامل الإستقرار النقدي للدلالة على التضخم في الإقتصاد.

2-3-2- الفجوة التضخمية كمؤشر للتضخم:

لقد تطور التحليل الخاص بالتضخم بعد الحرب العالمية الثانية، وإعتمد علماء الإقتصاد الفجوة التضخمية "Inflationary Gap" التي جاء بها كينز مؤشراً من مؤشرات التضخم، وكان الهدف منها قياس الضغط على المستوى العام للأسعار الذي ظهر خلال الحرب العالمية الثانية، حيث إعتبرها كينز القوة الدافعة في جهاز التضخم[35].

يهدف هذا المقياس إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها، أو الحد من حجم القوة الشرائية لدى المستهلكين[36].

تنشأ الفجوة التضخمية في الإقتصاد في فترة معينة من الزمن إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو إفراط في عرض النقود، وتتمثل في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، وتتمثل في الحالة الثانية في فائض العرض النقدي، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وما بين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود[37]. وعلى هذا الأساس يتم قياس الفجوة التضخمية وفق المعايير التالية:

أولاً: معيار فائض الطلب الكلي (Excess .Demand):

يستند هذا المعيار إلى مقارنة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالمعروض الكلي منها، وتتمثل الفجوة التضخمية في أنها عبارة عن الفرق بين الزيادة في

الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة، ويشمل الإنفاق الكلي مجموع الإنفاق الإستهلاكي الخاص والحكومي، والإنفاق الإستثماري الذي يشمل جملة الإستثمار مضافاً إليه التغير في المخزون، بالإضافة إلى الصادرات عند أخذ القطاع الخارجي بالحسبان، أما جانب العرض الكلي (الموارد) فإنه يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إضافة إلى المستوردات في حالة أخذ القطاع الخارجي بالحسبان أيضاً، وعند حساب الفجوة التضخمية حسب هذا المعيار فإننا نطرح جانب الموارد من جانب الإستخدامات(38)، التي يمكن التعبير عنها بالصورة الرياضية التالية:

الفجوة التضخمية = إجمالي الإستخدامات – إجمالي الموارد.

وبالتعويض عما تمثله كل من الإستخدامات والموارد فإن:

الفجوة التضخمية = (الإستثمار + الإستهلاك + الصادرات) – (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة * + المستوردات).

إن جوهر هذا المقياس يستند كما رأينا على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، وهي النظرية التي تقرر أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، وأنصب الأثر كله على زيادة النفقات زيادة تتناسب مع الزيادة في الطلب الفعال، فإننا نكون قد وصلنا إلى حالة تضخم حقيقية(39).

---

* يقصد بإصطلاح الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمفهوم نظام الحسابات القومية لهيئة الأمم المتحدة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة.

لمزيد من المعلومات انظر: نبيل الروبي: نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984،ص 155.

من المعادلات السابقة ومن الرسم المرفق في الشكل رقم (١)، فإنه يتبين لنا أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب يعكس نفسه على شكل إرتفاع في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

شكل رقم [1]

شكل يبين فائض الطلب المحلي الإجمالي

إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية			
الإستهلاك الخاص	الإستهلاك العام	الإستثمار	المخزون

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP	فائض الطلب

يمكننا أن نخلص مما سبق بأن الفجوة التضخمية تتأثر إيجابياً بزيادة الإنفاق، وسلبياً بزيادة الناتج المحلي والمستوردات، فكلما زاد الإنفاق زادت الفجوة التضخمية، وكلما قل الإنفاق قلت الفجوة، وكذلك تقل الفجوة التضخمية بزيادة الناتج المحلي الحقيقي والمستوردات.

لقد قمنا بحساب الفجوة التضخمية في الأردن بدلالة إجمالي فائض الطلب خلال الفترة (1969-1993)، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6-2) وبناءً عليه تم إستنتاج ما يلي:

أ- شهد الأردن، نمواً متواصلاً في إجمالي فائض الطلب طيلة فترة

الدراسة بإستثناء بعض السنوات التي إنخفض فيها، وهي الأعوام (1970-1980)، كما شهدت بعض السنوات إستقراراً في قيمة فائض الطلب وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي شهده الإقتصاد الأردني أنذاك، وتلك السنوات هي الأعوام (1982-1987)، وهي نفس الفترة التي شهدت إستقراراً في معدلات التضخم التي تم التعرض لها أنفاً.

ب- نرى من الجدول (6-2) أن هناك خللاً في هيكل الإقتصاد الأردني إذ أن جهازه الإنتاجي غير قادر على تلبية إحتياجات الطلب المحلي الإستهلاكي منه والإستثماري، وهذا بالتالي أدى إلى توجه الأردن نحو الإستيراد لسد العجز في الإنتاج المحلي، ولكن على الرغم من الزيادة في المستوردات فإن حجم الفجوة التضخمية لم يتقلص طيلة فترة الدراسة بإستثناء عام (1987)، حيث شهدت هذه السنة إنكماشاً في حجم الفجوة التضخمية إذ بلغت الفجوة حوالي (1625.8) مليون دينار بينما كانت (1670.0) مليون دينار عام 1986.

جـ- طبقاً للنظرية الإقتصادية فإنه إذا كان الطلب المحلي يفوق المعروض المحلي، فإن مستوى الأسعار سيتجه نحو الإرتفاع، وهذا ما نلاحظه في الجدول (6-2)، حيث الإنفاق المحلي الإجمالي الذي يمثل جانب الطلب يفوق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي يمثل جانب العرض، مما يعني أن الأسعار ستتجه نحو الإرتفاع، وهذا يماثل ما توصلنا إليه في المقاييس والمعايير السابقة للتضخم.

جدول رقم (2-6)

الفجوة التضخمية في الأردن بدلالة إجمالي فائض الطلب وتطور صافي فائض الطلب خلال الفترة (1969-1993)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1969 (1)	إجمالي الإستهلاك (خاص+عام) (2)	إجمالي الإستثمار + التغير في المخزون (3)	الإنفاق المحلي الإجمالي (4)=(2)+(3)	إجمالي فائض الطلب المحلي (5)=(4)-(1)	نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (6)= % [(5)/(1)*100]	الصادرات (سلع وخدمات) بالأسعار الجارية (7)	إجمالي الإستخدامات (8) = (4) + (7)
1969	222.8	220.8	39.7	260.5	37.7	16.9	20.6	281.1
1970	199.6	211.5	22.1	233.6	34.0	16.0	17.6	251.2
1971	202.5	222.1	35.2	257.3	54.8	24.2	17.8	275.1
1972	210.8	245.7	42.3	288.0	77.2	30.7	37.7	325.0
1973	198.9	263.1	39.2	302.3	103.4	40.0	52.4	354.7
1974	189.1	297.5	65.6	363.1	174.0	57.9	80.3	443.4
1975	212.6	372.0	88.8	460.8	248.2	65.5	118.9	579.7
1976	258.2	481.4	150.2	631.6	373.4	72.9	182.9	814.5
1977	274.2	569.7	206.5	776.2	502.0	80.3	228.0	1004.2
1978	315.6	707.4	223.0	930.4	614.8	80.0	264.6	1195.0
1979	329.2	972.1	280.0	1252.1	922.9	100.9	339.6	1591.7
1980	387.3	1201.0	463.9	1664.9	1277.6	110.9	468.8	2133.7
1981	425.9	1530.0	701.0	2231.0	1805.1	129.5	629.8	2860.8
1982	449.5	1846.2	679.4	2525.6	2076.1	126.5	667.9	3193.5
1983	460.7	1969.7	623.4	2593.1	2132.4	120.8	637.2	3230.3
1984	467.0	2121.3	577.6	2698.9	2231.9	118.0	743.2	3442.1
1985	486.2	2312.2	426.8	2739.0	2252.8	114.4	778.1	3517.1
1986	523.5	2279.0	447.9	2726.9	2203.4	104.2	630.3	3357.2
1987	536.9	2262.6	544.6	2807.2	2270.3	104.9	675.2	3482.4
1988	534.6	2272.7	569.1	2841.8	2307.2	104.0	896.3	3738.1
1989	462.4	2172.6	602.3	2774.9	2312.5	99.3	1359.4	4134.3
1990	470.2	2683.4	751.5	3434.9	2964.7	113.5	1651.9	5086.8
1991	478.7	2776.6	667.9	3444.5	2965.8	106.7	1697.5	5142.0
1992	532.1	3349.6	1039.4	4389.0	3856.9	119.3	1819.9	6208.9
1993	562.8	3690.8	1082.2	4773.0	4210.2	117.1	1961.5	6734.5
المتوسط	9391.3			47400.6	38009.3	78.2%		

– ملاحظة: تم إحتساب رقم (١) بقسمة (GDP Deflator) لكل سنة على (GDP deflator) لسنة الأساس 1969، وضرب الناتج بمئة للحصول على (GDP deflator) بأسعار سنة 1969 لكل السنوات، وبعد ذلك قمنا بقسمة (GDP) الأسمي على (GDP deflator) الجديد لكل سنة للحصول على العمود رقم (1) ولمزيد من التفصيل راجع الملحق رقم (1).

تابع جدول رقم (2-6)

الفجوة التضخمية في الأردن بدلالة إجمالي فائض الطلب وتطور صافي فائض الطلب خلال الفترة (1969-1993)

مليون دينار

السنة	المستوردات (سلع وخدمات) بالأسعار الجارية (9)	إجمالي الموارد (10)=(1)+(9)	الفجوة التضخمية (11)=(8)-(10)	صافي الحساب الجاري بدون الحوالات (12)	صافي فائض الطلب المحلي (13)=(5)-(12)	معدل عجز العمليات الجارية بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي % (14)=[(12)+(5)]x100	نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي % (15)
1969	97.7	320.5	−93.4	63.6	−25.9	168.7	11.6
1970	76.8	276.4	−25.2	46.6	−12.6	137.1	5.9
1971	88.9	291.4	−16.3	57.9	−3.1	105.7	1.4
1972	117.8	328.6	−3.6	67.0	10.2	86.8	4.1
1973	136.4	335.3	19.4	60.8	42.6	58.8	16.1
1974	196.1	385.2	58.2	83.8	90.7	48.2	30.2
1975	301.1	513.7	66.0	118.3	129.9	47.7	34.3
1976	40.0	688.2	126.3	109.2	264.2	29.2	51.6
1977	543.4	817.6	186.6	168.3	333.7	33.5	53.4
1978	605.8	921.4	273.9	192.3	422.5	31.3	55.0
1979	824.5	1153.7	438.0	316.5	606.4	34.3	66.3
1980	961.7	1349.0	784.7	287.1	990.5	22.5	86.1
1981	1392.2	1818.5	1042.3	444.5	1360.6	24.6	95.4
1982	1511.6	1961.1	1232.4	491.6	1584.5	23.7	89.7
1983	1421.0	1881.7	1348.6	436.3	1696.1	20.5	96.1
1984	1469.0	1948.2	1493.9	382.9	1849.0	17.2	97.8
1985	1469.0	1955.2	1561.9	414.9	1837.9	18.4	93.3
1986	1163.7	1687.2	1670.0	245.0	1958.4	11.1	92.6
1987	1319.7	1856.6	1625.8	317.6	1952.7	13.9	90.3
1988	1519.7	2054.3	1683.8	337.8	1969.4	14.6	88.8
1989	1804.4	2266.8	1867.5	266.2	2046.3	11.5	87.8
1990	2474.3	2944.5	2142.3	682.2	2282.5	23.0	87.4
1991	2362.6	2841.3	2300.7	625.2	2340.6	21.1	84.2
1992	2974.7	3506.8	2702.1	847.7	3009.2	21.9	93.1
1993	3138.8	3701.6	3032.9	706.5	3503.7	16.8	97.5
المتوسط				7769.8	30240.0	41.6	%64.6

- المصدر:

- الأعمدة (12,9,7,3,2) البنك المركزي الأردني- بيانات إحصائية سنوية (1964-1993) تشرين الأول 1994 - عدد خاص، دائرة الأبحاث والدراسات.
- باقي الأعمدة تم إحتسابها كما هو مبين فيها.

وإذا ما قمنا بحساب صافي فائض الطلب (Net Excess Demand)، وذلك بطرح عجز العلميات الجارية بميزان المدفوعات (صافي الحساب الجاري بدون الحوالات) من إجمالي فائض الطلب، فإننا سنحصل على النتائج الواردة في الجدول رقم (6-2) في العمود رقم (13). ونهدف في تعريف صافي فائض الطلب بهذا المعنى، أنه إذا حدث وأن زاد إجمالي الإنفاق القومي (الطلب الكلي الفعال) بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، والذي يمثل المقدرة الفعلية للطاقات الإنتاجية المحلية، فإن جانباً من فائض الطلب الإجمالي سوف يشبع عن طريق التوسع في الإستيراد مما يخلق عجزاً في ميزان العمليات الجارية. أما الجزء الباقي من فائض الطلب الذي لم يقابله عجز في ميزان العمليات الجارية، فهو يمثل صافي فائض الطلب، والذي يمثل في هذه الحالة ضغطاً تضخمياً يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع[40]، ومن هنا نستطيع أن نلاحظ في الجدول (6-2) الحقائق التالية:

١- لقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1969-1993) ما مقداره (9391.3) مليون دينار، بينما بلغ مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية على الإستهلاك الخاص والعام، والإستثمار والمخزون الرأسمالي، ما مقداره (47400.6) مليون دينار، ومعنى هذا أن إجمالي فائض الطلب خلال هذه الفترة قد بلغ (38009.3) مليون دينار تقريباً أي ما يشكل (78.2%) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

٢- بلغ مجموع العجز في العمليات الجارية (صافي الحساب الجاري بدون حوالات) ما مقداره (7769.8) مليون دينار خلال نفس الفترة، فإذا قمنا بطرح مجموع هذا العجز من مجموع فائض الطلب في هذه الفترة، فإننا

سنحصل على صافي فائض الطلب والذي يبلغ (30239.5) مليون دينار، ومعنى هذا ببساطة أن عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات قد أشبع ما نسبته (41.6%) من مجموع إجمالي فائض الطلب للفترة كاملة (1969-1993).

٣- كان معدل عجز العمليات الجارية بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي يمتص نسبة كبيرة من فائض الطلب في بداية الفترة (1969-1975)، حيث بلغ معدل العجز أكثر من (45%)، إلا أن هذه النسبة قد بدأت بالإنخفاض والإرتفاع في السنوات اللاحقة تبعاً لظروف وأحداث كل سنة.

ومن الجدير بالذكر أن معدل عجز العمليات الجارية بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي للفترة كلها قد بلغ (41.6%)، مما يدل على أن إتساع الفرق بين إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية يعني أن النمو الذي حدث في المستوردات، لم يكن قادراً على أن يواكب الزيادة الضخمة التي حدثت في فائض الطلب، مما دفع بالأسعار نحو الإرتفاع.

٤- في ضوء البيانات الواردة في الجدول (6-2) يمكن إعتبار نسبة إجمالي فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية في الإقتصاد الأردني، فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية (العرض الحقيقي للسلع والخدمات)، مما يعرض الأسعار في الداخل لموجات إرتفاعية. والفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي فائض الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي، وللطاقة الإستيرادية للإقتصاد

الأردني، ومن هنا قمنا بحساب تطور نسبة هذه الفجوة خلال الفترة محل الدراسة على نحو ما نراه في العمود رقم (15)، والذي نلخص منه إلى الحقائق التالية:

أ- إن المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية كان (64.6%)، وهذا يعني ببساطة أن قوى الطلب الكلي في الإقتصاد الأردني كانت تزيد سنوياً في المتوسط بمقدار (65%) تقريباً عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي أنتجها جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ما تم إستيراده من الخارج، وهذه الزيادة في الطلب أحدثت ضغطاً تضخمياً أدى لإرتفاع الأسعار على النحو الذي بيناه، عندما تعرضنا للرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني.

ب- نلاحظ وجود إستقرار للفجوة التضخمية في السنوات (1982-1987)، وهو ما يتطابق مع النتائج التي توصلنا إليها عند الحديث عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني كمؤشرات للتضخم.

ثانياً معيار فائض عرض النقد كمقياس للفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار، إذا كانت الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، أكبر من الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي، في شكل نقود عند أسعار ثابتة، خلال فترة زمنية معينة، أي أن الفجوة التضخمية (النقدية) هي عبارة عن: فائض عرض النقد خلال فترة زمنية

محددة ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية(41):

$$IG = \Delta M - \left(\frac{M}{RGNP} X \Delta RGNP \right)$$

حيث أن:

- IG= الفجوة التضخمية (Inflationary Gap).
- M= عرض النقود.
- ΔM= التغير في عرض النقود.
- RGNP= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.
- ΔRGNP= التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.
- M/RGNP= تمثل الطلب على النقود.

لهذا المعيار أهمية خاصة ناتجة عن ما هو معروف من أن هناك نسبة معينة من كمية النقود إلى إجمالي الناتج القومي يميل الأفراد للإحتفاظ بها، فعند زيادة الناتج القومي بمقدار معين، فإن الأفراد يرغبون في الإحتفاظ بكمية من النقود تتناسب مع هذه الزيادة. وبالإستناد لهذا المعيار أيضاً، فإنه يمكن المحافظة على الإستقرار النقدي وتفادي الإختلال، عندما تتناسب الزيادة في عرض النقد مع الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.

ولدى حسابنا للفجوة التضخمية حسب معيار فائض عرض النقود كما هو مبين في الجدول (7-2)، قد خلصنا إلى النتائج التالية:

أ- وصلت الفجوة التضخمية أعلى قيمة لها في عام 1989إذ بلغت حسب المفهوم الضيق لعرض النقود (387.61) مليون دينار، بينما كانت تساوي (670.18) مليون دينار حسب المفهوم الواسع لعرض النقود، وهذه النتيجة تتماثل مع ما توصلنا إليه في المقاييس السابقة للتضخم، فقد تعرض الأردن إلى إنخفاض في سعر صرف الدينار الأردني في

جدول رقم (2-7)

فائض عرض النقد (الفجوة التضخمية النقدية) في الأردن

للفترة (1969-1993)

البيان السنة	التغير في عرض النقد * (1)	التغير في عرض النقد ** (2)	كمية النقد * + الناتج القومي الحقيقي (3)	كمية النقود ** + الناتج القومي الحقيقي (4)	التغير في الناتج القومي الحقيقي (5)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقد * (6)=(3)x(5)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقد ** (7)=(4)x(5)	فائض عرض النقد * (الفجوة التضخمية) (8)=(1)-(6)	فائض عرض النقد ** الفجوة التضخمية (9)=(1)-(7)
1969	8.3	10.0	0.087	0.108	–	–	–	–	–
1970	9.2	10.3	0.107	0.131	–118	–12.63	–15.46	21.83	24.66
1971	2.5	6.0	0.108	0.136	13	1.41	1.77	1.09	0.73
1972	7.0	11.4	0.112	0.142	36	3.96	5.11	3.04	1.89
1973	24.2	29.6	0.138	0.174	–22	–3.74	–3.83	27.94	28.03
1974	32.7	43.7	0.175	0.224	–29	–6.64	–6.50	39.34	39.20
1975	52.6	68.6	0.191	0.245	195	49.34	47.78	3.26	4.82
1976	52.3	89.9	0.175	0.239	4.6	71.05	97.04	–18.75	–44.74
1977	54.1	89.3	0.205	0.289	34	6.97	9.83	47.13	44.27
1978	44.3	139.1	0.210	0.339	173	36.33	58.65	7.97	–14.35
1979	97.3	166.4	0.256	0.418	60	15.36	25.08	81.94	72.22
1980	122.1	211.7	0.269	0.445	363	97.65	161.54	24.45	–39.44
1981	106.9	195.1	0.285	0.479	250	71.25	119.75	35.65	–12.85
1982	85.9	223.5	0.304	0.541	133	40.43	71.95	45.47	13.95
1983	81.9	211.8	0.331	0.614	36	11.92	22.11	69.98	59.79
1984	9.0	142.5	0.336	0.673	–18	–6.05	–12.12	15.05	21.12
1985	–30.2	117.2	0.315	0.696	83	26.15	57.77	–56.35	–88.07
1986	48.9	197.6	0.312	0.718	189	58.97	135.70	–10.07	–86.80
1987	82.7	299.7	0.336	0.814	29	9.75	23.61	62.95	59.09
1988	187.0	254.3	0.409	0.921	–63	–25.77	–50.02	212.77	237.02
1989	159.8	344.7	0.545	1.221	–418	–227.81	–510.38	387.61	670.18
1990	106.3	151.5	0.603	1.314	–57	–34.37	–74.80	140.67	181.10
1991	167.6	594.9	0.654	1.518	73	47.74	110.82	119.86	56.78
1992	115.7	475.5	0.599	1.463	417	249.78	610.07	–134.08	–494.37
1993	121.4	388.2	0.612	1.523	142	86.91	216.27	34.49	–94.87

- المصدر: الأعمدة (1) ،(2) ، (3)، (4)، (5) بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم (3-2) والجدول (2-4).

* عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1).

** عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2).

عام 1988، بالإضافة إلى إرتفاع المستوردات وعوامل أخرى تطرقنا لها عندما تحدثنا عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وكان لهذه العوامل مجتمعة والتي حدثت في نهاية عام 1988 وبداية عام 1989 أن دفعت بالأسعار نحو الإرتفاع الحاد في عام 198.

ب- تشير الأرقام الموجبة لفائض عرض النقد، حسب المفهومين الضيق والواسع إلى أن الزيادة في عرض النقد كانت أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، وهذا بالتالي أدى إلى توجه الأسعار نحو الإرتفاع، أما الأرقام السالبة لفائض عرض النقد فتشي إلى وجود إنكماش إقتصادي (Deflation).

جـ- شهد الأردن حالة من الإستقرار الإقتصادي في الأعوام (1986, 1985, 1984) فقد كانت الفجوة التضخمية (15.05) مليون دينار حسب المفهوم الضيق لعرض النقود، (21.12) مليون دينار حسب المفهوم الواسع لعرض النقود في عام 1984، وهذا يعني أن الزيادة في عرض النقود قد إقتربت من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي.

أما في عام 1985 فقد شهد الأردن إنكماشاً إقتصادياً، إذ فاقت الزيادة في الناتج القومي الحقيقي تلك الزيادة في عرض النقود، وبلغت الفجوة التضخمية آنذاك (56.35-) مليون دينار و (88.07-) مليون دينار وذلك حسب المفهوم الضيق والواسع لعرض النقود على التوالي.

وفي عام 1986 أيضاً شهد الأردن إنكماشاً إقتصادياً، وبلغت قيمة الفجوة التضخمية (10.07-) مليون دينار حسب مفهوم عرض النقد

الضيق، و (86.80-) مليون دينار حسب المفهوم الواسع لعرض النقود، وتلك الأرقام السالبة تشير إلى وجود إنخفاض في معدلات التضخم، وهو ما يتفق مع النتائج التي توصلنا إليها في السابق.

د- عاش الأردن في السنوا الأخيرة من فترة الدراسة وبالذات الأعوام (1990 - 1993) حالة من الإستقرار في معدلات التضخم وإنخفاض في الفجوة التضخمية، وهذا يدل على أن حدة إرتفاع الأسعار قد بدأت في الإنخفاض وعلى وجه الخصوص في عام 1992، فقد وصلت الفجوة التضخمية أقل قيمة لها وبلغت (134.08-) مليون دينار حسب مفهوم النقود الضيق، و (494.37-) مليون دينار حسب المفهوم الواسع لعرض النقود، ونستطيع أن نعزي ذلك الإنخفاض في الفجوة التضخمية إلى سياسة الحكومة في تقييد الإئتمان الممنوح للقطاع العام والخاص، وإلى سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي.

هـ- نلاحظ من الجدول أنه وبالرغم من إختلاف الأرقام في الإشارات في بعض السنوات إلا أنها تشير إلى نفس الدلالة، فمثلاً بلغ مقدار الفجوة التضخمية عام 1980 حسب المفهوم الضيق (24.45) مليون دينار، و (39.44-) مليون دينار حسب المفهوم الواسع لعرض النقود، فعلى الرغم من إختلاف الإشارات إلا أن الدلالة لكلا الرقمين تشير إلى إنخفاض الفجوة التضخمية مقارنة بعام 1979.

ملحق رقم (1)

G D P ** (1969 prices)	G D P deflator * (1969 = 100)	السنة
222.8	100.0	1969
199.6	106.1	1970
202.5	111.7	1971
210.8	119.4	1972
198.9	133.3	1973
189.1	158.9	1974
212.6	178.3	1975
258.2	198.3	1976
274.2	227.8	1977
315.6	243.3	1978
329.2	277.8	1979
387.3	297.2	1980
425.9	335.0	1981
449.5	364.4	1982
460.7	383.3	1983
467.0	405.0	1984
486.2	405.0	1985
523.5	403.9	1986
536.9	402.8	1987
534.6	415.0	1988
462.4	503.9	1989
470.2	555.6	1990
478.7	580.6	1991
532.1	607.8	1992
562.8	638.9	1993

* $GDP_{deflator1969=100}$ = GDP deflator(t)/$GDP_{baseyear}$.

** $GDP_{1969\ prices}$ = GDP(t)/$GDP_{deflator(1969\ =\ 100)}$.

هوامش الفصل الثاني

(1) انظر في ذلك:

Lawrence B. Krause and Walter S. Salant: Worldwide Inflation, Theory and recent experience.
Washington D. C., The Brookings Institution, 1977.

(2) راجع في ذلك:

- الروبي، نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية.
الإسكندرية، 1984، ص ص 17 - 19.

(3) انظر:

- عبد الفضيل، محمود: مشكلة التضخم في الإقتصاد العربي،
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص ص 11 - 12.

(4) الروبي - مصدر سبق ذكره. ص 11.

(5) راجع في ذلك:

محمود عبد الفضيل - مصدر سبق ذكره. 11.

(6) الروبي، نبيل - مصدر سابق. ص 13.

(7) التضخم في العالم العربي - بحوث ومناقشات خبراء عقد بالكويت عام 1985. ص 88.

(8) الروبي - مصدر سبق ذكره. ص 14.

(9) نفس المصدر السابق، ص 14.

(10) انظر في ذلك:

- Trevithick, James Anthony: The Economic of Inflation,

Halsted Press Book, New York, Page 1.

(11) حسام، منصور: إقتصاديات التحليل الكلي،

منشورات مكتبة الزهراء، 1981. ص 222.

- وانظر في هذا التعريف أيضاً:

_ P. J Curwen; Inflation.

The Macmillan Press, Ltd., London And Basingstoke, 1976.

Page 78.

(12) الروبي، نبيل - مصدر سابق. ص 17.

(13) نفس المصدر السابق، ص ص 144 - 147.

(14) عبد الفضيل - مصدر سبق ذكره. ص 19.

(15) انظر في ذلك:

- التقرير السنوي العاشر للبنك المركزي الأردني.

عمان 1973، ص ص 1 - 3، ص 80.

(16) التقرير السنوي الرابع عشر للبنك المركزي الأردني.

عمان، 1977، ص 2، ص 49.

(17) التقرير السنوي الخامس عشر للبنك المركزي الأردني.

عمان، 1978، ص ص 2 - 3، ص 53.

(18) التقرير السنوي السادس عشر للبنك المركزي الأردني.

عمان، 1979، ص 2، ص 50.

(19)، (20)، (21)، (22) – انظر التقارير السنوية للأعوام (1987 - 1980) الصادرة عن البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات.

(23) التقرير السنوي الخامس والعشرون للبنك المركزي الأردني. عمان، 1988، ص 16.

(24) التقرير السنوي السادس والعشرون للبنك المركزي الأردني. عمان، 1989، ص 17.

(25) التقرير السنوي السابع والعشرون للبنك المركزي الأردني. عمان، 1990، ص 2.

(26) التقرير السنوي التاسع والعشرون للبنك المركزي الأردني. عمان، 1992، ص ص 34 - 35.

(27) التقرير السنوي الثلاثون للبنك المركزي الأردني. عمان، 1993، ص 32.

(8 2) زكي، رمزي: مشكلة التضخم في مصر – أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 ، ص 477.

(29) نفس المصدر السابق، ص 134.

(30)، (31) – انظر في ذلك:

- رمزي زكي – مصدر سبق ذكره، ص ص 135 - 136.
- محمود عبد الفضيل – مصدر سبق ذكره، ص ص 23 - 25.

(32) رمزي زكي – مصدر سابق، ص ص 138 - 139..

(33) التقرير السنوي الثاني والعشرون للبنك المركزي الأردني.

عمان، 1985، ص ص 157 - 159.

(34) رمزي زكي – مصدر سبق ذكره، ص ص 157 - 159.

(35) نبيل الروبي، نظرية التضخم – مصدر سبق ذكره، ص 239.

(36) (37) الروبي، نبيل – نفس المصدر السابق، ص ص 239 - 240.

(38) الشبول، نايف أحمد: التضخم في الإقتصاد الأردني (1977 - 1967).

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة عين شمس، كلية

التجارة 1981، ص 42.

(39) رمزي زكي – مصدرسبق ذكره، ص 160.

(40) محمود عبد الفضيل - مشكلة التضخم في الإقتصاد

العربي، ص ص 35 - 30.

(41) الشبول، نايف أحمد – مصدر سبق ذكره، ص 43.

الفصل الثالث

التضخم المستورد وأثره على الإقتصاد الأردني

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق للتضخم الإقتصادي في الأردن، وتبين لنا من خلال مقاييس التضخم ومعاييره أن الإنخفاض والإرتفاع في معدلات التضخم كان نتيجة للظروف والأحوال الإقتصادية والسياسية التي شهدها الأردن في تلك الفترة، كما تبين لنا أنه في عام (1988) قد ارتفعت الأسعار نتيجة لعدة عوامل، أهمها إرتفاع أسعار المستوردات بنسبة (5.8%) مقارنة مع عام (1987)، وقد ظهرت آثار ذلك بشكل واضح في عام (1989)، مما انعكس على مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للأفراد بشكل سلبي.

إن الواقع الفعلي للإقتصاد الأردني يؤكد أن العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة لا تعمل بشكل منعزل، بل على نحو مترابط يؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به، ومن هذه العوامل التي تعتبر مصدراً للتضخم ما هو ذو طابع محلي كالوضع النقدي أو الإنتاج المحلي، ومنها ما هو ذو طابع خارجي يتسرب للإقتصاد من خلال مستورداته.

وفي هذا الفصل سنتناول باختصار التضخم المستورد الذي يعتبر أهم مصدر من مصادر التضخم الخارجية - ذلك لأن للمستوردات دور رئيسي في التأثير على مستويات الأسعار المحلية - وسيتم بيان أهمية التضخم المستورد وآلية انتقاله للإقتصاد الأردني، وطرق قياسه، وآثاره على التجارة الخارجية خلال الفترة (1969-1993).

3-1 - ماهية التضخم المستورد:

يعتبر التضخم المستورد أحد أهم مصادر التضخم الخارجية، وينظر إليه في كثير من الأحيان على أنه أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية في الدول النامية، وقد بدأ الإهتمام الدولي بالتضخم العالمي مع نهاية الستينيات، وتم اعتبار التضخم المستورد مصدراً للتضخم في الدول النامية[1].

يقصد بالتضخم المستورد ذلك الإرتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشيء عن إرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت سلعاً وسيطة أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة، أوخدمية. وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يُعبِّر عن مدى تاثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية[2].

أخذت ظاهرة التضخم المستورد تتأكد كظاهرة بنيانية جديدة في طبيعة المعاملات الدولية، حيث أصبح وسيلة جديدة منتظمة ومخططة لإنتقال التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، مما أضاف تضخماً جديداً للضغوط التضخمية ذات المنشأ المحلي[3]، وعملت الدول الصناعية المتقدمة على تعويض خسارتها في شروط التبادل التجاري وفي مستويات رفاهها - الناتجة عن نجاح بعض البلدان النامية ومن بينها النفطية في تصحيح أسعار صادراتها من الخامات والمعادن والطاقة - من خلال تصدير السلع المصنعة (الإستهلاكية، الوسيطة، الإستثمارية) الضرورية للدول النامية بأسعار تضخمية[4]، وغدا التضخم المستورد تضخماً مداراً (Managed Inflation) من قبل الدول المتقدمة.

يمتاز الأردن بطبيعته المنفتحة على الإقتصاديات الدولية الأمر الذي يجعله متأثراً بمجريات الأمور على الساحتين العربية والدولية، ولذلك فقد عكست مشكلة

التضخم العالمي نفسها على الإقتصاد الأردني في جوانب عدة، منها ما هو إيجابي والآخر سلبي. ففي المجال الإيجابي، كان لإرتفاع إيرادات الدول العربية النفطية الناجمة عن إرتفاع أسعار النفط وما رافقها من زخم تنموي في هذه الدول أن ازداد الطلب على عناصر الإنتاج الأردنية، ومنها القوى العاملة بكافة أنواع مهاراتها، وهذا أفضى إلى نمو متسارع في حوالات الأردنيين العاملين في الخارج[5] إلى الأردن.

أما في الجانب السلبي فقد تزايد الإنفاق التنموي والإستيرادي خاصة في مجالي المستوردات من المواد الخام وأبرزها النفط الخام، والسلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ بنود خطة التنمية الثلاثية (1975_1973)، والخطة الخمسية الأولى (1976-1980)، وما تبعها من خطط تنموية. وبما أن الأردن صغير الحجم ويتلقى السعر(Price Taker) من سوق التجارة الدولية، فقد كان لزيادة المستوردات وإرتفاع أسعارها دولياً، أن نقلت معها إرتفاعاً في الأسعار المحلية، وهو ما اصطلح على تسميته في ذلك الوقت بالتضخم المستورد[6]، الذي سنتناوله في هذا الفصل بشكل واضح.

3-2 - أهمية التجارة الخارجية:

إن أحد أسباب نشأة التجارة الدولية هو ظهور الحاجة المستمرة إلى سلع جديدة، ولأهميتها في تنمية وتطوير الأنظمة الإقتصادية، وتبادل المنافع والمكاسب التي تحقق مستويات أعلى من الرفاهية. والأردن بطبيعته بلد صغير نام محدود الموارد، لذا كان عليه تلبية حاجاته الأساسية التي يحتاجها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، عن طريق إستيرادها من الخارج، نظراً لعدم كفاية الموجود منها محلياً أوعدم وجوده نهائياً في الأردن.

وتبرز أهمية التجارة الخارجية للأردن من خلال عدم قدرتها على تصنيع السلع الرأسمالية وبعض المدخلات الوسيطة، وحاجتها الماسة إلى مثل هذه السلع في عملية التنمية الإقتصادية، ومثل هذه الحاجة تظهر بشكل مزدوج في بلد نام صغير محدود الموارد كالأردن، مما يضعها أمام أكثر التحديات حرجاً والتي تواجه الدول النامية، وهو عدم كفاية عوائد الصادرات الأردنية لتغطية فاتورة المستوردات الناتجة عن التبادل الخارجي، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري[7]، والذي كان مقداره (55.8) مليون دينار عام (1969)، وحوالي (1762.4) مليون دينار عام (1993)، أي بمعدل نمو مقداره (122.3%) سنوياً.

إن علاقة الإقتصاد القومي بالإقتصاد الدولي ذات شقين، أولهما عيني يتمثل في تصدير وإستيراد السلع والخدمات، ويؤثر مباشرة في العرض الكلي للسلع والخدمات وفي الطلب الكلي على السلع والخدمات في الأردن، وثانيهما مالي يؤثر في السيولة المحلية[8].

تبرز علاقة الإقتصاد الأردني بالإقتصاد الدولي من خلال معادلة الدخل التالية:-

$$Y = C + I + G + X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث أن:-

Y = الناتج المحلي الإجمالي.

C = الإستهلاك الخاص.

I = الإستثمار الخاص.

G = الإنفاق العام (الحكومي).

M = المستوردات من السلع والخدمات.

X = الصادرات من السلع والخدمات.

وبافتراض أن (E) تمثل الإنفاق الخاص ويساوي (C + I)، وأن (A) تمثل الإستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي)، ويساوي (G + E) فإنه يمكن كتابة المعادلة السابقة بالصيغة التالية:-

$$A - Y = M - X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

يتبين لنا من المعادلة (1) و (2) أن للقطاع الخارجي دور في النشاط الإقتصادي القومي من خلال الصادرات والمستوردات. ومن المعادلة (2) نجد أن الجانب الأيسر من المعادلة يمثل ميزان محلي لمعرفة وضع الطلب المحلي في مقابل العرض المحلي للسلع والخدمات، فإذا كان الإستيعاب المحلي (A) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، فإن ذلك يمثل عجزاً في الميزان المحلي، أي أن الطلب على السلع والخدمات يفوق المعروض منها محلياً، مما يضطرنا للجوء إلى الإستيراد لسد هذا العجز.

أما الطرف الأيمن من المعادلة (2) فهو يمثل الميزان الخارجي (الميزان التجاري) للسلع والخدمات في ميزان المدفوعات، ويكون هذا الميزان في نفس الحالة التي تتحقق في الميزان المحلي. ومضمون الفائض أو العجز فيه ينعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (متضمناً البنك المركزي)، ذلك أنه من البديهيات أن يسوّى عدم التوازن في حركة السلع والخدمات في فترة معينة بواسطة موارد مالية. فإذا افترضنا أن تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي تساوي (B)، فإن علاقة (B) بالميزان الخارجي تكون[9]:-

$$F + (M - X) = B \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

حيث (F) تمثل صافي إنسياب رأس المال إلى القطاع غير المصرفي.

ومن المعروف أن صافي الأصول الأجنبية (B) هو من العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية كما يظهر من المعادلة التالية:-

$$(\dot{DC}) + \dot{B} = \dot{L} \quad .... \quad (4)$$

حيث ($\dot{L}$) تشير إلى التغير في السيولة المحلية، و ($\dot{DC}$) تشير إلى التغير في الإئتمان المحلي، وتشير ($\dot{B}$) إلى التغير في صافي الأصول الأجنبية.

نخلص مما سبق أن الإقتصاد القومي يرتبط بالإقتصاد العالمي إما عن طريق: عينية تتمثل في تصدير واستيراد السلع والخدمات، مما يؤثر مباشرة في العرض والطلب الكلي للسلع والخدمات في البلد المعني، أو بطريق: مالية تؤثر في السيولة المحلية.

وإذا ما أعدنا ترتيب المعادلة (1) كما يلي:-

$$X + A = M + Y \quad .... \quad (5)$$

فإنه يتضح لنا أن الطلب المحلي يتكون من طلب محلي يتمثل في (A) وطلب خارجي يتمثل في (X)، وأن العرض الكلي يتكون من عرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً (Y) والمستوردة (M). ويمكن تصنيف العرض الكلي إلى عرض موجه إلى السوق المحلية يتمثل في (Y + M - X)، وعرض موجه إلى السوق الخارجية يتمثل في X، وبهذا يكون الناتج المحلي من السلع والخدمات (Y) موجه إلى السوق المحلية بقدر (Y - X) وإلى السوق الخارجية بقدر (X)، وهذا يعني أن الصيغة في (5) يمكن ترتيبها كما يلي[10]:-

$$A = M + (Y - X) \quad .... \quad (6)$$

أي أن الطلب المحلي (A) يقابله عرض محلي يتكون من سلع وخدمات مستوردة (M) ومن سلع وخدمات منتجة محلياً (Y - X). ويتضح من المعادلة (6) أن الطلب المحلي (A) يغطى بنسبة $\left(\frac{M}{A}\right)$ من الخارج و $\left(\frac{Y - X}{A}\right)$ من الإنتاج المحلي،

أي أن:-

$$1 = \frac{M}{A} + \frac{Y - X}{A} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

3-3 - مؤشرات إنتقال التضخم المستورد:

بالإستناد إلى التحليل السابق، نرى بأن التجارة الدولية تحتل مكانة متميزة في هيكل الإقتصاد القومي وفي النشاط الإقتصادي بشكل عام، ذلك لأن قطاع التجارة يعتبر بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للإقتصاد الوطني، وتنبع أهمية هذا القطاع من حجم مساهمته في الدخل القومي، ومن تشابك وتداخل هذا القطاع مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، إضافة إلى دور القطاع الأساسي في تأمين الحاجات الإستهلاكية والإنتاجية وتكوينات رأس المال للقطاعين الخاص والعام.

يتوقف تأثير إرتفاع أسعار المستوردات على مستوى الأسعار في الأردن على عدة مؤشرات تبرز علاقة الإقتصاد الأردني بالإقتصاد الدولي، وتعتبر مؤشرات لإنتقال التضخم المستورد:-

- **أولاً نسبة التجارة أو درجة الإنكشاف الإقتصادي:** التي تعكس مدى انفتاح الإقتصاد الأردني على الإقتصاد الدولي، وبالتالي مدى تأثير السياسات الإقتصادية الخارجية على الإقتصاد الأردني، وقدرته على رسم سياسات إقتصادية مستقلة نسبياً عن التطورات الخارجية، وتقاس هذه النسبة باستخدام المؤشر التالي[11]:-

نسبة التجارة (أو درجة الإنكشاف الإقتصادي) = $\frac{\text{الصادرات + المستوردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = T$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زاد تأثير الإرتفاع في أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، وزادت حساسية الإقتصاد المتخلف لإستيراد التضخم.

نلاحظ من الجدول رقم (1-3)، بأن قيمة المستوردات أكبر من قيمة الصادرات مما يعني أن الأردن كان وما زال يعاني من عجز في الميزان التجاري، كما نلاحظ بأن درجة الإنكشاف (الإنفتاح) الإقتصادي التي تبين أهمية التجارة الخارجية وحجم التعامل مع العالم الخارجي بالنسبة للإقتصاد الأردني – تؤكد أن هناك حالة كبيرة من الإنكشاف الإقتصادي بشكل عام. وهذا من شأنه أن يؤدي مع الوقت إلى انعكاسات سلبية على الوضع الإقتصادي وتطوراته بحيث يجعل الإقتصاد الأردني شديد الحساسية إزاء التقلبات والأزمات الإقتصادية الدولية، وسريع التأثر بالسياسات الملازمة لهذه التقلبات من النواحي النقدية أو السلعية.

إن اتجاه نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي للتزايد طيلة فترة الدراسة كما تدل الأرقام الواردة في الجدول (1-3)، إنما يدل على أن هناك تراجع في عملية الإستقلال الإقتصادي، ويدل أيضاً على أهمية المستوردات في تحديد مستوى السعر المحلي، مما يجعل الإقتصاد الأردني ضعيفاً أمام التقلبات الدولية لأنه يتأثر بالأسعار الدولية (Price Taker)، ولا يستطيع أن يؤثر بها.

كما أن درجة الإنكشاف الإقتصادي المرتفعة دليل على تحكم الدول الرأسمالية المتقدمة بالأسعار العالمية بقصد الحصول على المواد الأولية والخامات من الدول النامية، ولتصريف الفائض من إنتاجهما في أسواق الدول النامية أيضاً. وهكذا تحولت الإقتصادات الوطنية للدول النامية إلى كيانات تابعة للإقتصادات الإستعمارية، مما أدى إلى إستنزاف واستغلال ثروات البلدان النامية لصالح الدول الصناعية، وتولدت بفعل ذلك فجوة متعاظمة شطرت العالم المعاصر إلى فئة قليلة من الدول ازدادت ثراءً (دول العالم الأول)، وأخرى كثيرة باءت بالتخلف (العالم

الثالث)[12]، وأصبحت فريسة سهلة للسياسات الإقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة.

إن صغر حجم الإقتصاد الأردني ومحدودية موارده إضافة إلى اعتماده على الخارج في تلبية حاجاته من السلع والخدمات أدى إلى تزايد الإنكشاف الإقتصادي، وهذا ما يتوافق مع ما يراه كوزنيتس (Kuznets) من أن هناك علاقة عكسية بين إرتفاع درجة الإنكشاف للخارج وحجم الإقتصاد للدولة المعنية[13].

من جانب أخر فإن ارتفاع درجة الإنكشاف الإقتصادي والتي بلغت بالمتوسط حوالي (70%)، يشير إلى احتمال زيادة صعوبة تنفيذ السياسات الإقتصادية ويؤثر بصورة كبيرة على درجة نجاحها، إذ يعمل هذا المؤشر على التقليل من فعالية السياسة المالية والنقدية عند استخدامها لتصحيح مسار النمو الإقتصادي وتخفيف أثر التقلبات الإقتصادية الداخلية منها والخارجية.

وقد أكدت بعض الدراسات أن للإنكشاف الإقتصادي أثراً سلبياً على فعالية السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال فقد أجريت دراسة عن الإقتصاد الأردني [14]، وتبين منها أن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الإستثماري[15] في حالة الإقتصاد المغلق كانت حوالي (2.78)، في حين أنها بلغت في حالة الإقتصاد المفتوح (المكشوف) حوالي (0.68)، مما يعني أن مضاعف الإنفاق الحكومي في الإقتصاد المفتوح أقل منه في حالة الإقتصاد المغلق، والسبب في ذلك هو أن الميل الحدي للإستيراد كان مرتفعاً مما أدى إلى انخفاض قيمة المضاعف وبالتالي تقليل أثر السياسة المالية على الدخل القومي الإجمالي.

وإذا ما أعدنا النظر في الجدول (1-3)، لوجدنا أن درجة الإنكشاف الإقتصادي قد ارتفعت خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى قيمة لها عام (1992)، حيث بلغت حوالي

(94%)، في حين كانت أقل قيمة لها عام (1970) وبلغت (36.8%)، ونلاحظ كذلك إنخفاض هذه النسبة في السنوات (1982-1986,1978) مقارنة مع السنوات التي سبقتها، وهذا دليل على ارتباط المستوردات مع معدلات التضخم التي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني، فقد إنخفض معدل التضخم خلال نفس السنوات، والسبب في ذلك هو إنخفاض قيمة المستوردات كما هو واضح في العمود رقم (1).

جدول رقم (1-3)

تطور درجة الإنكشاف الإقتصادي (نسبة التجارة الخارجية)

من الناتج المحلي الإجمالي للأردن للفترة

(1969 -1993) مليون دينار

السنة	المستوردات (1)	الصادرات (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	التجارة الخارجية (4) = (1) + (2)	درجة الإنكشاف الإقتصادي* مليون دينار (5) = [(4)-(3)] × 100
1969	67.7	14.7	222.8	82.4	36.99
1970	65.8	12.2	211.8	78.0	36.83
1971	76.6	11.4	226.2	88.0	38.91
1972	97.7	17.0	251.7	114.7	45.57
1973	108.2	24.0	265.2	132.2	49.85
1974	156.8	49.8	300.4	206.6	68.78
1975	234.0	48.9	379.1	282.9	74.63
1976	334.1	68.7	512.1	402.8	78.66
1977	454.4	82.1	624.6	536.5	85.90
1978	458.8	90.9	767.9	549.7	71.59
1979	589.5	120.9	914.6	710.4	77.67
1980	716.1	171.4	1151.2	887.5	77.10
1981	1047.5	242.6	1426.7	1290.1	90.43
1982	1142.5	264.5	1638.1	1407.0	85.89
1983	1103.3	210.6	1765.8	1313.9	74.41
1984	1071.4	290.7	1891.4	1362.1	72.02
1985	1074.4	310.9	1969.8	1385.3	70.33
1986	850.2	256.0	2114.6	1106.2	52.31
1987	915.6	315.7	2162.7	1231.3	56.93
1988	1022.5	381.5	2218.4	1404.0	63.29
1989	1230.0	637.6	2329.9	1867.6	80.16
1990	1725.8	706.1	2612.5	2431.9	93.10
1991	1710.5	770.7	2779.4	2481.2	89.27
1992	2214.1	829.3	3234.2	3043.4	94.10
1993	2453.8	864.7	3595.7	3318.5	92.29
المتوسط					%70.16

- المصدر:- الأعمدة (١)، (٢)، (٣)، تم الحصول عليها من:-

- International Financial Statistics (IFS), Year Book, 1994.
PP 454 - 455.

* مقربة لأقرب خانتين عشريتين.

إن تفاوت نسب الإنكشاف الإقتصادي من سنة لأخرى لهو دليل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للأردن، وهو دليل على كون الإقتصاد الأردني إقتصاد مفتوح، وذلك يعني أنه يتأثر بالتحركات الدولية والأزمات الإقتصادية العالمية.

- **ثانياً نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

تشكل المستوردات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كما نلاحظ في الجدول رقم (2-3) عام 1969 إرتفعت لتصل أعلى نسبة لها في عام 1981 حيث بلغت (73.42%)، فقد أخذت هذه النسبة بالإزدياد طيلة فترة الدراسة، فبعد أن كانت (30.39%)، ثم أخذت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان للسنوات -1982) (1993، فنجد أنها إنخفضت في الفترة ما بين (1982) و (1986) تباعاً لتصل أقل قيمة لها في عام (1986) وتبلغ (40.2%)، ثم بعد ذلك بدأت بالإرتفاع لتصل إلى (68.46%) عام (1992)، و (68.24%) عام (1993) على التوالي.

لم تنخفض نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة عن (30.39%) التي تحققت عام (1969)، إلا أنها قد حققت انخفاضاً في السنوات (1978, 1982-1986, 1991, 1993)، وذلك بمقارنة هذه السنوات بالأعوام التي سبقتها، وكان السبب في ذلك هو السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لتخفيض المستوردات وتقليل نسبة الإنفتاح الإقتصادي.

نخلص مما سبق أن نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض عن (30%) تقريباً، وهي نسبة أكبر من النسبة التي إعتمدها (هنريكس) للحكم على كون اقتصاد الدولة منكشفاً (منفتحاً) للخارج أم أنه إقتصاد مغلق، فقد إعتبر الإقتصاد منفتحاً للخارج إذا بلغت المستوردات نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الإجمالي[16]، وبما أن هذه النسبة قد تزايدت في الأردن طيلة سنوات الدراسة

لتبلغ في المتوسط حوالي (55%)، فإننا نستطيع القول أن الإقتصاد الأردني يمتاز بأنه إقتصاد منكشف للخارج مما يجعله عرضةً للتأثر بمجريات الأحداث على الساحة الدولية، كما يزداد تأثير إرتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية إذا ما إرتفعت أسعار المستوردات في السوق العالمية.

نرى من الجدول رقم (2-3) أن الرقم القياسي لأسعار المستوردات قد إزداد بأكثر من الضعف بين عامي (1970-1979)، فبعد أن كان (17.1) عام (1970)، إرتفع إلى (41.0) عام (1979)، وبذلك يكون معدل الإرتفاع السنوي في أسعار المستوردات للفترة (1970-1979) حوالي (13%) سنوياً، والذي إنعكس على إرتفاع مستوى الأسعار العام في الأردن، إلا أن أسعار المستوردات قد إنخفضت خلال السنوات (1978،1983،1985،1992) 1986 ، وهو ما يتفق مع ما توصلنا إليه – عند الحديث عن التضخم الإقتصادي في الأردن – من أن للمستوردات وأسعارها أثر جوهري في إرتفاع الأسعار المحلية في الأردن.

وإذا ما قمنا بحساب الميل المتوسط والميل الحدي للإستيراد في الإقتصاد الأردني كما هو واضح في الجدول رقم (2-3)، لتبين لنا أن كليهما كان في تزايد ملحوظ طيلة فترة الدراسة، فبينما كان الميل المتوسط للإستيراد في عام (1969) حوالي (34%) من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع ليبلغ حوالي (71%) عام (1993)، وقد بلغ في المتوسط حوالي (56%) خلال فترة الدراسة (1969-1993).

أما بالنسبة للميل الحدي للإستيراد، فقد بلغ في المتوسط حوالي (1.02) خلال نفس الفترة، وقد زاد عن الواحد الصحيح في الأعوام (1990, 1989, 1988, 1987, 1981, 1977, 1974)، وهي السنوات التي كان يعاني الأردن فيها من إرتفاع معدلات التضخم، وتجدر الإشارة هنا أن الإشارة السالبة تعني انخفاض المستوردات في تلك السنة.

جدول رقم (3-2)

تطور نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات، الميل المتوسط والحدي للإستيراد للفترة (1969-1993)

السنة	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي % *	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات[1] 1990 = 100	الميل المتوسط للإستيراد %	الميل الحدي للإستيراد
1969	30.39	15.7	34.2	_
1970	31.07	17.1	35.1	0.18
1971	33.86	19.9	38.3	0.86
1972	38.82	21.7	44.1	0.97
1973	40.80	22.7	44.6	0.51
1974	52.20	28.9	55.9	1.28
1975	61.73	39.7	62.0	0.79
1976	65.24	38.6	59.2	0.54
1977	72.75	39.4	68.6	1.23
1978	59.75	38.3	58.5	0.04
1979	64.45	41.0	63.7	0.93
1980	62.21	50.9	60.5	0.49
1981	73.42	61.9	70.6	1.10
1982	69.75	62.9	67.1	0.44
1983	62.48	57.5	60.8	- 0.35
1984	56.65	63.6	56.2	- 0.36
1985	54.54	61.9	54.7	0.05
1986	40.21	46.6	40.5	- 1.7
1987	42.34	48.4	43.3	4.3
1988	46.29	51.2	48.0	6.1
1989	52.79	74.3	55.7	2.7
1990	66.06	100.0	72.6	2.9
1991	61.54	100.2	66.8	- 0.08
1992	68.46	94.7	70.6	0.87
1993	68.24	96.2	70.9	0.74
المتوسط	%55.04		%56.1	1.02

* احتسبت بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم (1 - 3).

(1) المصدر:-

- International Financial Statistics Yearbook, IMF, 1994.

Page 454 - 455.

يتضح لنا من الجدول (2-3) أن الميل الحدي للإستيراد قد إنخفض بشكل ملحوظ في الأعوام (1978, 1986 - 1982, 1991)، وهي نفس السنوات التي شهد الأردن فيها انخفاضاً في المستوى العام للتضخم مما يعني أن هناك علاقة بين المستوردات وإرتفاع مستوى الأسعار المحلية في الإقتصاد الأردني.

إن الدلالة التي يعكسها إرتفاع الميل الحدي للإستيراد وهي أن معدل نمو المستوردات يزيد بكثير عن معدل نمو الناتج القومي، وهو الأمر الذي ينعكس في ظاهرة تفاقم العجز بميزان المدفوعات. كما أن إرتفاع الميل الحدي للإستيراد يؤدي إلى زيادة درجة الإنكشاف الإقتصادي للخارج، مما يضعف أثر السياسة المالية والنقدية الداخلية في التأثير على مستوى النشاط الإقتصادي، ذلك لأن إرتفاع الميل الحدي للإستيراد يقلل من مضاعف الإنفاق الحكومي ومن مضاعف النقود[17] أيضاً، وهو ما تم التطرق إليه عند حديثنا عن الإنكشاف الإقتصادي.

- ثالثاً نسبة الإستيعاب المحلي إلى الناتج القومي $(\frac{A}{Y})$:

تعكس هذه النسبة مدى تلبية النشاط الإقتصادي المحلي لاحتياجات الإنفاق المحلي[18]، ويمكن الإستعاضة عنها باستخدام مؤشر الميزان المحلي الذي يمثل مقدار الفجوة التضخمية والتي تساوي إجمالي الإستخدامات مطروحاً منها إجمالي الموارد. ويمكن التعبير عن ذلك بالصورة التالية:-

الميزان المحلي = الفجوة التضخمية[19] = الإستيعاب المحلي (A) - الناتج القومي الإجمالي (Y)

= [الإستهلاك (خاص + حكومي) + جملة الإستثمار + التغيير في المخزون + الصادرات] - [الناتج المحلي الإجمالي + المستوردات].

وفي الفصل السابق تم الحصول على الفجوة التضخمية (الميزان المحلي) في الجدول رقم (6-2)، وقلنا أنذاك أنها تتأثر إيجابياً بزيادة الإنفاق وسلبياً بزيادة الناتج المحلي والمستوردات، ووجدنا أن الجهاز الإنتاجي في الاردن غير قادر على تلبية احتياجات الطلب المحلي مما دفعه نحو الإستيراد لسد العجز في الإنتاج المحلي، إلا أنه وبالرغم من الزيادة في المستوردات، فإن حجم الفجوة التضخمية لم يتقلص طيلة فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي شهدت إستقراراً في قيمة فائض الطلب وذلك بسبب الركود الإقتصادي وهي الفترة (1987-1982)، وهذا بدوره أدى إلى ضغوط على الأسعار المحلية للإرتفاع، أي أن عجز الميزان المحلي الأردني (Y - A)، أدى إلى إرتفاع مستوى الأسعار المحلية.

- رابعاً طبيعة هيكل المستوردات:

ومن خلال هذا المؤشر يتم معرفة وتحديد إمكانية مواجهة وتجنب آثارالإرتفاع الذي يحدث في أسعارالمستوردات، وذلك عن طريق الضغط على المستوردات وتقليل حجمها، فإذا كان الجزء الأكبر من المستوردات يتمثل في طائفة السلع الغذائية لمواجهة الإستهلاك المحلي الجاري، وفي السلع الوسيطة اللازمة لدوران دولاب الإنتاج للإقتصاد القومي، فإن تأثير إرتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية يكون كبيراً، بخلاف الحال فيما إذا كان هيكل المستوردات يتميز بغلبة المستوردات غير الضرورية مثل السلع الإستهلاكية الكمالية، ففي الحالة الأولى فإنه من الصعب أن نضغط على حجم المستوردات لمواجهة أثر الأسعار العالمية المرتفعة، أما في الحالة الثانية فمن الممكن الضغط على حجم المستوردات وتقليلها[20].

لقد حدثت تغيرات هيكلية في طبيعة المستوردات الأردنية صاحبت عملية التنمية الإقتصادية، كالتغيرات في هيكل المستوردات من السلع الإستهلاكية

والرأسمالية والمواد الخام، إذ إتسم هيكل المستوردات في الأردن خلال الفترة (1969-1982) بغلبة النصيب النسبي للمستوردات من السلع الإستهلاكية والرأسمالية كما هو واضح في الجدول رقم (3-3)، فنلاحظ أن المستوردات من السلع الإستهلاكية قد إحتلت في المتوسط حوالي (40%) من إجمالي قيمة المستوردات، ثم إحتلت المستوردات من السلع الرأسمالية المركز الثاني وبلغت مساهمتها في المتوسط (26.9%)، بينما بلغت المستوردات من المواد الخام حوالي (24.9%) واحتلت المركز الثالث.

وبعد عام (1982) تغيرت الصورة، فقد إرتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من المواد الخام لتحتل المركز الأول وبلغت نسبتها بالمتوسط حوالي (39%) خلال الفترة (1983-1993)، ثم تلاها المستوردات من السلع الإستهلاكية وبلغت (36.7%) ، ثم المستوردات من السلع الرأسمالية التي إنخفضت إلى (23%).

يمكن تفسير التغير السابق في الأهمية النسبية للمستوردات على أنه قد يتمخض عن عملية التنمية الإقتصادية في المدى الطويل بناء قاعدة أساسية للصناعات الرأسمالية، مما يقلل من المستوردات من السلع الرأسمالية، فقد يتمكن الإقتصاد من توسيع إنتاجه من السلع الإستهلاكية ثم تقليل إستيراده منها أيضاً، إلا أن الطلب الإستهلاكي وبشكل عام سيزداد بسبب زيادة دخول الأفراد، وقد تتركز هذه الزيادة في أنواع محددة مثل المستوردات من السلع الكمالية[(21)].

وبشكل عام فإن الجدول (3-3) يوضح أن الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الإستهلاكية قد إحتلت المركز الأول فبلغت بالمتوسط (38.7%) من إجمالي قيمة المستوردات الأردنية للفترة (1969-1993)، ثم يليها المستوردات من المواد الخام وبلغت (31%) كمتوسط نسبي، ثم جاء بعد ذلك المستوردات من السلع الرأسمالية وكانت حوالي (26.7%) لنفس الفترة، ومن هنا نستطيع القول إن ثلث مستوردات الأردن تذهب لإشباع الإحتياجات الإستهلاكية للسكان.

جدول رقم (3-3)

التركيب السلعي للمستوردات حسب الأغراض الإقتصادية للفترة

(1969-1993)

مليون دينار

السنة	قيمة المستوردات	السلع الإستهلاكية	الأهمية النسبية %	السلع الرأسمالية	الأهمية النسبية %	المواد الخام	الأهمية النسبية %
1969	67.7	33.887	50.0	15.239	22.5	14.593	21.55
1970	65.8	33.025	50.2	13.375	20.3	15.144	23.01
1971	76.6	33.441	43.6	17.614	22.9	13.612	17.77
1972	97.7	46.287	47.4	18.628	19.1	18.772	19.21
1973	108.2	50.597	46.8	20.239	18.7	22.206	20.52
1974	156.8	69.627	44.4	40.913	26.1	29.998	19.13
1975	234.0	90.513	38.7	82.877	35.4	57.222	24.45
1976	334.1	133.335	39.9	114.628	34.3	90.003	26.93
1977	454.4	147.185	32.4	184.099	40.5	121.187	26.66
1978	458.8	175.669	38.3	161.232	35.1	117.252	25.55
1979	589.5	215.211	36.5	193.575	32.8	179.462	30.44
1980	716.1	240.154	33.5	246.743	34.5	227.087	31.71
1981	1047.5	325.213	31.0	414.962	39.6	305.518	29.16
1982	1142.5	368.303	32.2	391.396	34.3	380.280	33.28
1983	1103.3	365.058	33.1	310.552	28.2	377.787	34.24
1984	1071.4	383.207	35.8	239.036	22.3	453.746	42.35
1985	1074.4	369.304	34.3	261.075	24.3	464.692	43.25
1986	850.2	329.145	38.7	195.893	23.1	309.541	36.41
1987	915.6	333.494	36.4	221.635	24.2	371.011	40.52
1988	1022.5	332.661	32.5	288.860	28.3	393.744	38.51
1989	1230.0	414.360	33.7	262.066	21.3	523.793	42.58
1990	1725.8	659.704	38.2	319.456	18.5	730.117	42.31
1991	1710.5	728.477	42.6	291.044	17.0	680.184	39.76
1992	2214.1	900.535	40.7	509.818	23.0	789.884	35.67
1993	2453.8	938.229	38.2	606.497	24.7	882.572	35.97
المتوسط			%38.7		%26.7		%31.1

المصدر: بيانات إحصائية سنوية (1964-1992)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص. ص (33).

أدت الزيادة التي حدثت في المستوردات وبخاصة المستوردات من السلع الإستهلاكية، إلى اعتماد الأردن على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من حاجاته من السلع الغذائية، فقد إرتفعت قيمة المستوردات من المواد الغذائية من حوالي (18.093) مليون دينار عام (1969) لتصل إلى (320.509) مليون دينار عام (1993)، أي بزيادة مقدارها حوالي (1671.45%) خلال الفترة الممتدة بين هذين العامين، وبمعدل نمو سنوي يبلغ (66.9%).

إن زيادة قيمة المستوردات لا ينحصر في زيادة الكميات المستوردة من السلع والخدمات، بل كذلك إلى إرتفاع الأسعار في بلد المنشأ نتيجة التضخم العالمي الذي حدث بعد منتصف عام (1971)، والذي كان عاملاً أساسياً وراء هذه الزيادات المتتالية في قيمة الإستيرادات، وهذا بطبيعة الحال يوضح مدى خطورة التضخم المستورد على الأسعار المحلية في الأردن، ويعطينا الجدول رقم (4-3)، صورة واضحة عن مساهمة كل من الكمية والسعر في إحداث التغير في قيمة المستوردات الأردنية خلال الفترة (1969-1993)، فنرى أن نسبة التغير في الأسعار كانت تفوق نسبة التغير في الكميات طيلة الدراسة، وهذه النتيجة تؤكد على أن إرتفاع أسعار المستوردات قد شكل أحد الضغوط التضخمية الهامة في الأردن خلال تلك السنوات.

على الرغم من أن أثر الأسعار قد فاق أثر الكميات في الجدول (4-3)، إلا أن أثر الكمية قد إنخفض في الأعوام (1973, 1978, 1983, 1984, 1986, 1989, 1991)، وذلك لأن قيمة المستوردات بأسعار (1969) قد إنخفضت في هذه السنوات كما يتبين لنا من العمود رقم (2)، وهذا يعني أن كمية المستوردات قد إنخفضت في هذه السنوات مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

جدول رقم (3-4)
أثر الكمية والسعر في إحداث التغير في قيمة المستوردات خلال الفترة (1969-1993)

السنة	قيمة المستوردات (1)	قيمة المستوردات بأسعار 1969 (2)	التغير عن عام (1969)		
			إجمالي (3)=(1)-(67.7)	أثر الكمية (4)=(2)-(67.7)	أثر السعر (5)=(1)-(2)
1969	67.7	67.7	–	–	–
1970	65.8	62.0	-1.9	-5.7	3.8
1971	76.6	68.6	8.9	0.9	8.0
1972	97.7	81.8	30.0	14.1	15.9
1973	108.8	81.2	40.5	13.5	27.0
1974	156.8	98.7	89.1	31.0	58.1
1975	234.0	131.2	166.3	63.2	102.8
1976	334.1	168.5	266.4	100.8	165.6
1977	454.4	199.5	386.7	131.8	254.9
1978	458.8	188.6	391.1	120.9	270.2
1979	589.5	212.2	521.8	144.5	377.3
1980	716.1	241.0	648.4	173.3	475.1
1981	1047.5	312.7	979.8	245.0	734.8
1982	1142.5	313.5	1074.8	245.8	829.0
1983	1103.3	287.9	1035.6	220.2	815.4
1984	1071.4	264.5	1003.7	196.8	806.9
1985	1074.4	265.3	1006.7	197.6	809.1
1986	850.2	210.5	782.5	142.8	639.7
1987	915.6	227.3	844.9	159.6	685.3
1988	1022.5	246.4	954.8	178.7	776.1
1989	1230.0	244.1	1162.3	176.4	985.9
1990	1725.8	310.6	1658.1	242.9	1415.2
1991	1710.5	294.6	1642.8	226.9	1415.9
1992	2214.1	364.3	2146.4	296.6	1849.8
1993	2453.8	384.1	2386.1	316.4	2702.5

المصدر: – العمود (1)، راجع الجدول (1 - 3).

– العمود (2) تم حسابه بقسمة المستوردات على المخفض الضمني للناتج المحلي بأسعار (1969)، راجع الملحق رقم (1).

من المعروف أن زيادة المستوردات من العوامل التي تؤدي إلى سد العجز في الطلب المحلي، وبالتالي تخفيض حدة الإرتفاع في الأسعار المحلية، إلا أن هذا لا ينطبق إلا إذا كانت الزيادة في المستوردات تعود في الجزء الأكبر منها إلى الزيادة في حجمها، وليس الزيادة في أسعارها، ذلك أنها في الحالة الأولى تمثل زيادة في عرض السلع في السوق المحلية، أما في الحالة الثانية فإنها تمثل مصدراً للضغط التضخمي الذي يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع. ومن شرحنا السابق فقد تبين لنا أن الزيادة في المستوردات تعود في جزئها الأكبر إلى الزيادة في أسعارها، ولذا فإن زيادة امستوردات تعتبر من العوامل التي تكرِّس التضخم ولا تقلل منه.

- خامساً مرونة الطلب على المستوردات:

تلعب مرونة الطلب على المستوردات دوراً مهماً في معرفة أثر إرتفاع أسعار المستوردات على الأسعار المحلية، فكلما كانت مرونة الطلب السعرية للمستوردات قليلة كلما زاد تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية[22]، وكلما كانت مرونة الطلب السعرية مرتفعة كان ذلك مؤشراً على زيادة قدرة البلد النامي في إحلال المستوردات[23].

لقد تم تقدير دالة لوغاريتمية بطريقة المربعات الصغرى لمعرفة مرونة الطلب السعرية والدخلية على المستوردات[24] وتم الحصول على النتيجة التالية بعد حل مشكلة الإرتباط الذاتي (Autocorrelation):-

$$- \text{Ln}\left(\frac{MI}{Pm}\right) = -0.07653 + 0.91617^{*}\,\text{Ln}\,yt - 0.3478^{*}\,\text{Ln}\,(Pm/Pd)$$

(t-value) (3.8185) (-1.8204)

$R^2 = 0.557$, $\bar{R}^2 = 0.51$, $DW = 2.323$, $F = 12.583$

* ذات دلالة إحصائية على مستوى (5%).

حيث تمثل (MI/Pm) قيمة المستوردات الحقيقية، و (Y_t) تمثل قيمة الدخل المحلي الإجمالي، و (Pm) تمثل الرقم القياسي لأسعار المستوردات، و (Pd) تمثل الرقم القياسي الضمني (GDP deflator).

وفي بلد نام كالأردن فقد تبين أن مرونة الطلب السعرية منخفضة، فقد بلغت (-0.3478)، مما يعني أن إرتفاع أسعار المستوردات بمقدار (1%) سيؤدي إلى إنخفاض (Ceteirus Paribus) الطلب على المستوردات بنسبة (0.35%) تقريباً، مما يؤكد أهمية المستوردات بالنسبة للأردن في تلبية حاجاته السلعية والخدمية. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصل إليها جوي[25] (Jongmoo Choi) من أن انخفاض مرونة الطلب السعرية للمستوردات، سيؤدي إلى زيادة تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية.

أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية، فقد توصل أخطار (AKTAR) في عام (1980)، إلى أن الزيادة في مرونة الطلب الدخلية على المستوردات تعكس الإرتفاع في درجة الإنفتاح الإقتصادي[26]. ولدى تقدير مرونة الطلب الدخلية في الأردن كما في المعادلة السابقة، تبين لنا أنها تبلغ (0.916) وحدة، مما يعني أن زيادة الدخل الحقيقي بمقدار (1%)، سيؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات الحقيقية بمقدار (0.91%)، وهي نسبة تقترب من مرونة الوحدة وتؤكد ما توصلنا إليه عند الحديث عن الإنكشاف الإقتصادي. ونظراً لإرتفاع مرونة الطلب الدخلية على المستوردات وإنخفاض مرونة العرض للمواد الأولية، فإن الدول النامية كالأردن تعاني من إنخفاض مستمر في أسعار صادراتها وإرتفاع مستمر في أسعار مستورداتها مما يسبب تدهوراً مستمراً في معدلات تبادلها التجارية[27].

- **سادساً طبيعة التوجه الجغرافي للمستوردات:**

كلما إنساب الجزء الأعظم من المستوردات من البلاد الرأسمالية المصابة بالتضخم، كلما زادت الحساسية لإستيراد التضخم عما لو كانت عليه المستوردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مناطق العالم المختلفة[28].

وبالنسبة للأردن فقد شكلت دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية معاً أكبر مصدر للسلع الأردنية المستوردة إذ بلغت نسبة الإستيراد منهما حوالي (45%) من قيمة الإستيرادات الكلية[29]، ولذا فإن الإقتصاد الأردني يتأثر بالتغيرات التي تحدث في تلك الدول، خصوصاً وأنها تعتبر أهم الدول الرأسمالية المصدرة للتضخم.

- **سابعاً التغير في سعر صرف الدينار:**

لما كان الأردن يسير على نهج الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي، ويتبنى سياسة الربط والثبات النسبي لسعر صرف الدينار، فلا عجب أن نجده متأثراً بما يجري على الساحة الدولية، وخاصة تقلبات النقد الدولي وعملات التثبيت الرئيسية فيه ممثلة بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

عندما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض (Devaluation) من جراء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات، وبسبب إقتراحات صندوق النقد الدولي وضعف طاقة الدولة على الإستيراد، فإن الإقتصاد المتخلف سيكون أكثر عرضة لإستيراد التضخم، حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة على الأقل بنفس نسبة تخفيض العملة[30].

إن عملية إختيار سعر صرف لبلد ما تعتمد على عاملين رئيسيين هما، أولاً، درجة الإنفتاح الإقتصادي، وثانياً، وجود أسواق مالية محلية متكاملة مع أسواق مالية

عالمية. فمنذ تأسيس البنك المركزي الأردني عام (1964)، كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار سعر صرف الدينار وضمان قابليته للتحويل محلياً وخارجياً، وبسبب تفهم السلطات النقدية إلى أن درجة الإنفتاح الإقتصادي بالأردن كبيرة جداً، لاعتماد الأردن على المستوردات بشكل كبير ولعدم وجود سوق مالي محلي بذلك الوقت، فقد تمسك الأردن بسعر صرف مبالغ به(Overvalued) [31].

إن تخفيض سعر الصرف يجر معه ضغطاً تضخمياً شديداً لأنه يؤدي إلى ما يلي[32]:

أ- إرتفاع أسعار المستوردات من السلع الإستهلاكية.

ب- إرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج.

جـ- زيادة كلفة الإستثمار نتيجة لإرتفاع تكلفة المعدات الإنتاجية المستوردة.

ويبدو أثر ما سبق واضحاً في الإقتصاديات النامية ذات الميول المتوسطة المرتفعة للإستيراد، والإقتصاد الأردني _ كما بينا عند حديثنا عن الميل الحدي المتوسط للإستيراد _ يمتاز بأنه ذو ميل متوسط مرتفع للإستيراد، لذا فإنه معرض لضغوط تضخمية شديدة إذا ما قرر تخفيض سعر صرف الدينار، وهذا ما حدث بالفعل في عام (1989) عندما قرر الأردن تخفيض سعر صرف الدينار، فقد إرتفعت الأسعار لمعظم السلع المعروضة في الأسواق بمعدلات بعضها كان يعادل معدل الإنخفاض في سعرصرف الدينار أي بنسبة (30%)، والبعض الآخر من السلع تجاوز المعدل بنسبة كبيرة[33]، ونظراً لانخفاض مرونة الطلب السعرية للمستوردات في الأردن – والتي بلغت كما ذكرنا سابقاً حوالي (-0.34)، ولعدم توافر السلع البديلة، فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة المستوردات وليس العكس[34].

يعتبر تخفيض سعر صرف الدينار الأردني إلى مستوى يقترب من أو يعادل سعر السوق السوداء للنقد الأجنبي، أحد النقاط المحورية التي يقدمها صندوق النقد الدولي كوصفة لعلاج أزمة ميزان المدفوعات وتخفيض المستوردات، وفي المقابل زيادة الصادرات، ضمن برنامج إستقرار إقتصادي يتعين على البلاد ذات الأوضاع الحرجة أن تتعهد بتنفيذها.وحجة الصندوق في تقديمه هذه السياسة، أنها تؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل المستوردات. إلا أن خبراء الصندوق يتجاهلون عدم توافر عوامل نجاح هذه السياسة في الأردن، وبالذات العوامل المتعلقة بمرونة الطلب العالمي على الصادرات، ومرونة الطلب المحلي على المستوردات، ومرونة عرض المنتجات القابلة للتصدير، ومرونة عرض المنتجات المحلية البديلة للمستوردات[35].

إن غياب هذه العوامل والشروط قد جعل هذه السياسة مصدراً أساسياً من مصادر إستمرار العجز في ميزان المدفوعات وتفاقمه، ومن ثم عاملاً من عوامل تزايد المديونية الخارجية وتفاقم التبعية للإقتصاد الرأسمالي العالمي[36].

3-4- أثر السيولة النقدية على مستوى الأسعار المحلية:

كما ذكرنا سابقاً فإن علاقة الإقتصاد الأردني بالإقتصاد الدولي ذات بعدين، بعد عيني تمثل في الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات، وبعد نقدي (ومالي) يتمثل في المطالب المترتبة على عجز أو فائض الميزان التجاري وعلى التدفقات المالية المتمثلة في تحويلات العاملين وتحويلات أخرى وعلى التدفقات الرأسمالية. وللبعد النقدي تأثيراً على السيولة المحلية التي تلعب دوراً مهماً في إحداث عملية التضخم، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع مرة أخرى إلى المعادلة رقم (4) [37]:-

$$\dot{DC} + \dot{B} = \dot{L}$$

وبقسمة المعادلة على حجم السيولة المحلية من أجل الحصول على معدل النمو في السيولة المحلية فإن المعادلة تصبح كما يلي:-

$$\frac{(\dot{DC})}{L} + \frac{\dot{B}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

يتضح من هذه المعادلة أنه يمكن تجزئة نمو السيولة المحلية إلى قسمين. أحدهما ناجم عن تعامل الإقتصاد المحلي مع الإقتصاد الدولي ويُعبِّر عنه بـ ($\frac{\dot{B}}{L}$)، والآخر ناتج عن سياسات مالية ونقدية محلية يتمثل في ($\frac{\dot{DC}}{L}$).

وبالإستعانة بمعادلة كمية النقود فإنه يمكننا إبراز أثر البعد النقدي على التضخم كما تبرزه المعادلات (10)،(11) ،(12) الآتية[38]:-

$$L.V = P.Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (9)$$

حيث: L = تمثل السيولة المحلية (النقود).

V = تمثل سرعة تداول النقود (السيولة المحلية).

P = مستوى السعر المحلي.

Y = حجم المبادلات المحلية.

وبتحويل المعادلة (9) إلى معدلات نمو نحصل على المعادلة (10):

$$\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} = \frac{\dot{P}}{P} + \frac{\dot{Y}}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (10)$$

وبترتيب المعادلة السابقة للحصول على معدل التضخم:

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{\dot{Y}}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (11)$$

وباستبدال $\frac{\dot{L}}{L}$ من المعادلة رقم (8) نحصل على:

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{\dot{B}}{L} + \frac{\dot{DC}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{\dot{Y}}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (12)$$

يتبين لنا من المعادلة (12) تأثير البعد النقدي الناجم عن التعامل مع الخارج على معدل التضخم المحلي ($\frac{\dot{P}}{P}$) ويتمثل هذا البعد في ($\frac{\dot{B}}{L}$). أي أن معدلات التضخم تتأثر بالتغير في نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى السيولة المحلية، وكذلك بنسبة التغير في الإئتمان المحلي، ويتأثر أيضاً بمعدل النمو في سرعة تداول السيولة المحلية والنمو في حجم المبادلات المحلية.

بما أن التغير في صافي الأصول الأجنبية هو أحد مكونات السيولة المحلية، فإن فائض ميزان المدفوعات الأجنبية يؤدي إلى زيادة في الإحتياطات الدولية، الأمر الذي يحدث توسعاً في السيولة المحلية. وتأثير السيولة المحلية على مستوى السعر المحلي يمكن أن يتم، إما من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي، أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل القومي.

فالزيادة في السيولة المحلية تحدث إنخفاضاً في معدل سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق من خلال زيادة الإستثمار (انظر المعادلة رقم (9))، أي أن الطلب الكلي سيزداد، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضغوط على السعر المحلي نحو الإرتفاع. أما تأثير السيولة المحلية على السعر المحلي من خلال نظرية كمية النقود، فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود، ومن أجل أن يعود التوازن بينهما فلا بد أن يرتفع الدخل الإسمي (PY) إلى الحد الذي يقابل مستوى عرض النقود (PY = LV، حيث L تمثل عرض النقود و V تمثل سرعة دوران النقود، Y الناتج القومي و P مستوى السعر المحلي، أي أي PY تمثل الدخل الإسمي)، فإرتفاع PY في المدى القصير كنتيجة لزيادة عرض النقود (L) يعني زيادة في مستوى السعر المحلي (P) [39].

3-5 - أثر تحويلات العاملين على الإقتصاد الأردني:

تعتبر تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج أحد أهم روافد الدولة من العملات الأجنبية، وقد أضافت هذه التحويلات ضغوطاً تضخمية على الأسعار في الأردن تجسدت في ناحيتين، أولاهما، أن هذه الحوالات قد عملت على تحفيز الطلب على السلع والخدمات، مما فاقم من مشكلة عجز الإقتصاد الأردني عن تلبية الطلب المحلي، وبالتالي إرتفاع الأسعار المحلية. ولذلك فقد أثرت تحويلات العاملين على المستوردات بشكل رئيسي، وذلك من خلال زيادة الطلب على المستوردات من ناحية وتحويلها من ناحية أخرى، وهذا بدوره جعل الأردن أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية التي تنعكس على الإقتصاد الأردني من خلال مستورداته.

لقد كان لتحويلات العاملين أثراً كبيراً في زيادة الإستهلاك المحلي، وذلك من خلال تحويل مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لتمويل شراء السلع الكمالية[40]، كما كان لعامل المحاكاة والتقليد الذي تأثرت به القوى العاملة الأردنية في البلدان التي تعمل بها آثارٌ مباشرة على تشويه الأنماط والعادات الإستهلاكية، إذ تعاظم الميل نحو إستيراد السلع الإستهلاكية، واتضح لنا ذلك عندما تحدثنا عن طبيعة هيكل المستوردات، فقد إتسم هيكل المستوردات بغلبة النصيب النسبي للمستوردات من السلع الإستهلاكية، وبلغت نسبتها بالمتوسط (38.7%) من مجموع المستوردات للفترة (1969-1993)، كما هو واضح في الجدول رقم (3-3).

أما الناحية الثانية لتأثير الحوالات على الأسعار فهي تتمثل في تأثيرها على عرض النقود، فحوالات العاملين تزيد من حجم الأرصدة الأجنبية، التي تعدُ أحد أهم العوامل التي تؤثر على عرض النقود، وبذلك فإن زيادة الأرصدة الأجنبية يعني زيادة عرض النقود، التي تعمل بدورها على زيادة الأسعار لمساواة الطلب على النقود

بالمعروض منها. وقد بلغت التحويلات ما مقداره (17.2%) من إجمالي عرض النقود (M2) بالمتوسط للفترة (19691993)، وذلك واضح في الملحق رقم (1) من هذا الفصل.

لذا لابد من توجيه هذه التحويلات للنهوض بعمليات التنمية الإقتصادية، ويجب عدم النظر إليها نظرة قصيرة الأجل تكون قائمة على معالجة هذه التحويلات معالجة الإصدار النقدي التضخمي لأوراق النقد، لأن هذه التحويلات يمكن أن تتحول في الأجل المتوسط والطويل إلى موارد حقيقية، تضاف إلى قدرات وطاقات الإقتصاد الأردني لو وجدت الترتيبات والسياسات السليمة للتحكم في أوجه استخدامها[41]. لذا لابد من تطوير القنوات الإستثمارية الملائمة لاستخدام تحويلات العاملين في الخارج، بحيث تتحول هذه التحويلات من قوة تضخمية جامحة، إلى قوة تنموية هائلة، تساعد على تنمية موارد وطاقات الإقتصاد الأردني، ويقتضي ذلك ضرورة ترويج مجموعة من المشروعات الإنمائية، في المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، ذات العائد التجاري والتي يمكن لها إجتذاب تحويلات العاملين بالخارج.

نخلص مما سبق أن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، تلعب دوراً أساسياً في توليد العديد من الضغوط التضخمية، نتيجة لتعاظم حجم تدفقات هذه التحويلات التي لم يصاحبها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج المحلي، بسبب جمود وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الأردن، وكذلك لأن هذه الدخول التي يحصل عليها العاملون في الخارج، هي دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الإنتاجية للإقتصاد الأردني، وهي بذلك لا تشكل عوائد لعوامل الإنتاج، وإنما يمكن اعتبارها دخول ريعية متولدة بالخارج[42].

3-6 - قياس التضخم المستورد:

يعتمد التضخم المستورد على نسبة قيمة المستوردات إلى الطلب المحلي، فإذا إرتفعت هذه النسبة إزداد معدل التضخم المستورد، ويتوقف التضخم المستورد أيضاً على معدل التضخم العالمي، فكلما زاد معدل التضخم العالمي زاد معدل التضخم المستورد، ولذلك يمكن قياس التضخم المستورد بأخذ نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي مضروبة بمعدل التضخم العالمي، كما هو مبين في المعادلة التالية[43]:-

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{قيمة الطلب المحلى}} \times \text{معدل التضخم العالمي.}$$

نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن معدل نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي كان حوالي (30.8٪) خلال الفترة من عام 1969 إلى 1973، ثم إرتفع ليصل إلى (43٪) عام 1974، وارتفع كذلك إلى نسبة أكبر من النصف في عام (1975،1976،1977)، إذ بلغت هذه النسبة ما مقداره (50.8٪، 52.9٪، 58.6٪) لنفس السنوات على التوالي، وبعد عام (1977) لم ترتفع نسبة المستوردات إلي الطلب عن (50٪)، حتى عام (1990)، فقد بلغت نسبتها (50.3٪).

وإذا دققنا النظر في قيمة معدل التضخم المستورد في الجدول (5 -3) لوجدنا أنه يتأثر بإرتفاع معدل التضخم العالمي، فقد تضاعف معدل التضخم المستورد بين عامي (1973) و (1974)، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي من (9.5٪) إلى (15.7٪)، مع العلم أن ارتفاع نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي قد زاد بمقدار (7.4٪) فقط، مما يعني أن الجزء الأكبر من الزيادة في التضخم المستورد تعود إلى ارتفاع معدل التضخم العالمي. ونلاحظ أيضاً أن معدل التضخم المستورد قد ارتفع من

(5.28٪) عام (1978) إلى (6.26٪) عام (1979)، وكان ذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي من (10.7٪) إلى (13.3٪) وانخفاض نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي بمقدار (2.2٪).

وفي عام (1987) فقد ارتفع معدل التضخم المستورد إلى (4.57٪) مقارنة بـ (3.65٪) عام (1986)، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي من (11.7٪) إلى (14.0٪)، علماً بأن نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي قد زادت بمقدار (1.4٪)، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الزيادة في التضخم المستورد تعود إلى التضخم العالمي، وينطبق نفس القول على عام (1988) أيضاً.

أما بالنسبة لمساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي، فقد ساهم بنسبة تبلغ بالمتوسط (29.5٪) من التضخم المحلي خلال الفترة (1974-1970)، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلي (56.9٪) خلال الفترة (1979-1975)، وكان السبب في هذا الإرتفاع هو زيادة نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي.

أما في الفترة (1988-1981)، والفترة (1993-1991) فنلاحظ من الجدول (3-5) أن معدل التضخم المستورد كان أعلى أو مساوٍ تقريباً لمعدل التضخم المحلي، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم المحلي الرسمي لا يعكس مقدار التضخم الحقيقي في الأردن، وذلك يعود إلى السياسات الحكومية الموجهة نحو دعم السلع الضرورية وتثبيت ومراقبة الأسعار، فقد درجت الحكومة الأردنية على دعم بعض السلع الضرورية التي تشكل في مجموعها نسبة لا يستهان بها عند حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ولذلك فإن الجزء الأكبر من الإرتفاع في أسعار المستوردات، سيتحول إلى إرتفاع في مصروفات الدعم الحكومي بدلاً من إرتفاع مباشر في الأسعار المحلية. كما أنه وبعد الاطلاع على كيفية حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة فقد وجدنا أن دائرة الإحصاءات العامة عندما تقوم بحساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، فإنها تعطي أوزاناً نسبية مرتفعة للسلع المدعومة والمثبتة أسعارها، والمراقبة أيضاً، مقارنة مع السلع الأخرى غير

جدول رقم (3-5)

معدل التضخم المستورد في الأردن ونسبة مساهمته في التضخم المحلي

للفترة (1969-1993)

مليون دينار

السنة	قيمة المستوردات (1)	قيمة الطلب المحلي (2)	نسبة المستوردات إلى الطلب المحلي % (3)=[(1)+(2)]	معدل التضخم العالمي % (4)	التضخم المستورد % (5)= (3) * (4)	معدل التضخم المحلي % (6)	نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي % (7)=(5)+(6)
1969	67.7	260.5	26.0	4.7	1.22	5.9	20.7
1970	65.8	233.6	28.2	6.2	1.75	5.6	31.3
1971	76.6	257.3	29.8	5.6	1.67	4.7	35.5
1972	97.7	288.0	33.9	5.8	1.97	7.9	24.9
1973	108.2	302.3	35.8	9.5	3.40	11.5	29.6
1974	156.8	363.1	43.2	15.7	6.78	19.2	35.3
1975	234.0	460.8	50.8	13.7	6.96	12.2	57.1
1976	334.1	631.6	52.9	12.1	6.40	11.2	57.2
1977	454.4	776.2	58.6	12.6	7.38	14.8	49.9
1978	458.8	930.4	49.3	10.7	5.28	6.9	76.5
1979	589.5	1252.1	47.1	13.3	6.26	14.4	43.5
1980	716.1	1664.9	43.0	17.3	7.44	11.0	67.6
1981	1047.5	2231.0	47.0	15.9	7.47	7.7	97.0
1982	1142.5	2525.6	45.2	14.5	6.56	7.5	87.5
1983	1103.3	2593.1	42.5	14.7	6.26	5.1	122.8
1984	1071.4	2698.9	39.7	14.7	5.84	3.8	153.7
1985	1074.4	2739.0	39.2	15.1	5.92	2.9	204.1
1986	850.2	2726.9	31.2	11.7	3.65	0.0	ما لا نهاية
1987	915.6	2807.2	32.6	14.0	4.57	- 0.2	228.5
1988	1022.5	2841.8	36.0	20.8	7.48	6.7	111.7
1989	1230.0	2774.9	44.3	27.1	12.01	25.7	46.7
1990	1725.8	3434.9	50.3	29.2	14.67	16.2	110.4
1991	1710.5	3444.5	49.7	18.1	8.99	8.2	109.6
1992	2214.1	4389.0	50.5	18.3	9.23	4.0	230.8
1993	2453.8	4773.0	51.4	19.9	10.23	4.7	217.7

المصدر:- الأعمدة (1)، (2).

- IFS, Yearbook, IMF. PP 554 - 555.

- العمود (4). مصدره:

- IFS - Yearbook, P 116.

المدعومة، وهذا بالطبع يؤدي إلي إنخفاض الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وبالتالي إنخفاض معدلات التضخم، وعدم عكسها لواقع الحال في الأردن.

إن إرتفاع نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي إلى أكثر من (100%)، يعني أن النسبة الاكبر من التضخم في الأردن سببها المستوردات وما تجلبه من تضخم عالمي للأردن، وبهذا فإننا نكون قد أكدنا على أهمية التضخم المستورد في الاقتصاد الأردني، وأثره على مستوى الأسعار المحلية.

ملحق رقم (1)

تطور تحويلات العاملين في الأردن ونسبتها إلى إجمالي

عرض النقود (M2) للسنوات (1969-1993) مليون دينار

السنة	حجم التحويلات (1)	إجمالي عرض النقود (M2) (2)	نسبة التحويلات إلى إجمالي عرض النقود (M2) ٪ (3) = [(1) ÷ (2)] × 100
1969	6.9	118.8	5.8
1970	5.5	129.3	4.3
1971	5.0	135.1	3.7
1972	7.4	146.6	5.1
1973	14.7	176.4	8.3
1974	24.1	219.8	11.0
1975	53.3	288.4	18.5
1976	129.6	387.5	33.5
1977	154.8	473.9	32.7
1978	159.4	607.6	26.2
1979	180.4	767.2	23.5
1980	236.7	980.3	24.2
1981	340.9	1183.6	28.8
1982	381.9	1406.9	27.2
1983	402.9	1617.9	24.9
1984	475.0	1762.2	27.0
1985	402.9	1879.1	21.5
1986	414.5	2078.8	20.0
1987	317.7	2404.2	13.2
1988	335.7	2778.0	12.1
1989	358.3	3237.6	11.1
1990	331.8	3505.4	9.5
1991	306.3	4059.4	7.6
1992	573.1	4195.0	13.7
1993	720.7	4584.9	15.7
المتوسط			17.2

المصدر: - العمود (1)، راجع الجدول (3-2).

- العمود (2)، نشرة البنك المركزي الأردني - بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص (1964-1993)، ص 31-28.

هوامش الفصل الثالث

(1) أنظر في ذلك:-

- Herberg, Horst: On Imported Inflation.
Z. GES. STAATSWISS, Journal of Economic Literiture, 1976. Vol 132, part 4, PP 609 - 632.

(2) أنظر في هذا التعريف:-

- P. J. Curwen; Inflation. The Macmillan Press, Ltd., London and Basingstoke, 1976, P. 78.

(3) عبد الفضيل، محمود: مشكلة التضخم في الإقتصاد العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى - بيروت، 1982. ص 40.

(4) أنظر في ذلك:-

- Surjit Bhalla, "Transmission of Inflation Into Developing Economics", in: W.cline etal, *World Inflation and the Developing coutries* (Washington D. C: The Brookings Institution, 1981).

(5) التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، عدد خاص (1964-1984)، ص 111.

(6) التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، عدد خاص (1964-1984)، ص 111.

(7) راجع في ذلك:-

- Share, Monther: "Jordan's Trade and Balance of Payments

Problems", In, Rodney Wilson: Trade and Investment in the Middle East (London: Macmillan, 1987), P. 95.

(8) الصادق، علي توفيق: التضخم في العالم العربي - بحوث ومناقشات إجتماع خبراء عقد بالكويت 1985. دار الشباب للنشر، 1986، ص 92.

(9) أنظر:-

- Polak, Yoon S.: Oil Money an the World Economy. Boulder,Colorado, Westview Press, 1976, P 132.

(10) الصادق، علي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(11) في ذلك:-

- عدنان محمد الشدّود: التضخم النقدي في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة البصرة، 1988، ص 207.

-علي توفيق الصادق، مصدر سابق، ص 92، 93.

- نافذ غوشة: التضخم في الأردن (البنك المركزي الأردني)، بحث غير منشور، ص 9.

(12) خليل حماد وزكية مشعل: تأثير إنكشاف الإقتصادات العربية للخارج على السياسات الإقتصادية الداخلية.

مجلة أبحاث اليرموك - الأردن، المجلد 2، العدد 2، 1986، ص 175 - 168.

(13) المجالي، محمد مسلم: تطور التجارة الخارجية في الأردن (1971-1985).

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد إلى كلية الإقتصاد

والتجارة في الجامعة الأردنية. 1987. ص 123-122.

(14) خليل حماد وزكية مشعل، مصدر سبق ذكره. ص 168.

(15) يقصد بمضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الإستثمار في حالة الإقتصاد المغلق مقدار التغير في الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الحكومي أو الإستثمار ويُعبّر عنه بالصورة التالية:-

$$\frac{\partial Y}{\partial G} = \frac{\partial Y}{\partial I} = \frac{1}{1 - c + ct}$$

أما في حالة الإقتصاد المفتوح فيُعبَّر عنه بالشكل التالي:-

$$\frac{\partial Y}{\partial G} = \frac{\partial Y}{\partial I} = \frac{1}{1 - c + ct + m}$$

حيث أن:-

- C = الميل الحدي للإستهلاك.
- t = الميل الحدي للضرائب.
- m = الميل الحدي للمستوردات.
- ∂Y/∂G = التغير في الدخل القومي نتيجة للتغير في الإنفاق الحكومي = مضاعف الإنفاق الحكومي.
- ∂Y/∂I = مضاعف الإستثمار.

(16) خليل حماد، مصدر سابق، ص 168.

(17) يقصد مبضاعف النقود مقدار التغير في الدخل القومي نتيجة للتغير في النقود، ويعبر عنه بالرمز (∂Y/∂M) ويساوي في حالة الإقتصاد المفتوح:-

$$\frac{\partial Y}{\partial M} = \frac{1}{1 - c + ct + (eK/h) + m}$$

حيث أن:-

(e, k, h) ثوابت. ومن أجل المزيد من التفصيل راجع: خليل حماد وزكية مشعل، مصدر سبق ذكره.

(18) علي توفيق الصادق: التضخم في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(19) زكي، رمزي: مشكلة التضخم في مصر - أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980. ص 160.

(20) نفس المصدر السابق، ص 270.

(21) المقبل، ياسر محمد عبد الفتاح: علاقة الإستيرادات بأهم المتغيرات الإقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية - دراسة قياسية للفترة (1960-1985)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد إلى جامعة بغداد، تشرين ثاني 1986.

(22) عقل، خضر عبد المجيد: التضخم في الأردن ودور وزارة التموين في الحد منه. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في كلية الإقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية، 1981. ص 72.

(23) أنظر في ذلك:-

- Boylan, T. A. and M. P. Cuddy: "Elasticities of Import demand Economic Development". *Journal of Development Economic* 26 (1987) P 301.

(24) تم إستخدام هذه الطريقة في التقدير من قبل:-

- زهري، أحمد محمد: «أثر التضخم الخارجي على مستوى الأسعار في ليبيا».

- أطروحة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد - جامعة قاريونس - كلية الإقتصاد، 1984، ص 46-44.

(25) راجع في ذلك:-

- Jongmoo Jay Choi: "International Trade and Transmission of Inflation". Temple University, University Press of America, 1985. P. 96.

(26) أنظر:-

- Boylan, OP. cit., P. 301.

(27) النقرش، فائق: محددات الطلب على الإستيراد وفعالية استخدام القدرة الإستيرادية في الأردن.

رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة اليرموك - كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، كانون أول 1994. ص 13.

(28) زكي، رمزي: التضخم في العالم العربي - بحوث ومناقشات إجتماع خبراء عقد بالكويت، 1985، «الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي».

دار الشباب للنشر، 1986. ص 53 - 52.

(29) فائق النقرش، مصدر سبق ذكره، ص 120.

(30) رمزي زكي، التضخم في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(31) قندح، عدلي شحادة: نظام سعر الصرف - تجربة الأردن منذ عهد الإستقلال.

مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، حزيران 1989. ص 1032.

(32) رمزي زكي، التضخم في العالم العربي - بحوث ومناقشات، مصدر سابق. ص 62.

(33) عدلي قندح، مصدر سبق ذكره، ص 1033.

(34) نفس المصدر السابق. ص 1034.

(35) رمزي زكي: التضخم المستورد - دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية.

الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية، جامعة الدول العربية. الطبعة الأولى. يوليو 1986. ص 228.

(36) نفس المصدر السابق، ص 229.

(37) علي توفيق الصادق: التضخم في العالم العربي - العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد).

بحوث ومناقشات خبراء عقد بالكويت 1985.

دار الشباب للنشر، 1986. ص 95.

(38) نفس المصدر السابق، ص 96.

(39) نفس المصدر، ص 112-111.

(40) الساكت، بسام خليل، تمويلات العمالة المهاجرة - حالة الأردن المستقبل العربي، السنة 4، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1982)، ص 120-107.

(41) محمود عبد الفضيل، مشكلة التضخم في مصر، مصدر سبق ذكره، ص 110.

(42) نفس المصدر السابق، ص 57.

(43) تجدر الإشارة هنا أن هناك طرقاً أخرى لقياس التضخم المستورد لم نستخدمها لعدم توفر المعلومات اللازمة لحسابها، ولمزيد من التفاصيل عن هذه الطرق راجع:-

-رمزي زكي، بحوث ومناقشات خبراء عقد بالكويت، مصدر سبق ذكره، ص 115-114.

- خضر عقل، التضخم في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص 74.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

تم في الفصول السابقة إستعراض للتضخم الاقتصادي في الأردن، وتبين أن التضخم في نمو مضطرد منذ عام 1969 حتى عام 1993، باستثناء الأعوام (1980-1987) التي شهدت استقراراً في معدلات التضخم. كما أظهرنا أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للأردن، وظهرت هذه الأهمية من خلال حجم مساهمة قطاع التجارة في الدخل القومي، وتشابك هذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى دوره الأساسي في تأمين الحاجات الإستهلاكية والإنتاجية، وتكوينات رأس المال للقطاعين الخاص والعام على السواء.

وتم فيما سبق التعرف على ماهية التضخم المستورد والمؤشرات التي تبرز علاقة الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي، وتوصلنا إلى أن هذه العلاقة ذات بعدين، بعدٌ عيني يتمثل في الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات، وآخر نقدي ومالي يتمثل في المطالب المترتبة على عجز أو فائض الميزان التجاري وعلى التدفقات المالية المتمثلة في تحويلات العاملين وعلى التدفقات الرأسمالية.

وبعد تبيان القنوات التي يتم من خلالها انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي، يتناول هذا الفصل دراسة أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي، وأثره على ميزان المدفوعات، وقد إعتمدنا في تحليلنا أسلوب القياس الاقتصادي، باستخدام عدد من النماذج القياسية، التي تصف العلاقة بين التضخم المستورد وعدد من المتغيرات الاقتصادية على التضخم المحلي من جهة، والعلاقة بين التضخم المستورد وعدد من المتغيرات الاقتصادية على التجارة الخارجية من جهة أخرى، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) لتقدير قيم معالم المتغيرات الاقتصادية.

4-1- اقنية انتقال التضخم العالمي للاقتصاد الأردني:

يؤثر التضخم العالمي على مستوى الأسعار المحلية من خلال عدة قنوات هي:-

١- **الميزان التجاري:** إن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي إلى تحسن الموقف التنافسي للصادرات الوطنية، الأمر الذي يزيد حجم الصادرات وأسعارها، كما يؤدي إلى إنخفاض المستوردات، وبذلك يتحسن الميزان الجاري (X - M)، وهذا يزيد مباشرة من الطلب الفعال، وتنعكس زيادة الطلب الفعال في زيادة مستوى الأسعار المحلية، في ظل تشغيل غير كامل[1].

إن عملية انتقال التضخم العالمي إلي الاقتصاد المحلي عبر الميزان التجاري، يمكن النظر إليها من خلال تاثير سعر الصرف وأثرذلك على مستوى السعر والكمية المعروضة من السلع والخدمات كما بيناه سابقاً عند الحديث عن أثر سعر الصرف على كل من العرض والطلب الكليين، وذلك في حالة عدم ثبات سعر الصرف.

٢- **قناة ميزان المدفوعات:** وترتبط هذه القناة بالنتائج النقدية المترتبة على فائض ميزان المدفوعات. فمن معادلة تغير السيولة رقم (4) في الفصل السابق، وجدنا أن التغير في صافي الأصول الأجنبية هو أحد مكونات تغير السيولة المحلية. لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الدولية، الأمر الذي يحدث توسعاً في السيولة المحلية. وتاثير السيولة على مستوى السعر المحلي يمكن أن يتم: إما من خلال الآثار النقدية على الطلب

الكلي، أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل القومي، وذلك على النحو الذي شرحناه في الفصل السابق(2).

٣- **تكلفة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي (العرض الكلي للسلع والخدمات)**، فالتضخم العالمي يعني إرتفاع أسعار المستوردات، وبما أن هذه السلع والخدمات المستوردة تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات المحلية، فإن كلفة الإنتاج ستزداد، وبالتالي ينخفض العرض المنتج محلياً، وهذا يؤدي لإرتفاع السعر المحلي(3).

4-2- أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي:

لقد تم في هذه الدراسة استخدام أحد النماذج القياسية التي طورت من قبل أنطونيو.ليمجربر (Antonio Lemgruber)، وتم تطبيقها على إقتصاديات البرازيل، وبإيجاز بسيط، فإن نموذج التضخم المستورد هذا يهتم بقنوات إنتقال التضخم العالمي للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى قنوات إنتقال التضخم العالمي للاقتصاد المحلي، بالإضافة لبعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية (Exogenous) والتي تدخل ضمن المحددات الأساسية للتضخم المحلي. ويشتمل هذا النموذج تحليل سوق النقود وسوق السلع (IS-LM)، ومنحنى فيليبس (Philips Curve) في حالة الاقتصاد المفتوح، ويأخذ بعين الاعتبار أيضاً العوامل التي تؤثر على الطلب والعرض الكلي(4).

هذا وقد تم إشتقاق شكل مختزل (Reduced Form) لكل من مستوى السعر العام والناتج القومي الإجمالي، وذلك من خلال عدة معادلات تمثل في مجموعها نموذجاً هيكلياً كبيراً (Large Structural Model)، ويمكن التعبير عن هذا الشكل

بالدوال التالية[5]:

$$P = f(Wy, ER, IR, G, DC, EI, MB) \quad \ldots\ldots \quad (1)$$

$$y = f(Wy, ER, WIR, G, DC, EI, MB) \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

حيث أن:-

- P = الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.
- Wy = الدخل العالمي.
- E R = معدل سعر الصرف للدينار الأردني (دينار / دولار).
- W I R = مستوى السعر العالمي.
- G = النفقات الحكومية الإسمية.
- D c = الدين المحلي (Domestic Credit).
- E I = القيمة المبطأة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة ($EI = P_{t-1}$).
- M B = القاعدة النقدية (عرض النقود بالمفهوم الشامل (M2)).
- y = الناتج القومي الإجمالي.

لقد تم إيجاد معدلات النمو للمتغيرات السابقة، وقدّرت الدوال باعتماد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)، وبعد عدة محاولات تجريبية كانت أفضل النتائج كما يلي:-

$$(1) \ldots\ldots \quad \dot{P} = 0.59 + \underset{(2.05)}{0.17^{**}}\ \dot{ER} + \underset{(3.41)}{0.91^{*}}\ \dot{WIR}$$

$$+ \underset{(1.32)}{0.13^{***}}\ \dot{MB} - \underset{(-3.94)}{0.0001^{*}}\ \dot{G}$$

$R^2 = 0.78,\ \overline{R}^2 = 0.73,\ DW = 1.68,\ F_{4,18} = 15.9936$

$h = 31.3883$

$$(2) \ldots\ldots \quad \dot{y} = 16.77 + \underset{(1.52)}{0.70^{***}}\ \dot{EI} + \underset{(3.23)}{0.88^{*}}\ \dot{MB}$$

$$+ \underset{(1.28)}{0.21^{***}}\ \dot{DC} - \underset{(-1.46)}{0.0002^{***}}\ \dot{G}$$

$R^2 = 0.567,\ \overline{R}^2 = 0.4709,\ DW = 1.59,\ F_{4,18} = 5.8958$

$h = 13.8454$

• تشير لمعدلات النمو.

* ذات دلالة إحصائية على جميع مستويات الثقة.

* * ذات دلالة إحصائية على مستوى 5%.

* * * ذات دلالة إحصائية على مستوى 10%.

نخلص من هذه المعادلة إلى الحقائق التالية:-

١- تم التأكيد أن النمو في الأسعار العالمية تحتل المركز الأول في التأثير على التضخم المحلي، وذلك من خلال قيَمْ المعالم المقدَّرة، فإذا نمت الأسعار العالمية

بمقدار 1%، فإن معدل التضخم المحلي سيزداد بمقدار (0.91%). كما نلاحظ أن نمو أسعار الصرف تحتل المركز الثاني، فإذا نما سعر الصرف بمقدار (1%)، فإن الأسعار المحلية ستنمو بمقدار (0.17%)، ثم يأتي بعد ذلك عرض النقود، فنمو عرض النقود بمقدار 1% سيؤدي إلى نمو الأسعار المحلية بمقدار (0.13%)، ويأتي بعدها النفقات الحكومية (G)، حيث نلاحظ أن إرتفاع النفقات الحكومية يؤدي إلى انخفاض الأسعار بنسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر. وقد تعزل العلاقة السلبية إلى توجه النفقات العامة إما إلى دعم السلع والإنتاج أو توجهها لمشروعات خدمية وإنتاجية وذلك من أجل المساهمة في الحد من البطالة.

٢- إن إنخفاض عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار، كما أن ارتفاع عرض النقود الحكومية يؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار، إلا أننا نلاحظ أن تأثير عرض النقود والنفقات الحكومية قليل بالمقارنة مع أثر الأسعار العالمية (WIR) وتأثير سعر الصرف، وهذا يؤكد ما توصلنا إليه في الفصل السابق من أن ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي يؤدي إلى تقليل أثر السياسة المالية والنقدية، وإضعاف فعاليتهما.

ومع هذا فإننا نستطيع القول أن الأردن قادر على تخفيض معدلات التضخم بفعالية أكبر من خلال إتباع سياسة نقدية مستقرة، مقارنة مع إتباعه السياسة المالية التي لا تؤثر كثيراً على مستويات الأسعار المحلية.

٣- إن إرتفاع الأسعار العالمية يؤثر سلباً على الميزان التجاري الأردني، فزيادة الأسعار العالمية تعمل على رفع قيمة فاتورة المستوردات، وبما أن الأردن بلد يعتمد في إنتاجه على المواد الخام المستوردة، فإن تكلفة الإنتاج المحلي

ستزداد، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الصادرات الوطنية، وذلك لعدم قدرتها على المنافسة السعرية في السوق الدولية، وعليه فإن ارتفاع فاتورة المستوردات وانخفاض الصادرات ستؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وزيادة عبء المديونية الخارجية.

ولغرض تأكيد النتائج السابقة، فقد افترضنا أن هناك ثلاثة متغيرات تغذي التضخم وهي المستوردات وعرض النقود والأجور، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن أحدهما هو سبب التضخم دون المتغيرات الأخرى، فقد يعمل إثنان منها أو ثلاثتهما معاً على رفع مستويات الأسعار.

ولمعرفة أثر هذه المتغيرات، فقد إفترضنا أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة هو المتغير التابع (Dependent Variable) وهو مقياس التضخم في الأردن، ونرمز له بالرمز (PC)، كما إفترضنا أن المتغيرات المستقلة (Explanatory Variable) هي الرقم القياسي لأسعار المستوردات ونرمز له بـ (DP) بالعملة المحلية، والرقم القياسي لعرض النقود[6] ونرمز له بـ (MSP)، والرقم القياسي للأجور[7] ويرمز له بـ (WP). وقد تم تقدير هذه المتغيرات في الملحق رقم (1) من هذا الفصل.

ولدى تقدير معالم هذه المتغيرات بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وبعد حل مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorelation) بطريقة AR1، كانت النتائج على النحو التالي:-

$$PC = 9.002 + 0.41^{*}\ DP + 0.32^{*}\ MSP + 0.18^{*}\ WP \quad \ldots\ldots (3)$$

$$\text{t-value} \quad (7.63) \qquad (3.77) \qquad (2.95)$$

$$R^2 = 0.988,\ \overline{R}^2 = 0.986,\ DW = 1.6704,\ F_{3,20} = 550.200$$

* ذات دلالة إحصائية على مستوى 1%.

نخلص من هذه المعادلة أن:-

أ- إرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار 1%، سيؤدي إلى إرتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بمقدار (0.45%).

ب- إرتفاع الرقم القياسي لعرض النقود بمقدار 1% سيؤدي إلى إرتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بمقدار (0.29%).

جـ- إرتفاع الرقم القياسي للأجور بمقدار 1%، سيودي إلى إرتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بمقدار (0.18%).

د- لأسعار المستوردات الأثر الأكبر في إرتفاع مستوى الأسعار المحلية، يتبعها في ذلك الرقم القياسي لعرض النقود، ثم أقلها تاثيراً على مستوى الأسعار المحلية الرقم القياسي للأجور.

هـ- إن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر ما مقداره (99%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار المحلية (الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، كما أظهر إختبار (t) معنوية معالم المتغيرات على جميع مستويات الثقة، أي أن لهذه المتغيرات المستقلة أثرٌ واضح على مستوى الأسعار المحلية.

و- لا بد من أن تخضع المستوردات للرقابة من أجل تطويق الضغوط التضخمية، كما أنه لا بد من المحافظة على إستقرار عرض النقود.

ز- تؤكد هذه المعادلة أن التضخم بشكل عام هو محصلة لتفاعل عوامل خارجية ومحلية.

4-3 - أثر التضخم المستورد على التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد الأردني، وذلك بتصريف الفائض عن حاجة الأردن من السلع والخدمات، وتوفير ما لا يستطيع الاقتصاد الأردني توفيره للسوق المحلية. ومن ثم فإن التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً تقوم بدور أساسي في تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأردني الناتج عن عجزه في تلبية إحتياجاته من السلع والخدمات.

تساهم المستوردات في تحديد حجم العرض الحقيقي، وفي مواجهة أنماط الطلب، وعن طريق المستوردات يمكن توفير قدر كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية والوسيطة التي يحتاجها الاقتصاد الأردني، وبما أن الاقتصاد الأردني يمتاز بمرونة منخفضة من حيث الانتاج، فإن تلبية الطلب المتزايد يستوجب الاعتماد على الاستيراد لمواجهة زيادة الطلب التي نتجت عن التوسع في الإنفاق بمختلف أشكاله.

وفي ضوء الإرتفاع الحاد الذي سجلته أسعار المستوردات في الأردن خلال السنوات الماضية، ومع إنخفاض وتقلب حصيلة صادرات السلع والخدمات التي يصدرها الأردن، كان من الطبيعي أن يزداد العجز في ميزان المدفوعات، ونشير هنا إلى التطور الذي حدث في الميزان التجاري باعتباره أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات. ويمكن الإحاطة بهذا التطور بالنظر إلى الجدول رقم (1-4) الذي يوضح عجز الميزان التجاري في الأردن (أي فائض المستوردات على الصادرات).

نلاحظ من الجدول رقم (1-4) أن الأردن قد عانى من عجز مزمن في الميزان التجاري طيلة فترة الدراسة على الرغم من إنخفاض هذا العجز في بعض السنوات، كما نلاحظ أثر تخفيض قيمة العملة الأردنية عام (1989) على الصادرات، فقد تضاعفت قيمة الصادرات من (381.5) مليون دينار عام 1988 إلى (637.6) مليون

دينار عام 1989، إلا أن المستوردات لم تنخفض في تلك السنة بل على العكس زادت قيمة المستوردات، وهو ما يؤكد حاجة الأردن الماسة للمستوردات، وعدم فاعلية تخفيض العملة الأردنية بهدف تخفيض المستوردات، ويتأكد ذلك من خلال ما توصلنا إليه آنفاً من إنخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية للمستوردات.

جدول رقم (1 - 4)

العجز في الميزان التجاري الأردني للفترة (1993 - 1969)

مليون دينار

السنة	الصادرات (1)	المستوردات (2)	العجز في الميزان التجاري (3) = (1) - (2)
1969	14.7	67.7	- 53.0
1970	12.2	65.8	- 53.6
1971	11.4	76.6	- 65.2
1972	17.0	97.7	- 80.7
1973	24.0	108.2	- 84.2
1974	49.8	156.8	- 107.0
1975	48.9	234.0	- 185.1
1976	68.7	334.1	- 265.4
1977	82.1	454.4	- 372.3
1978	90.9	458.8	- 367.9
1979	120.9	589.5	- 468.6
1980	171.4	716.1	- 544.7
1981	242.6	1047.5	- 804.9
1982	264.5	1142.5	- 878.0
1983	210.6	1103.3	- 892.7
1984	290.7	1071.4	- 780.7
1985	310.9	1074.4	- 763.5
1986	256.0	850.2	- 594.2
1987	315.7	915.6	- 599.9
1988	381.5	1022.5	- 641.0
1989	637.6	1230.0	- 592.4
1990	706.1	1725.8	- 1019.7
1991	770.7	1710.5	- 939.8
1992	829.3	2214.1	- 1384.8
1993	864.7	2453.8	- 1589.1

- Source: International Fiancial Statistics, IMF, Yearbook, 1994. PP 454 - 455.



في ضوء ما سبق ذكره، ولغرض معرفة أثر التضخم المستورد الممثل بالرقم القياسي لأسعار المستوردات على التجارة الخارجية، فقد تم تقدير نماذج قياسية آنية بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)، والتي تصف علاقة التضخم المستورد بالمستوردات والصادرات، وذلك على النحو التالي:-

4-3-1 - أثر التضخم المستورد على المستوردات:

تم تقدير أثر التضخم المستورد على المستوردات من خلال دالة تبين العلاقة بين المستوردات الحقيقية وبين كل من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل سعر الصرف، بالإضافة إلى دالة أخرى تبين أثر معدل سعر الصرف، والرقم القياسي لأسعار المستوردات، والأجور على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وقد تم صياغة المنظومة القياسية الآنية على الشكل التالي[8]:-

(1) معادلة المستوردات الحقيقية:-

$$MIR = a_o + a_1\ RGNP + a_2 Pc + a_3\ EXR$$

(2) معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك:-

$$PC = bo + b_1\ EXR + b_2\ DP + b_3\ WO$$

حيث أن:-

MIR قيمة المستوردات الحقيقية وتساوي قيمة المستوردات الإسمية مقسومة على الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

RGNP = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ويساوي الناتج القومي الإجمالي الإسمي مقسوماً على مخفض الناتج المحلي الإجمالي.

P C = الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس = 1990).

EXR = معدل سعر الصرف بالدولار الأمريكي (دولار / دينار).

DP = الرقم القياسي لأسعار المستوردات (سنة الأساس = 1990).

WO = معدل الأجور الحقيقية.

وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين كانت نتائج تقدير معلمات المنظومة الآنية على النحو التالي:-

$$MIR = -11.04 + 0.52^{**} RGNP + 0.13^{**} PC + 2.63^{*} EXR \ldots\ldots (4)$$

(5.93) (3.77) (2.46)

$R^2 = 0.973,\ \overline{R}^2 = 0.969,\ DW = 1.6604,\ F_{3,21} = 252.316.$

$$PC = 15.55 - 3.38^{*} EXR + 0.49^{**} DP + 0.04^{**} WO \ldots\ldots (5)$$

(- 2.02) (8.56) (11.99)

$R^2 = 0.992,\ \overline{R}^2 = 0.991,\ DW = 0.9819,\ F_{3,21} = 909.433.$

* ذات دلالة إحصائية على مستوى 5%.

* * ذات دلالة إحصائية على جميع مستويات الثقة.

وبناءً على هذه النتائج نخلص إلى ما يلي:-

أ- نلاحظ من المنظومة السابقة أنه يمكن معرفة أثر التضخم المستورد على المستوردات الحقيقية من خلال أثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك على المستوردات، وذلك من خلال الاشتقاق الضمني التالي:-

$$\frac{dMIR}{dDP} = \frac{dMIR}{dPC} \cdot \frac{dPC}{dDP}$$

$$= (0.13) \cdot (0.49)$$

$$= 0.064$$

أي أنه إذا زاد الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار (1%) فإن

المستوردات الحقيقية ستزداد بمقدار (0.064%)، والسبب في كون العلاقة طردية بين امستوردات وأسعارها، هو ما سبق وتطرقنا إليه في الفصول السابقة من أن الأردن بحاجة ماسة إلى المستوردات لسد العجز في الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات.

ب- أظهرت قيمة معامل التحديد (R^2)، أن المتغيرات المستقلة في المعادلتين الأولى والثانية تفسر أكثر من (95%) من التغيرات التي قد تحدث في المستوردات الحقيقية والرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يدل على قوة تأثير هذه المتغيرات على المستوردات الحقيقية والرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما أظهر اختبار (t) معنوية معالم المتغيرات.

جـ- إن إرتفاع الأسعار المحلية (PC) بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المستوردات الحقيقية بمقدار (0.13%)، أي أن:-

$$\frac{dMIR}{dPC} = 0.13$$

وهذه النتيجة تعني أن أثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك على المستوردات الحقيقية منخفضة وطردية، مما يعني أن إرتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى زيادة الطلب على المستوردات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري وتدهور ميزان المدفوعات.

د- إن إرتفاع أسعار المستوردات الأردنية بالسوق المحلي نتيجة لإرتفاع أسعار المستوردات في السوق العالمي، سيؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار بشكل عام بمقدار (0.49)، وذلك لأن إرتفاع أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي إرتفاع أسعارها، أي أن سعر السلع المستوردة وغير المستوردة (المحلية) سيزداد نتيجة لزيادة سعر الأولى في

السوق العالمية ولأسباب حدثت في بلد المنشأ، ويزداد سعر الثانية نظراً لتحول الطلب المحلي نحو السلع المحلية، وبذا فإن المستوى العام للأسعار سيزداد.

هـ- لقد سبق وبينا أن مرونة الطلب السعرية على المستوردات في الأردن منخفضة، فقد كانت حوالي (0.35-)، ونتيجة لذلك فإن تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية ستكون مرتفعة وطردية، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء به جوي (Jongmoo Choi) من أن المستوى العام للأسعار المحلية يتأثر بالارتفاع في أسعار المستوردات إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على كون الطلب على المستوردات مرن أو غير مرن، فكلما كانت مرونة الطلب على المستوردات منخفضة زاد تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية[9]، وهذا ما نلاحظه من النموذج السابق، إذ تؤثر أسعار المستوردات على الأسعار المحلية بمقدار (0.49)، أي أن إرتفاع أسعار المستوردات بمقدار (1%)، سيؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية بمقدار (0.49%).

و- إن دخول السلع المستوردة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك يسبب زيادة في المستوى العام للأسعار كنتيجة لتغير أسعار المستوردات في السوق الدولية، وهذا يؤكد ما توصلنا إليه عند حساب التضخم المستورد ومدى مساهمته في التضخم المحلي، فقد تجاوزت مساهمته أكثر من (100%) في التضخم المحلي لبعض سنوات الدراسة.

ز- إن أثر سعر الصرف على المستوردات المحلية طردي، إذ أن إرتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة امستوردات الحقيقية، فزيادة سعر الصرف بمقدار (1%)، سيؤدي إلى زيادة المستوردات الحقيقية بمقدار (2.63%).

4-3-2 - أثر التضخم المستورد على الصادرات الأردنية:

تتأثر الصادرات بعدد من المتغيرات الاقتصادية، ولمعرفة أثر التضخم المستورد على الصادرات، فقد تم تقدير منظومة قياسية تبين هذا الأثر وذلك على النحو التالي[10]:-

$$XPR = a_0 + a_1\ EXR + a_2\ RGNP + a_3\ PC \ldots\ldots \quad (6)$$

$$PC = bo + b_1\ EXR + b_2\ DP + b_3\ WO \ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

حيث أن:-

XPR = قيمة الصادرات الحقيقية وتساوي قيمة الصادرات الإسمية مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

EXR = معدل سعر صرف الدينار بالدولار الامريكي.

RGNP = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

PC = الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

DP = الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

WO = معدل الأجور الحقيقية.

ولدى تقدير معلمات المنظومة الآنية كانت النتائج كما يلي:-

$$XPR = 0.47 - 0.72^{****}\ EXR + 0.18^{*}\ RGNP + 0.03^{***}\ PC \ldots (6)$$

$$(-1.22) \qquad (3.72) \qquad (1.66)$$

$R^2 = 0.946$, $\overline{R}^2 = 0.938$, $F_{3,21} = 123.803$, $DW = 0.8404$, $h = 0.8704$

$$PC = 15.55 - 3.38^{**}\ EXR + 0.49^{*}\ Dp + 0.04^{*}\ WO \ldots\ldots (7)$$

$$(-2.02) \qquad (8.56) \qquad (11.99)$$

$R^2 = 0.992$, $\overline{R}^2$ 0.991, $DW = 0.9819$, $F_{3,21} = 909.433$, $h = 53.1182$

* ذات دلالة إحصائية على جميع مستويات الثقة.

* * ذات دلالة إحصائية على مستوى 5%.

* * * ذات دلالة إحصائية على مستوى 10%.

* * * * ليست ذات دلالة إحصائية.

ومن هذه النتيجة يتبين لنا ما يلي:-

أ- تتأثر الصادرات الحقيقية عكسياً بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف (EXR)، وطردياً مع كل من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (RGNP) ، ومع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (PC).

ب- يؤثر التضخم المستورد على الصادرات من خلال أثره على الأسعار المحلية، ويكون تأثير من خلال اشتقاق قانون السلسلة (Chain Rule) على النحو التالي:-

$$\frac{dXPR}{dDP} = \frac{dXPR}{dPC} \cdot \frac{dPC}{dDP}$$

$$= (0.03) . (0.49)$$

$$= 0.02$$

أي أن زيادة الرقم القياسي لأسعار المستوردات بمقدار واحد، سيؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.02) مليون دينار تقريباً، ومن هذه النتيجة نلاحظ أن العلاقة بينهما طردية وهي نتيجة تخالف مفهوم النظرية الاقتصادية، إلا أنه يمكن تبرير ذلك إلى أن الأردن قد لجأ في كثير من السنوات إلى عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية، والاشتراك بالتوقيع على الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تمت في إطار الجامعة العربية، وكان هدف سياسة الحكومة الأردنية من وراء عقد هذه الاتفاقيات وغيرها من اتفاقيات التجارة المقابلة، الإستفادة منها كوسيلة لترويج الصادرات الوطنية بشكل

عام، وزيادة صادرات الفوسفات بشكل خاص، وكذلك تمويل مستورداتها من السلع والخدمات، وتخفيض تجارتها غير المتوازنة، واستطاع الأردن تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تمويل الكثير من احتياجاته الأساسية مقابل مقايضة السلع الوطنية المصدرة[11]، وعليه فإن سبب كون العلاقة طردية بين أسعار المستوردات والصادرات المحلية هو عدم اعتماد الصادرات الأردنية على مستوى الأسعار المحلية أو الدولية بل على التجارة المقابلة.

جـ- إن إرتفاع سعر الصرف الأجنبي (أي إنخفاض سعر الصرف المحلي) يزيد من الطلب الأجنبي على الصادرات الأردنية، وبالتالي تزداد الكمية المصدرة، ومن المعادلات السابقة نلاحظ أن إرتفاع سعر صرف الدينار الأردني بمقدار دولار واحد سيؤدي إلى إنخفاض الصادرات الحقيقية بمقدار (0.72) مليون دينار، وإذا ما عوضنا معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمعادلة الأولى، لوجدنا بأن الأثر النهائي لسعر الصرف سيكون حوالي (0.82 -)، أي أن ارتفاع الصرف ستؤدي إلى انخفاض الصادرات الحقيقية.

د- تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير حوالي (94%) من التغيرات التي تحدث في الصادرات. كما يشير إختبار (t) إلى عدم معنوية معدل سعر الصرف بالنسبة للصادرات الحقيقية، وربما يكون السبب في ذلك هو أن الأردن يتبع نظام سعر صرف مستقرة.

هـ- كان للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر إيجابي في زيادة الصادرات الحقيقية، فزيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.18%) تقريباً.

من خلال دراستنا لأثر التضخم المستورد على المستوردات والصادرات، وجدنا أن

مقدار التغير في المستوردات نتيجة لتغير الرقم القياسي لأسعار المستوردات كان حوالي (0.064)، بينما كان مقدار التغير في الصادرات حوالي (0.0155)، وهذا يعني أن أثر التضخم المستورد على المستوردات أكبر من أثره على الصادرات، مما يزيد من حجم الفجوة بين الصادرات والمستوردات ويفاقم من مشكلة العجز في الميزان التجاري، ويؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

ونستطيع أن نخلص من النتائج التي توصلنا إليها بخصوص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأثره على الصادرات والمستوردات، أن ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة المستوردات بمقدار (0.51%) تقريباً، وإلى زيادة الصادرات بمقدار (0.18%) أيضاً، وهذا يعني أن ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي سيؤدي إلي زيادة المستوردات بقيمة أكبر من زيادة الصادرات، وقد تصل إلى زيادة المستوردات بمقدار ثلاثة أضعاف قيمة الزيادة في الصادرات، وهذا يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي الأردني يعتمد إلى حد كبير على المستوردات، وأن معظم إنتاج الأردن يذهب لتمويل فاتورة المستوردات، كما نخلص من هذه النتيجة أن الميزان التجاري الأردني سيزداد عجزاً نتيجة لزيادة الإنتاج الحقيقي، وبالتالي سيزداد العجز في ميزان المدفوعات.

ملحق رقم (1)

الارقام القياسية للاجور والاسعار والمستوردات وعرض النقود للفترة (1969 - 1993)

سنة الأساس (100 = 1990)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستوردات	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	الرقم القياسي لعرض النقود	الرقم القياسي للأجور
1969	15.7	16.1	3.4	7.8
1970	17.1	17.0	3.7	7.6
1971	19.9	17.8	3.9	7.9
1972	21.7	19.2	4.2	8.8
1973	22.7	21.4	5.0	9.4
1974	28.9	25.5	6.3	11.4
1975	39.7	28.6	8.2	12.7
1976	38.6	31.8	11.1	22.5
1977	39.4	36.5	13.5	25.6
1978	38.3	39.0	17.3	29.2
1979	41.0	44.6	21.9	37.5
1980	50.9	49.5	28.0	44.3
1981	61.9	53.3	33.8	54.5
1982	62.9	57.3	40.1	63.7
1983	57.5	60.2	46.2	69.5
1984	63.6	62.5	50.3	74.6
1985	61.9	64.3	53.6	79.6
1986	46.6	64.3	59.3	84.9
1987	48.4	64.2	68.6	88.7
1988	51.2	68.5	79.3	94.0
1989	74.3	86.1	92.4	98.8
1990	100.0	100.0	100.0	100.0
1991	100.2	108.2	115.8	113.8
1992	94.7	112.5	119.7	136.3
1993	96.2	117.8	130.8	155.9

- Source: Interational Financial Statics, IFS, Yearbook, 474-475.

هوامش الفصل الرابع

(1) زهري، أحمد محمد: أثر التضخم الخارجي على مستوى الأسعار في ليبيا. رسالة ماجستير، مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس، 1984، ص 22.

(2) الصادق، علي توفيق: التضخم في العالم العربي - بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 1985، «العوامل الخارجية في أحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، ص 107.

(3) نفس المصدر، ص 107.

(4) راجع في ذلك:-

- بحوث ومناقشات، التضخم في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 146.

- Hanson, James A.: Inflation and Imported input prices in Some Inflationary Latin American Economics. Journal of Development Economics, 18(1985) 395 - 410.

(5) لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:-

- Lawrence B. krause and Walter S. Salant: "Worldwide Inflation - Theory and Recent Experience". Washington D.C. The Brookings Institution, 1977. PP 395 - 347.

(6) الرقم القياسي لعرض النقود: تم قسمة قيمة عرض النقود لكل سنة على قيمة عرض النقود لسنة (1990). أي أن سنة الأساس هي (1990)، وذلك لتتطابق مع سنة الأساس للبيانات الأخرى. ولمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:-

- المالكي، عبدالله: الأجور والأسعار في الأردن، ص 16.

(7) الرقم القياسي للأجور: تم الحصول عليه بقسمة قيمة الأجور الإسمية لكل سنة على قيمة الأجور لسنة 1990.

(8) لقد تم تقدير هذه المعادلات بمعدلات نمو وكانت النتائج كما يلي:

$$MIR2 = 0.94 + 0.87\ RGNP2 + 0.50\ PC2 + 0.29\ EXR2$$
$$(3.2) \qquad (0.80) \qquad (0.80)$$

$R^2 = 0.42,\ \bar{R}^2 = 0.33,\ DW = 2.77,\ F_{3,19} = 4.639,\ H = 796.2$

$$PC2 = 4.94 - 0.11\ EXR2 + 0.25\ DP2 + 0.10\ W2$$
$$(-0.87) \qquad (3.5) \qquad (1.7)$$

$R^2 = 0.59,\ \bar{R}^2 = 0.53,\ DW = 1.72,\ F_{3,19} = 9.24,\ H = 118.1$

ولضرورة البحث إرتأينا إعتماد المعادلات التي وردت في التحليل.

(9) راجع في ذلك:-

- Choi, Jongmoo Jay: International Trade And Transmission of Inflation. University Press of America, 1985. P 74.

(10) لقد تمت تقدير معادلة الصادرات بمعدلات نمو وأظهرت النتائج إنخفاض قيمة معامل التحديد (R^2)، إذ كانت قيمته قريبة من الصفر.

(11) فؤاد محمد عارف: دور التجارة المقابلة في إقتصاديات الدول النامية. رسالة ماجستير قدمت استكمالاً لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، جامعة اليرموك، رسالة غير منشورة، 1993. ص 122.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1- النتائج:

في ضوء ما تعرضنا له في الفصول السابقة نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية:-

١- شهد الاقتصاد الأردني ثلاث مراحل من التضخم هي، مرحلة الطفرة المالية وارتفاع معدلات التضخم (1970-1979)، إذ شهدت هذه الفترة إرتفاعاً في معدلات التضخم، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (10.84%). في حين كانت المرحلة الثانية فترة استقرار اقتصادي وانخفاض في معدلات التضخم (1980-1987)، وبلغ معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حوالي (4.7%).
أما المرحلة الثالثة فهي فترة امتازت بدايتها بإرتفاع حاد في مستويات الأسعار ومعدلات نموها (1988-1993)، وبلغ متوسط النمو السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حوالي (10.9%).

٢- هناك توافق تام بين اتجاه الرقم القياسي لتكاليف المعيشة والرقم القياسي الضمني، وذلك من حيث الإرتفاع والانخفاض، وهذا يعني صلاحية كلا المقياسين لمعرفة معدلات التضخم في الأردن.

٣- أظهر مؤشر معيار معامل الاستقرار النقدي (معامل الضغط التضخمي) أن عرض النقود قد نما بمقدار أكبر من النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في أغلب سنوات الدراسة (1969-1993)، وهذا يعني أن هناك

إختلال حقيقي بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الإرتفاع، وقد كان متوسط معدل الضغط التضخمي لفترة الدراسة حوالي (8.9%)، حسب المفهوم الضيق لعرض النقود (M1)، أما حسب المفهوم الواسع لعرض النقود فقد بلغ المتوسط (12.2%).

٤- لم يواكب النمو الذي حدث في المستوردات الزيادة التي حدثت في إجمالي فائض الطلب، فقد إتسع الفرق بين إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية، وبلغ معدل عجز العمليات الجارية بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي حوالي (41.6%) للفترة (1969-1993)، مما يدل على وجود ضغوط تضخمية على مستوى الأسعار المحلية.

هذا وقد كان المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية حوالي (64.6%)، مما يعني أن قوى الطلب الكلي في الاقتصاد الأردني كانت تزيد سنوياً بمقدار (65%) تقريباً عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي أنتجها جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ما تم إستيراده من الخارج، وهذه الزيادة في الطلب أحدثت ضغطاً تضخمياً على الأسعار المحلية.

٥- تم حساب الفجوة التضخمية وفق معيار فائض الطلب الكلي، ووفق معيار عرض النقد، وتم التوصل إلى نفس النتائج التي حصلنا عليها عند حسابنا للرقم القياسي لتكاليف المعيشة، والرقم القياسي الضمني، ومعامل الاستقرار النقدي، وذلك من حيث اتجاه التضخم نحو الإرتفاع أو الانخفاض في سنوات الدراسة، ومن حيث إرتفاع قيمة الطلب المحلي.

٦- إن صغر حجم الاقتصاد الأردني ومحدودية موارده إضافة لاعتماده على الخارج في تلبية حاجاته من السلع والخدمات أدى إلى تزايد درجة الانكشاف الاقتصادي، إذ بلغت بالمتوسط حوالي (70%)، وهذا يؤدي إلى زيادة صعوبة تنفيذ السياسات الاقتصادية ويؤثر بدرجة كبيرة على درجة نجاحها.

كما إن إرتفاع نسبة التجارة الخارجية (درجة الانكشاف الاقتصادي)، يعني أن السعي نحو الاستقلال الاقتصادي وسياسة الاكتفاء الذاتي آخذة بالتراجع، ويدل ذلك أيضاً على أهمية المستوردات في تحديد مستوى السعر المحلي، كما يدل على تأثر الأردن بما يجري من تقلبات في السوق الدولية لأنه يتأثر بالأسعار (Price Taker)، ولا يستطيع أن يؤثر بها. فزيادة السعر المحلي نتيجة لزيادة أسعار المواد الخام سيؤدي إلى زيادة امستوردات، فعندما ترتفع الأسعار المحلية فإن المنتجات الأجنبية المناظرة تكتسب ميزة سعرية معينة لأنها ستصبح أقل سعراً نسبياً من السعر السائد للمنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، أي أن المستوردات ستزداد بدلاً من زيادة الصادرات.

٧- كان لإرتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات في الفترة (1979-1970)، أثر في إرتفاع مستوى الأسعار العام في الأردن، كما كان لانخفاضه أيضاً أثر واضح في انخفاض معدلات التضخم في السنوات (1985،1986،1992، 1978،1983). وهذا يتفق مع ما توصلنا إليه عند حساب معدلات التضخم.

٨- بلغ الميل الحدي للاستيراد في المتوسط حوالي (1.02%) من الناتج القومي الإجمالي للفترة (1993-1969)، كما بلغ الميل المتوسط للاستيراد (56%) في المتوسط لنفس الفترة، كما كانت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي

الإجمالي (55%) في المتوسط أيضاً، وهذا يعني أن الاقتصاد الأردني منكشف للخارج، وعرضة للتغيرات التي تحدث في السوق العالمية. كما تشير هذه النسب إلى ظاهرة تفاقم العجز في الميزان التجاري، إذ أن معدل نمو المستوردات يزداد بكثير عن معدل نمو الناتج القومي.

٩- إتسم هيكل المستوردات في الأردن خلال الفترة (1993-1969) بغلبة النصيب النسبي للمستوردات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت بالمتوسط حوالي (38.7%) من إجمالي قيمة المستوردات الأردنية، ثم تلاها المستوردات من المواد الخام وبلغت نسبتها بالمتوسط السنوي (31%)، ثم المستوردات من السلع الرأسمالية وكانت حوالي (26.7%) لنفس الفترة. وهذا يعني أن حوالي ثلث مستوردات الأردن تذهب لإشباع الاحتياجات الغذائية للسكان.

١٠- إن الزيادة في قيمة المستوردات لا تنحصر في زيادة الكميات المستوردة، بل كذلك إلى إرتفاع الأسعار في بلد المنشأ نتيجة للتضخم العالمي الذي حدث بعد منتصف عام 1971. وبالنسبة للأردن فقد كانت نسبة التغير في الأسعار أكبر من نسبة التغير في الكميات طيلة فترة الدراسة، مما يؤكد أن إرتفاع أسعار المستوردات قد شكل أحد أهم الضغوط التضخمية في الأردن.

١١- تم التوصل إلى أن مرونة الطلب السعرية على المستوردات منخفضة فقد بلغت حوالي (0.35 -)، مما يعني أن إرتفاع أسعار المستوردات بمقدار (1%)، سيؤدي لانخفاض المستوردات بنسبة (0.35%)، مما يؤكد أهمية المستوردات بالنسبة للأردن، كما يشير أيضاً إلى ضعف قدرة الأردن في إحلال المستوردات.

أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية، فقد تبين لنا أنها منخفضة، وتقترب من

مرونة الوحدة، إذ بلغت (0.92%)، أي أن إرتفاع الدخل الحقيقي بمقدار (1%) سيؤدي إلى إرتفاع الطلب المحلي على المستوردات الحقيقية بمقدار (0.92%).

١٢- تستورد الأردن معظم مستورداتها من الدول الرأسمالية المصدرة للتضخم، إذ بلغت نسبة الاستيراد من هذه الدول (45%) من قيمة الاستيرادات الكلية.

١٣- نتيجة لإرتفاع الميل المتوسط للاستيراد في الأردن، فإن تخفيض سعر صرف الدينار الأردني سيعرض الاقتصاد الأردني لضغوط تضخمية شديدة، وسيؤدي لزيادة امستوردات وليس العكس، خاصة إذا ما عرفنا أن مرونة سعر الصرف منخفضة، بالإضافة إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للمستوردات والتي بلغت (0.34 -)، وعدم توفر السلع البديلة في المدى القصير، واعتماد معظم الصناعات في إنتاجها على المواد الخام المستوردة.

١٤- تلعب تحويلات العاملين دوراً أساسياً في زيادة عرض النقود، والتي تعمل بدورها على زيادة الأسعار لمساواة الطلب على النقود بالمعروض منها، وقد بلغت تحويلات العاملين في الخارج ما مقداره (17.2%) من إجمالي عرض النقود (M_2) بالمتوسط للفترة (1993-1969).

١٥- لقد ارتفع التضخم المستورد ليبلغ في بعض السنوات نسبة أكبر من معدل التضخم المحلي، وبلغت نسبة مساهمة التضخم المستوردة في التضخم المحلي أكثر من (100%)، مما يعني أن معدلات التضخم الرسمية لا تعكس الصورة الفعلية لمعدلات التضخم، والسبب في ذلك هو السياسة الحكومية الموجهة نحو دعم السلع الضرورية وتثبيت ومراقبة بعض السلع الأخرى، وعلى ذلك فإن الجزء الأكبر من الإرتفاع في أسعار المستوردات، سيتحول إلى إرتفاع

في مصروفات الدعم الحكومي بدلاً من ارتفاع مباشر في الأسعار المحلية، وبذا فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سيقل.

١٦- إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، مما يزيد من كلفة انتاج السلع محلياً وبالتالي إرتفاع أسعارها، مما يقلل من قدرة السلع المحلية على منافسة السلع الأجنبية المنافسة سواء في السوق الأردني أو الدولي، وبالتالي فإن قدرة الأردن على التصدير ستنخفض.

ومن جانب أخر فإن إنخفاض التصدير، سيقلل من احتياطي العملات الصعبة، مما يضعف قدرة الأردن على استيراد السلع ومدخلات الإنتاج الضرورية للصناعات المحلية، وهذا بدوره يزيد من الضغوط على الأسعار المحلية نحو الإرتفاع، ويؤدي إلى خروج العديد من الشركات المحلية من السوق المحلي والدولي، وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادية، ويتدهور ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد العجز في الميزان التجاري.

١٧- تم التأكيد على أن أسعار المستوردات تحتل الدور الأكبر في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، يليه بعد ذلك سعر الصرف، ثم يأتي بعد ذلك عرض النقود، ثم السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي، وهذه نتيجة تؤكد أيضاً أن ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي تضعف من قدرة السياسة المالية في التأثير على الأسعار المحلية.

فنمو أسعار المستوردات بمقدار 1% سيزيد من التضخم بمقدار (0.91%)، في حين أن نمو سعر الصرف (دينار / دولار) بمقدار 1% أيضاً سيزيد من التضخم بمقدار (0.16%)، ونمو عرض النقود بنفس المقدار سيزيد التضخم

بمقدار (0.12%)، إلا أن نمو النفقات الحكومية بمقدار 1% سيقلل التضخم بمقدار (0.000051%).

ومن هنا فإن الأردن قادر على تخفيض معدلات التضخم بفعالية أكبر من خلال اتباعه لسياسة نقدية مستقرة، مقارنة مع اتباعه السياسة المالية التي لا تؤثر إلا بشكل بسيط على مستويات الأسعار.

١٨- للمستوردات آثار إيجابية وأخرى سلبية، ويتمثل الأثر الإيجابي في كونها تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج والاستهلاك، كما تساهم في تحقيق النمو المتوازن، وبذلك تجنب البلد الصعاب التي تمر بها عملية التنمية، وتساهم المستوردات أيضاً في تكوين رأس المال وإستقرار الأسعار، عن طريق زيادة الكمية المعروضة من السلع لتقابل الزيادة في الطلب عليها.

أما الأثر السلبي للمستوردات فإنها تزيد من اعتماد الأردن على البلدان المتقدمة، وترتبط بالظروف والتقلبات التي تمر بها تلك الدول، بالإضافة إلى زيادة التبعية الاقتصادية، وتكريس الضغوط التضخمية، عدا عن كون المستوردات مصدراً من مصادر تسرب العملة الأجنبية المتوفرة.

ومن الآثار السلبية أيضاً أنه إذا ما عجزت حصيلة الصادرات عن تمويل فاتورة المستوردات فإن الديون الخارجية والداخلية ستتفاقم، كما أن زيادة المستوردات تساهم في تخفيض حجم مضاعف التجارة الخارجية للأردن من خلال ارتفاع قيمة الميل الحدي للاستيراد.

١٩- يفاقم التضخم المستورد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، ذلك أنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة المستوردات بسبب ما يسببه من تغيير للأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة.

ويعمل التضخم المستورد على إضعاف ثقة الأفراد في العملة الأردنية، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد قوى الاستهلاك والهروب من النقد المحلي واللجوء للنقد الأجنبي. كما يعمل التضخم المستورد على توجه الاستثمار نحو المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، ويعرقل أيضاً عملية التخطيط والتنفيذ لأنه يصعّب عملية حساب التكاليف الحقيقية للمشروعات.

٢٠- إن مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية بحتة، أي أنها ليست ناجمة عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب مع كمية السلع والخدمات التي يتطلبها وضع التوازن، بل إنها مشكلة ناتجة عن الاختلالات الهيكلية التي يسببها بنيان الاقتصاد الأردني، وتغذيها التبعية الاقتصادية للخارج وتحديات بناء التنمية وبخاصة في مراحلها الأولى، أي أن التضخم المحلي محصلة لتفاعل عوامل خارجية وداخلية، وإقتصادية وغير إقتصادية.

٢١- إن إنحسار معدلات التضخم المستورد، مرهون بزيادة عرض السلع في السوق المحلي وبالتالي نقص معدلات الأسعار المحلية، إلا أن هذا يبقى مشروطاً بالكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية ومرتبطاً بنوع السلع المنتجة، وما إذا كانت موجهة نحو التصدير أو نحو الاستهلاك المحلي.

٢٢- بلغ مقدار العجز في الميزان التجاري (53) مليون دينار عام 1969، ووصل إلى (1589.1) مليون دينار عام 1993، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (%115.9).

٢٣- إن مقدار التغير في المستوردات نتيجة لتغير الرقم القياسي لأسعار المستوردات الذي يمثل التضخم المستورد كان حوالي (0.064) مليون دينار، بينما كان مقدار التغير في الصادرات حوالي (0.0155) مليون دينار، وهذا

يعني أن أثر التضخم المستورد على المستوردات أكبر من أثره على الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الصادرات والمستوردات، ويفاقم من مشكلة العجز في الميزان التجاري، ويؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

٢٤- إن ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة المستوردات بمقدار (0.52%)، بينما يؤدي إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.18%)، وهذا يعني أن ارتفاع قيمة المستوردات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات قد تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة الزيادة في الصادرات، يؤكد أن الناتج القومي الحقيقي يعتمد بشكل كبير على المستوردات.

ويؤكد أيضاً أن معظم إنتاج الأردن يذهب نحو تسديد فاتورة المستوردات، وبالتالي سيزداد العجز في الميزان التجاري ويؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات.

5-2- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في البند السابق، فإننا نورد عدداً من التوصيات التي تسهم في حل مشكلة التضخم المستورد في الأردن:-

1 - العمل على استقرار عرض النقد، ووضع سقف أعلى للتوسع النقدي والمصرفي، بحيث لا يتجاوز نمو عرض النقود مقدار النمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

2 - ضرورة الحد من حجم وقيمة المستوردات والتوجه نحو سياسة إحلال المستوردات، ويكون ذلك بالطرق التالية:-

أ- دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة القادرة على إستغلال الموارد المتاحة محلياً والإستغناء قدر الإمكان عن الموارد المستوردة.

ب- ضرورة ربط مستورداتنا بحاجاتنا التنموية وليست الكمالية.

جـ- إنشاء مؤسسة خاصة تعنى بدراسة المستوردات وآثارها على الإقتصاد الأردني، ووضع الخطط لتخفيض قيمتها وحجمها والبحث عن بدائل للمستوردات، وذلك لتعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسة تنمية الصادرات، التي لا بد من تفعيل دورها بما يضمن زيادة الصادرات أيضاً.

د- تطوير خدمات الصيانة للسلع الإستثمارية المستوردة، وتشجيع الصناعات ذات الطابع العائلي.

هـ- تطوير الصناعة المحلية من خلال تحديث طرق التصنيع واستخدام التكنولوجيا القادرة على زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة، والعمل على تشجيع الحرف اليدوية.

و- العمل على زيادة الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية بصورة تعزز من قدرات البلاد على التقليل من حجم وقيمة المستوردات الغذائية من جهة وتنامي فرص التصدير من جهة أخرى.

ز- تحسين جودة المنتوج المحلي والتميز في الإنتاج القائم على توظيف التكنولوجيا المحلية والمستوردة التي تقلل من معدل كلفة الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي على السواء. وهذا بدوره يقلل من أسعار تلك المنتجات ويزيد من قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

حـ- زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية والتركيز على إنتاج السلع ذات الميزة النسبية، أي التركيز على الصناعات التي يستطيع الأردن أن

يتفوق بها نسبياً على الدول الأخرى.

ط- ضرورة التأثيرعلى النمو الإستهلاكي في الأردن، بحيث تنخفض قيمة المستوردات من السلع الغذائية.

ك- تنويع مصادر المستوردات وتغيير التركيب السلعي لها، والعمل على تخفيض تركيزها في الدول الرأسمالية التي تتسم بمعدلات تضخم عالية، كما أنه لا بد من متابعة التطورات الإقتصادية الدولية ومعرفة مسبباتها.

3 - ضرورة إيجاد طريقة أفضل لحساب التضخم المحلي لتعكس التضخم الناتج عن إرتفاع الأسعار العالمية بصورة أفضل، فقد بلغت نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي أكثر من 100% في بعض السنوات.

4- ضرورة توجيه تحويلات العاملين نحو المشاريع الإنمائية والإستثمار، بحيث يزداد الإنتاج وتقل المستوردات، وبالتالي تنخفض قيمة التضخم المستورد والتضخم المحلي أيضاً.

5- إن مشكلة التضخم في الأردن ليست مشكلة نقدية بحتة، أي أنها ليست ناجمة عن نمو مفرط في عرض النقود بشكل لا يتناسب مع كمية السلع والخدمات التي يتطلبها وضع التوازن، بل إنها مشكلة ناتجة عن اختلالات هيكلية ومحصلة لتفاعل عوامل خارجية وداخلية، إقتصادية وغير إقتصادية.

6 - ضرورة تشجيع الصادرات، بحيث لا تبقى معتمدة على التجارة المقابلة، بل لا بد من تحسين وضع الصادرات الأردنية في السوق الدولية من حيث السعر والجودة.

7 - على الرغم من الإمكانية النظرية من إستخدام سياسة سعر الصرف في تخفيض أو إزالة آثار التضخم العالمي على التضخم المحلي، فإن ذلك قد لا ينسجم مع بعض السياسات الأخرى التي تحتل أهمية أكبر في نطاق السياسات الإقتصادية للأردن، فعملية تخفيض سعر الصرف الدينار الأردني يمكن ألا تخدم الإقتصاد المحلي، ذلك لأن الصادرات والمستوردات تتأثر بعوامل أخرى كان أثرها أكبر من أثر سعر الصرف. وعليه فإنه لا بد من البحث عن سياسات أخرى تقلل من حدة التضخم.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

1) أحمد محمد زهري، «أثر التضخم الخارجي على مستوى الأسعار في ليبيا»، أطروحة ماجستير غير منشورة، قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة قاريونس، 1984.

2) إسماعيل زغلول، «تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني»، دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني، 1984.

3) بسام الساكت، « تحويلات العمالة المهاجرة - حالة الأردن»، المستقبل العربي، السنة 4، العدد 35، 1982.

4) البنك العربي - النشرة التحليلية، «التجارة الخارجية للأردن»، العدد الثاني، السنة التاسعة، 1992.

5) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-1989)، عدد خاص، عمان.

6) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-1994)، عدد خاص، عمان.

7) التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، الأعداد من عام 1973 إلى 1993، عمان، البنك المركزي الأردني.

8) خضر عبد المجيد عقل، «التضخم في الأردن ودور وزارة التموين في الحد منه»، أطروحة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية، عمان، 1981.

9) خليل حماد وزكية مشعل، «تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية»، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 2، عدد 2 (1986).

10) دومينيك سالفاتور، «الاحصاء والاقتصاد القياسي»، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، ترجمة سعدية حافظ منتصر، القاهرة، 1982.

11) رمزي زكي، «التضخم المستورد»، جامعة الدول العربية، المستقبل العربي، 1986.

12) رمزي زكي، «مشكلة التضخم في مصر»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

13) رمزي زكي، «التضخم في العالم العربي»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دار الشباب للنشر، 1986.

14) طاهر حسون، «مصادر التضخم النقدي في العراق»، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، سلسلة دراسات (148)، 1978.

15) عدلي قندح، «نظام سعر الصرف»، مجلة البنوك في الأردن، العدد 6، 1989.

16) عدنان محمد الشدّود، «التضخم النقدي في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية»، رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة البصرة، العراق، 1988.

17) علي بن طلال الجهني، «موضوعات إقتصادية معاصرة»، جدة - السعودية، تهامة، 1980.

18) علي حافظ منصور، «إقتصاديات التجارة الدولية»، القاهرة، الناشر، 1981.

19) غرفة تجارة عمان - التقرير السنوي، «الاقتصاد الأردني والقطاع التجاري»، عمان، 1991.

20) فائق النقرش، «محددات الطلب على الإستيراد وفعالية استخدام القدرة الاستيرادية في الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة اليرموك، الأردن، 1994.

21) محمد مسلم المجالي، «تطور التجارة الخارجية في الأردن»، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنية، 1987.

22) محمود عبد الفضيل، «مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

23) نافذ غوشة، «التضخم في الأردن»، البنك المركزي الأردني، بحث غير منشور وبدون تاريخ نشر.

24) نايف الشبول، «التضخم في الاقتصاد الأردني»، أطروحة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة عين شمس، 1981.

25) نبيل الروبي، «نظرية التضخم»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

26) ياسر عبد الفتاح المقبل، «علاقة الاستيرادات بأهم المتغيرات الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية»، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بغداد، العراق، 1986.

ب- المراجع الإنكليزية:

1) Aghevli, B. B, and M. Khan, "government Deficits and Inflationary Process in Developing Countries", in: W. L. Coats and D. R. Khathate, ed's, Money and Monetary policy in LDCs, Great Britain: Perganon Press, 1983. PP 347 - 370.

2) Allen S. D. and Crickard D. L. "The Impact of Demand and Coast factors on Inflation in Open Economeis", Southern Economic Journal, Vol 47, No. 4, 1981. PP 1092 - 1104.

3) Atif Khalil Ahmad, "Analysis of The Factors underlying The Proces of Inflation In the Jourdanian Economy During (1967 - 1982)," Athesis Submitted in partial Fulfilment of the Requirements For the Degree of Master of Arts in the Department of Economics of the American University of Beirut, Beirut, Lebanon, 1983.

4) B. B. BHattacharya, "Public Expenditure, Inflation And growth, Amacro-Econometric Analysis for India," Delhi, Oxford University Press, 1984.

5) Bo Sodersten, "International Economics,".
The Macmillan Press Ltd, 1980.

6) Boylan, T. A. and M. P. Cuddy, "Elastisities of Import Demand and Economic Development," Journal of Development Economic.
Vol 26, 1987.

7) Carlos Holder And Delisle Worrell, "Amodel of price Formation for Small Economies", Journal of Development Economics, 18 (1985). North - Holland.

8) Damodar N. Gujarati, "Basic Econometrics".
Mc Graw - Hill Book Company, 1988.

9) Herberg, Horst, "On Imported Inflation".
Z. GES. STAATSWISS, Journal of Economic Literiture, Vol 132, part 4, 1976.

10) James A. Hanson, " Inflation and Imported input prices in Some Inflationary Development Economics, Vol 18, 1985.

11) Jongmoo Jay Choi, "International Trade And Transmission of Inflation,". University Press of America, 1985.

12) Lawrenc B. Krause and Walter S. Salant, "Worldwide Inflation," Washington, D. C. The Brookings Institution, 1977.

13) Share, Monther, "Jordan's Trade and Balance of Payments Problems", In Rodney Wilson: Trade and Investment in The Middle East, London, Macmillan Press, 1987.

The positive relationship between import price index and Jordanian exports can be attributed to the fact that Jordanian exports do not depend on the price or domestic and foreign prices of export, but on the bilateral agreements between Jordan and other countries.

Finally, according to above results and outcomes, the study to several recommendations : deflate the value and the quality of imports and to adopt a policy which encourage import substitution. And it is essential to introduce another way to compute domestic inflation so as to incorporate import prices. Workers remittances should be directed toward development projects. And Finally not to adopt the official exchange rate of Jordan in order to improve the economic situation of Jordan, and to encourage and to support exports.

demand and current transactions deficit was expanded, and the annual rate of inflationary gap estimated at 65%.

The other important result of the study is that the degree of openness of Jordanian economy reached in average 70%. This indicates that there is a real difficulty to implement the fiscal and monetary policies as a result of a real decline in the fiscal and monetary multiplier values which caused by high marginal propensity to import.

Furthermore, the other result is that the source of increase in import values is not due to an increase in the quality of imports only, but also comes from the increase in prices of export countries.

The analysis of the study indicated that the rate of imported inflation was greater than the domestic inflation rate, where the ratio of contribution of imported inflation rate in the domestic inflation was more than 100%. This means that the official inflation rate does not reflect the real inflation rate in Jordan.

The quantitative analysis of study indicated that the increases of import price index by one unit will able to increase the real imports by JD 0,064 million. The reason behind the positive relation between imports and their prices is the decline of price and income elasticity of import demand.

In respect of the impact of import prices upon exports of Jordan, the study shows that an increase in the price index of imports by one unit will increase exports by JD 0,02 million.

ABSTRACT

The aim of this study is to measure the imported inflation and to analyze its indicators and effects on the domestic inflation and foreign trade for the case of Jordan economy for the period 1969-1993. The economic analysis was applied in this study.

One of the main conclusions of the study id that the Jordanian economy witnesses three stages of inflation. The first was indicated by the sharp increase in the rate of inflation, where the annual rate of cost-of-living index grow by 10.84%. The second could be described as a stable situation of the economy (the annual rate of cost-of-living index was 4.7%). The third period can be described by fast increase in the price indese of cost-of-living especially at the beginning of this period, where the annual rate of cost-of-living was 10.9%.

The estimation of inflationary-gap according to excess demand and money supply criterions indicated that the results were reached as those estimated by price indexces and the monetary stability coefficients. The monetary stability coefficient indicated that the money supply grow greater than the rate of growth of the real GDP. This means that the monetary spending actually deviate from real supply of goods and services, so it makes a real pressure for the prices to grow faster.

It was dear from the analysis that there is a gap between the size of imports and total demand surplus, where the gap between total